A

ويبـــو

WO/PBC/9/5

الأصل : بالإنكليزية/الفرنسية/الإسبانية

التاريخ : ٢٠٠٦/٣/١

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة التاسعة

جنيف، من ١١ إلى ١٣ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦

التقرير

من إعداد الأمانة

١ – عقدت لجنة الويبو المعنية بالبرنامج والميزانية والمشار إليها فيما بعد بعبارة "اللجنة" دورتهـا الثامنة في مقر الويبو في الفترة من ١١ إلى ١٣ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦.

٢ – وتتألف لجنة البرنامج والميزانية من الدول الأعضاء التالي ذكرهـا: الجزائـر والأرجنتـين والبرازيل وبلغاريا وكندا وشيلي والصين وكولومبيا والجمهورية التشيكية وإكوادور ومصر وفرنسـا وألمانيا وهندوراس وهنغاريا والهند وإيران (جمهورية – الإسلامية) وإيطاليا واليابـان وكازاخسـتان وكينيا والمكسيك والمغرب وهولندا ونيجيريا وباكستان والفلبين وجمهورية كوريا ورومانيا والاتحـاد الروسي والسنغال وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسري لانكا وسويسرا (بحكم الموقـع) وتايلنـد وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وزامبيا (٤١). وكانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة ممثلة في هذه الدورة: الجزائر والأرجنتين والبرازيل وبلغاريـا وكنـدا وشـيلي والصـين وكولومبيا والجمهورية التشيكية وإكوادور ومصر وفرنسا وألمانيا وهندوراس وهنغاريا والهند وإيران (جمهورية – الإسلامية) وإيطاليا واليابان وكازاخستان وكينيا والمكسيك والمغرب وهولندا ونيجيريـا وباكستان والفلبين وجمهورية كوريا ورومانيا والاتحاد الروسي وسلوفاكيا وجنوب أفريقيـا وإسـبانيا وسري لانكا وسويسرا (بحكم الموقع) وتايلند وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (٣٩). وبالإضافة إلى ذلك، كانت الدول التالية الأعضاء في الويبو وغير الأعضاء في اللجنة ممثلـة بصفة مراقب: النمسا وبنغلاديش وبربادوس وبلجيكا وبيلاروس وبنن والكونغو وكوت ديفوار وكرواتيا وكوبا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلفادور واليونان وهايتي وإسرائيل والأردن وقيرغيزسـتان ولاتفيا وليتوانيا ولكسمبرغ وماليزيا وميانمار وناميبيا والنرويج وأوزبكستان والبرتغـال وجمهوريـة

مولدوفا وصربيا والجبل الأسود ورواندا وسلوفينيا والسودان وتركيا وفييت نام واليمن (٣٤). وترد قائمة بأسماء المشاركين في الاجتماع في مرفق هذه الوثيقة (المرفق الأول).

٣ – وافتتح الدورة نائب المدير العام، السيد فيليب بتي، ورحَّب بالمشاركين فيها نيابة عن المدير العام.

٤ – وانتخبت اللجنة بالإجماع السيد ديرك كرانن (ألمانيا) رئيسا لها والسيدة لودميلا ستربوفا (الجمهورية التشيكية) والسيد بوعلم صدقي (الجزائر) نائبين للرئيس. وعملت السيدة كارلوتا غرافينيا (مراقِبة الويبو) بصفة أمين للاجتماع.

اعتماد جدول الأعمال

٥ – تحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وقال إن المجموعة ترغب في اقتراح ما يلي: "١" إضافة بند صغير إلى جدول الأعمال (مناقشة عامة) لإعطاء أعضاء اللجنة إمكانية الإدلاء ببيانات عامة حول بنود مشروع جدول الأعمال، بما فيها البند ٤، "٢" ونقل البند ٤ إلى مكان أدنى في القائمة من أجل إتاحة المزيد من الوقت للوصول إلى تسوية من شأنها أن تُرضي جميع أعضاء اللجنة، "٣" وأن تؤكد المراقبة أنها تعتزم الإدلاء بكلمة قصيرة شفهية بناء على البند ٥ لإطلاع المجتمعين على تنفيذ كل توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

٦ – وأكد الرئيس فهمه لطلب المجموعة باء بإضافة بند جديد يكون البند ٤ (مناقشة عامة) ونقل البند ٤ (أعضاء لجنة التدقيق) إلى نهاية المناقشات، بالإضافة إلى التماس توضيح حول البند ٥ المتعلق بالمادة ٤-١ بنظام الويبو المالي ("التحويلات") في ضوء توصية وحدة التفتيش المشتركة. وسأل الرئيس الأمانة عن عزمها مناقشة جميع توصيات وحدة التفتيش المشتركة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال.

٧ – وأشارت المراقبة إلى مداخلة وفد سويسرا باسم المجموعة باء وأكدت استعداد الأمانة لإطلاع المجتمعين على تنفيذ التدابير إعمالا لسائر توصيات وحدة التفتيش المشتركة بالإضافة إلى التوصية المذكورة صراحة في البند ٥ عند تناوله.

٨ – وتأكد الرئيس من أن اقتراح وفد سويسرا باسم المجموعة باء يحظى بقبول اللجنة، وتم اعتماد جدول الأعمال كما اقترحه ممثل المجموعة باء.

٩ – وقرأ نائب المدير العام، السيد بتي، البيان التالي نيابة عن المدير العام:

١٠– "اسمحوا لي أن آخذ الكلمة لدقائق قليلة خارج إطار جدول الأعمال وقبل بدء هذه الدورة لأطرح عليكم بعض الأفكار التي ينبغي الوقوف عليها عقب حملة التشهير التي تعرَّضت لها المنظمة العالمية للملكية الفكرية كما تعرَّض لها المدير العام بصفته الشخصية منذ بضعة أشهر.

١١– "يجري حاليا تحقيق جنائي بدأ في فبراير/شباط ٢٠٠٤، أي قبل سنتين تقريبا، في إطار حالة إفلاس تورطت فيها إحدى الشركات التي ساهمت في تجديد المبنى السابق للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وأثناء التحقيق، استدعى القاضي أربعة موظفين في الويبو وموظف سابق للأخذ بشهادتهم. وقد رُفعت الحصانة عنهم لتمكينهم من الإدلاء بشهادتهم. على أن أيا منهم لم تُوجَّه إليه التهم.

١٢- "وكان التحقيق يستهدف أشخاصا من خارج الويبو ولا يمتون إليها بأية صلة كانت، لا صلة رسمية ولا صلة مؤسسية. وكان أحدهم يعرف موظفين في المنظمة هو من الأشخاص الذي استدعاهم قاضي التحقيق وقيل إنه تسلم مبلغا من المال.

١٣- "وفور لفت نظره إلى تلك الأحداث في فبراير/شباط ٢٠٠٤، اضطلع المدير العام بتحقيق داخل المنظمة تناولت تلك العلاقة ومبلغ المال المذكور. فلم يثبت التحقيق وجود أي غش أو مخالفة.

١٤- "وعلاوة على ذلك الإجراء، عمد المدير العام في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ إلى الإسراع بالأعمال الرامية إلى وضع ميثاق للتدقيق الداخلي. وقد أقرّت الجمعية العامة للويبو ذلك الميثاق في دورتها المنعقدة في سبتمبر/أيلول الماضي.

١٥- "وفي مستهل سنة ٢٠٠٥، أنشأ المدير العام لجنة تتألف من كبار موظفي الويبو وطلب منها تقييم الإجراءات المتبعة في الأمانة بخصوص مشروع تجديد المبنى السابق للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. ورفعت اللجنة تقريرها مشفوعا بعدة توصيات لضمان سلامة الإجراءات المُطبقة في دائرة المشتريات وزيادة فعاليتها. على أن تلك اللجنة لم تجد أية انتهاكات للوائح الداخلية.

١٦- "وتفاديا لأي سوء تفاهم، طلب المدير العام مراجعة نظام موظفي الويبو ولائحته فيما يتعلق بأنشطة الموظفين ومصالحهم خارج المنظمة. ورفعت الأمانة اقتراحا إلى الدول الأعضاء للتشاور بشأنه ومن المعتزم وضع صيغته النهائية خلال السنة الجارية.

١٧- "وبالرغم من ذلك، فقد شنت إحدى الصحف خلال فترة سنة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ حملة إعلامية زاعمة وجود حالات من الغش داخل المنظمة وناقلة أقوال بعض الأشخاص الراغبين في كتم هويتهم، مما أدى إلى ظهور مقالات في صحف دولية وانتشار شتى أنواع الشائعات.

١٨- "ومع أن مراجع الحسابات الخارجي للمنظمة قد أصدر مؤخرا تقريرا حول أعمال البناء المعنية ولم يذكر فيه أي نوع من أنواع الغش أو التحايل، فقد طلبت بعض الدول الأعضاء في نهاية ٢٠٠٤ تدخل وحدة التفتيش المشتركة بهدف التدقيق في تلك الادعاءات. فأبدت المنظمة تعاونها الفوري، ولم يحتوِ تقرير وحدة التفتيش على أية إشارة إلى الغش.

١٩- "وفي يوليه/تموز ٢٠٠٥، طلبت خمس من تلك الدول إجراء تحقيق جديد يكون "خارجيا". وهنا أيضا، أبدت المنظمة تعاونها الكامل. واستعين بكل وسائل التحقيق، بما فيه الاستعانة بأسلوب "الواشين" المشكوك فيه. على أن التحقيق الخارجي، شأنه شأن التحقيق الداخلي الذي أجراه مراجعو الحسابات أو تحقيق وحدة التفتيش المشتركة، لم ينتهِ إلى إثبات صحة الادعاءات بالغش. بل أن تقرير التحقيق الخارجي خلص إلى استحالة إثباتَ وجود أي فعل من أفعال الغش أو الأفعال المخالفة للأصول.

٢٠- "وفيما يخص حملة الصحافة، فقد تواترت مقالاتها متزامنة مع اجتماعات الويبو. ولا يسعنا في هذا الحال سوى أن نتساءل عن وجود رغبة متعمدة في ممارسة المضايقات على المنظمة وتعريض أعمالها للاضطراب.

٢١- "وقد كانت حملة الصحافة واضحة، إذ نزعت إلى إقحام الويبو في القضية الجنائية بانتظام وذكر المنظمة دون انقطاع في سياق فضيحة "النفط مقابل الغذاء" بالرغم من انعدام صلتها بالمنظمة.

٢٢- "ولم يخفَ أصحاب المقالات الصحفية أو الشائعات اعتمادهم على معلومات مجهولة المصدر مجازفينَ بذلك بتعرضهم لتلاعبات الغير بهم من أجل مصالحهم الخاصة ومشاجراتهم الشخصية أو النزول إلى مستوى الخلط المتعمد الجائر.

٢٣- "وقد قابلت الدول الأعضاء، شأنها في ذلك شأن الأمانة والمدير العام شخصيا، تلك الادعاءات والأجواء التي خلقتها تلك المزاعم بقلق عميق. ومع أن من المستحيل أن تجد الأزمة حلا نهائيا قبل استكمال الإجراء القضائي المتواصل منذ سنتين تقريبا، فإن الأمانة تعتقد أن الوقت قد حان اليوم وقد أُجريت خمسة تحقيقات مختلفة حظيت بقدر كبير من الجهود والأموال من غير أن تنتهيَ إلى أي أمر جديد، لطي الصفحة وتوجيه الأنظار نحو المستقبل.

٢٤- "وإذا كان البعض يظن أن الأمور لم تتضح بكاملها، فإننا نبقى رهن الإشارة كسابق عهدنا. ولكن، لا بد من الإشارة إلى أن أي تحقيق لا يمكن أن يخلص إلى انتفاء أمر. وأعني بذلك أن الخطأ إذا ارتكب فبالإمكان الكشف عنه وإثباته. أما إذا لم يُرتكبْ خطأ، فما من شيء يمكن الكشف عنه أو إثباته، بينما يترك التشهير خلفه أثرا لا يمحى.

٢٥- "وقد ادعى البعض وجود خلل مزعوم في إدارة شؤون المنظمة، ومنها ما تعلق بمشروعات الحاسوب. ولا تعتقد الأمانة أن في مبادراتها المنفذة في هذا المجال ما يجعلها تخجل. وإن كان الأمر كذلك، فإن الخطأ لا بد أن تتحمله الدول الأعضاء مع الأمانة، لأنها اشتركت في إدارة تلك المشروعات من خلال اللجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات.

٢٦- "وورد أيضا ذكر سوء سياسة التوظيف. وقد لاحظنا أن الإدارة قد عمدت في عهد المدير العام الراهن إلى تعزيز التوزيع الجغرافي لطاقم موظفي المنظمة. فكان التوظيف في قدر كبير منه في الأوساط الدبلوماسية ومكاتب الملكية الفكرية، وفقا لقواعد المنظمة، وكثيرا ما جاء تلبية لطلبات البعثات الدائمة في جنيف والمكاتب الوطنية في الدول الأعضاء المنضوية في مختلف المجموعات الجغرافية، كما يتضح من رسائل التوصية العديدة الواردة من الدول الأعضاء والتي تحتفظ بها الأمانة. بل إننا لا نزال نتسلم طلبات عديدة ونضعها جانبا تلبية لتوجيهاتكم الجديدة. ولعل التحقيق الشامل المعتزم إجراؤه لفائدة المنظمة يوضح لنا إن كانت عمليات التوظيف لها كل ما يبررها أم لا.

٢٧- "ومن الممكن أن نذكر في هذا الصدد بعض الأرقام. فقد وظفت المنظمة ٧٨ شخصا عن طريق إجراء التوظيف المباشر ما بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥. وينتمي ثلاثة وأربعون منهم إلى بلدان أعضاء في المجموعة باء وأحد عشر إلى منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي وتسعة إلى أفريقيا وسبعة إلى آسيا وستة إلى أوروبا الوسطى ودول البلطيق واثنان إلى آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية.

٢٨- "ومع ذلك، فقد سمحت هذه القضية بإسراع مراجعة القواعد التي ترعى منظمتنا. وبينما وافقت الدول الأعضاء على ميزانية محدودة ومتوازنة وعمدت المنظمة إلى الحد من مصروفاتها، ريثما توضع الصيغة النهائية لقواعد مفصلة ودقيقة بشأن إجراءات الشراء في المنظمة. وتوشك لجنة للتدقيق على بدء أعمالها بينما يجري تعزيز المراقبة الداخلية. ويزداد إسهام الدول الأعضاء في متابعة أعمال المنظمة. ونسعى لمشورة المدققين اليقظة إلى جعل المنظمة مثلا يحتذى به عن قريب.

٢٩- "وقد آن الأوان في رأينا بأن نلتفت إلى الموضوعات الجوهرية التي تندرج في ولاية المنظمة مبتعدين عن روح الجدل. وإننا نؤكد من جانبنا أننا لن نبخل بمجهود من أجل الإسهام في الوصول إلى حلول بناءة من خلال أعمالكم المنصبة على القضايا المهمة المذكورة في

جدول الأعمال قصد ضمان مستقبل المنظمة بأفضل طريقة ممكنة ونجاح مهمتها ألا وهي النهوض بالملكية الفكرية في العالم. سيدي الرئيس، سيداتي سادتي، المدير العام يتمنى لكم عملا ممتازا."

٣٠- وشكر الرئيس نائب المدير العام، السيد بتي، على كلمته ووافق على أن الادعاءات والشائعات قد هددت سمعة المنظمة الجيدة، ورأى أن كل الحاضرين يوافقون على ضرورة اتخاذ مواقف تتطلع إلى الأمام. ورأى أيضا أن جدول الأعمال المطروح على اللجنة يقوم على تلك النظرة التطلعية، وقال إن اللجنة تبحث في توصيات وحدة التفتيش المشتركة وآلية جديدة لتعزيز إسهام الدول الأعضاء في إعداد البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذهما. وأضاف قائلا إن اللجنة ستبحث أيضا مشروع البناء، ولعل الأهم من ذلك أنها ستؤلف لجنة للتدقيق في هذه الدورة للجنة البرنامج والميزانية. وقال إن كل تلك الأعمال ترمي إلى تعزيز فعالية المنظمة.

مناقشة عامة

٣١- تحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وشكر موظفي الويبو على عملهم الشاق وتفانيهم من أجل الإعداد لدورة اللجنة الراهنة. ورأى أن المسائل المتعلقة بالبرنامج والميزانية هي حجر الأساس في أنشطة كل منظمة. وقال إن أية منظمة لا تستطيع أن تزيد الانتفاع بمواردها وتؤدي رسالتها بطريقة مرضية وجديرة بالثقة من غير إدارة مالية سليمة وتخطيط شفاف لبرامجها. وعليه، قال الوفد إن المجموعة باء تعلق أكبر أهمية على عمل اللجنة وأساليب عملها ونتائج مداولاتها وإنها راضية عن عمل اللجنة في سنة ٢٠٠٥. وأشار الوفد إلى أن اللجنة، إذ أوصت باعتماد البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، فقد رفعت مع فريقها العامل توصيتين مهمتين أيضا إلى جمعيات ٢٠٠٥، وهما إنشاء لجنة للتدقيق في الويبو واعتماد ميثاق للتدقيق الداخلي. وقال إن التوصيتين قد تمَّ اعتمادهما، وإن اللجنة قد تسلمت تكليفا من الجمعية العامة بإعمال لجنة التدقيق من خلالها. واستخلص قائلا إن على اللجنة أن تنفذ ذلك التكليف بانتخاب سبعة أعضاء لأغراض لجنة التدقيق. وأعرب عن تطلع المجموعة باء إلى اختتام المناقشات حول الموضوع الراهن خلال الدورة الراهنة للجنة. ورأى أن من الضروري أن يبدأ الأعضاء السبعة في لجنة التدقيق، فور انتخابهم، العمل فورا بانتخاب عضوين إضافيين من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها دون تأخير. وناشد باسم المجموعة باء الأمانة بأن تدعم لجنة التدقيق بالكامل في مهمتها الجوهرية. وذكر الوفد أن مهمة لجنة التدقيق واسعة وتشمل تعزيز المراقبة الداخلية والتركيز على الموارد المضمونة ورصد أداء التدقيق ورفع توصيات إلى لجنة البرنامج والميزانية في حدود اختصاصها وبما تراه مناسبا. وأعلن الوفد أن بإمكان لجنة التدقيق أن تعتمد على دعم المجموعة باء الكامل في أداء مهمتها. وعبَّر عن تطلّع المجموعة إلى تسلم تقارير مرحلية دقيقة ومنتظمة من لجنة التدقيق لبحثها في إطار اللجنة وتوصية الجمعية العامة باعتمادها.

٣٢- ومضى وفد سويسرا قائلا إنه يتوقع من لجنة التدقيق أن تشرف على مشروع البناء الجديد كما ورد وصفه في القرار المتعلق به والصادر عن الجمعية العامة. وقال إن المجموعة تعتزم طرح تعليقات مفصلة عقب مداخلات الأمانة التوضيحية في إطار البند ٧ من جدول الأعمال. وأعرب عن تطلع المجموعة باء إلى تسلم الوثائق في موعدها لكي يتيسر الوقت لتحديد موقفها. وذكر أن لجنة التدقيق قد كلِّفت بالإشراف على دراسة شاملة بتوصية من وحدة التفتيش المشتركة. ورأى أن من الضروري أن تولِيَ لجنة التدقيق الأولوية لهذه المهمة ووافق على ضرورة تحديد تفاصيل المهمة على يد الأمانة في أقرب وقت ممكن، على أن ترفع الأمانة فور ذلك خيارها بشأن العقود النهائية إلى لجنة التدقيق لتوافق عليه.

٣٣- وفيما يتعلق بالبند ٥ من جدول الأعمال، قال الوفد إن المجموعة باء تطالب رسميا بحضور مفتش وحدة التفتيش المشتركة والمسؤول عن التقرير الصادر بعنوان "استعراض الإدارة والتنظيم في الويبو: الميزانية والرقابة وغيرهما"، أثناء كل المناقشات المتعلقة بذلك التقرير وتوصيات وحدة التفتيش. وأضاف قائلا إن المجموعة تطلب أيضا من المراقبة إطلاع المجتمعين على الوضع الذي وصل إليه تنفيذ جميع التوصيات المذكورة في التقرير ودعوة مفتش وحدة التفتيش المسؤول عن ذلك إلى التعليق على المعلومات التي ستقدمها المراقبة. ورأى الوفد أن تحقيق ذلك يستدعي حضور المفتش. وتقدم الوفد من جديد، بالنيابة عن المجموعة باء، بالشكر إلى وحدة التفتيش على عملها. وقال إن الوحدة قد أوصت بأن تقتصر الجمعية العامة تحويل المبالغ بين البرامج على خمسة بالمائة من المبلغ الأصغر من المبالغ المعتمدة على مدة سنتين للبرامج المعنية. ومضى قائلا إن المجموعة باء تتفق ورأي وحدة التفتيش بأن ممارسة الويبو الراهنة القائمة على إعادة توزيع ما قد يصل إلى خمسة بالمائة من إجمالي الميزانية مفرط ومن شأنه أن يفرغ الأولويات والمفاهيم المحددة في الميزانية لأغراض البرامج من معناها. وصرَّح قائلا إن المجموعة باء تناشد بإجراء مراجعة عاجلة لنظام الويبو المالي، معتبرة تفسير تلك القاعدة حلا مؤقتا لا غير. ومضى يقول إن المجموعة باء ترى أن من الضروري رفع أية تغييرات ناجمة عن المراجعة الشاملة إلى الجمعية العامة لتوافق عليها، ورحَّب بقرار جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ بتعزيز إسهام الدول الأعضاء في إعداد البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذهما. وقال إن تحسين إسهام الدول الأعضاء من شأنه أن يعزِّز دور لجنة البرنامج والميزانية ويزيد من أثرها من غير أن يخلق إدارة مصغرة. ورأى أن من الضروري أن تصبح لجنة البرنامج والميزانية المكان الذي يمكن فيه بحث اقتراح البرنامج والميزانية وأدائهما وتنفيذهما وبحث العِبرْ المستخلصة ورفع التوصيات بالعمل المناسب إلى الجمعية العامة بطريقة دقيقة وفي الوقت المَناسب. وأشار الوفد إلى اقتراح الأمانة الوارد في الوثيقة WO/PBC 9/4 ورأى أن من الضروري أن يتم تقييم أداء المنظمة واستعراضه خلال الفترات السابقة والجارية قبل ذلك بكثير. ودعا إلى تعزيز البيانات المالية المؤقتة وتقارير أداء البرنامج وتقرير استعراض تنفيذ البرنامج وتقارير حسابات فترة السنتين وتقارير الإدارة المالية من حيث النوع والكم من المعلومات. ودعا إلى تقديم تلك الوثائق في شكل مقتضب وعملي. كما دعا إلى صقل المعايير والمقاييس المتعلقة بالأداء في إطار الإدارة القائمة على النتائج وتحسين تلك المعايير والمقاييس. وصرح قائلا إن المجموعة باء تتفق واقتراحات الأمانة بعقد اجتماعات للجنة البرنامج والميزانية في السنوات التي لا تعدُّ فيها الميزانية بهدف رسم خط لميزانية الفترة اللاحقة في أقرب وقت ممكن وتضمين مشروع البرنامج والميزانية ما يلزم من نتائج وانطباعات لاستعراضه من جديد في ظل اللجنة. وأعرب عن اهتمامه بسائر الاقتراحات الواردة في الوثيقة بشأن رفض تنفيذ البرنامج والميزانية بعد إقرارها ورأى أن تلك الاقتراحات جديرة بمزيد من التمحيص. واستطرد الوفد قائلا إن المجموعة باء تعلق أهمية كبرى على التقارير المنتظمة التي ينبغي للجنة البرنامج والميزانية أن تتسلمها من لجنة التدقيق وفقا للقرار الخاص بذلك والصادر عن الجمعية العامة. ومضى قائلا إن أعضاء المجموعة باء يتطلعون أيضا إلى الإسهام في حوار متبادل مع مراجع الحسابات الداخلي بمناسبة ما يقدمه من عروض منتظمة للجنة البرنامج والميزانية. وقال إن المجموعة تحثُّ الأمانة على تحديد موعد للعروض التي يقدمها مراجع الحسابات الداخلي لجميع تقاريره أمام اللجنة في إطار جدول زمني مناسب.

٣٤- واختتم الوفد كلمته معبرا عن ترحيب المجموعة باء بتبادل الآراء حول تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في إعداد البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذهما، على أن يتم ذلك في إطار اللجنة الراهنة. كما أعرب الوفد عن تطلع المجموعة إلى نتائج ملموسة وإيجابية ورحَّب باقتراح الأمانة بتنظيم مشاورات قبل وضع الصيغة النهائية لوثيقتها إن استدعى الأمر ذلك. وتقدم الوفد بشكر مجموعته إلى المدير العام، الدكتور كامل إدريس، لتكليف جهة خارجية بالنظر في ادعاءات سوء الإدارة والغش في

المنظمة. وأشار إلى أن المجموعة باء تحيط علما بأن التقرير لم يخلص إلى أن بعض موظفي الويبو أو خلافهم قد ارتكب أفعالا من الغش أو المخالفات. وقال إن أعضاء المجموعة لا تزال قلقة من النتيجة التي خلص إليها التقرير بوجود مواطن ضعف في الإدارة، باعتبارها عاملا قد يؤدي إلى مخالفات. وقال إن المجموعة تنتظر من الأمانة أن تعامل مواطن الخطر والضعف المحددة في إدارة المنظمة بجدية كبيرة وأن تتخذ التدابير اللازمة دون تأخير عملا بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة والتوصيات الواردة في التقرير الخارجي المذكور. ورأى الوفد أن من الضروري تحسين الشفافية وإمكانية المساءلة في الإدارة على اختلاف جوانبها واختتم كلمته بتأكيد أن المجموعة باء ستستمر في المناقشات المقبلة في الأيام الآتية بطريقة فعالة بغية الوصول إلى حلول تعود بالفائدة المتبادلة على جميع الدول الأعضاء.

٣٥- وتحدث وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وقال إن مجموعته كانت تعتزم في الأصل الإدلاء ببيان عام في إطار البنود الواحد تلو الآخر من جدول الأعمال. على أنه رأى بعد الإنصات إلى البيان الذي قرأه نائب المدير العام أن من الوجيه الآن إيلاء الأولوية الكبرى إلى ذلك البيان والاعتبار الذي يستحقه. وأعرب عن ترحيب المجموعة بالبيان ترحيبا عميقا وذكّر بأن المجموعة كانت قد اتخذت موقفا مبدئيا جدا من تلك القضية أثناء الاجتماع السابق للجنة البرنامج والميزانية. ومضى يقول إن المجموعة لا ترغب في الوقت الراهن اتخاذ موقف من شأنه أن يمسَّ أي طرف في القضية وأعرب عن الرغبة في بحث المسألة بمزيد من التفصيل. وعليه، التمس الوفد باسم مجموعته ومن باب أولى الحصول على نسخ من بيان نائب المدير العام ليتمكن أعضاؤه من دراسة الوثيقة بحذافيرها والتداول فيها. وأضاف وفد نيجيريا قائلا إن بيان نائب المدير العام غزير بالمعلومات التي دفعت إلى تغيير توجهات الاجتماع الراهن وتوازناته.

٣٦- وتحدث وفد تايلند باسم مجموعة البلدان الآسيوية وصرح قائلا إنه يعلق أهمية كبيرة على لجنة التدقيق في الويبو ويرى أنها إحدى الآليات المهمة التي من شأنها أن تساهم في ضمان فعالية إدارة برنامج المنظمة وأنشطتها وتطوير نظام دولي للحماية يكون قادرا على الأخذ بآراء الدول الأعضاء. وقال إن المجموعة على اقتناع عميق بأن تأليف لجنة التدقيق ينبغي أن يستند إلى توزيع جغرافي وخبرة مهنية. وأشار إلى أن المجموعة قد رشّحت شخصا مؤهلا للغاية من الأردن وله خبرة العمل في منظومة الأمم المتحدة ولا سيما في مجال التدقيق الداخلي. ومضى يقول إن المجموعة على ثقة في أن مرشحها سيستطيع بفضل مؤهلاته المتميزة أن يساهم إسهاما كبيرا في عمل اللجنة. وذكر أن مجموعة البلدان الآسيوية تعتبر توصيات وحدة التفتيش المشتركة بمثابة حد أدنى لا بد من تحقيقه من أجل تعزيز إدارة الأمانة لميزانيتها. ورأى أن من مصلحة جميع المعنيين إيلاء الاعتبار لتلك التوصيات وتنفيذها. واستدرك الوفد قائلا إن المجموعة ترى أن من المفيد أيضا السماح للأمانة بشيء من المرونة إلى جانب المساءلة في شأن تحويل الأموال من أجل الاستجابة بسرعة للاحتياجات والقضايا المستجدة ولا سيما فيما يتعلق بالبعد الإنمائي والمساعدة التقنية التي تحتاج إليها البلدان النامية. وفي الختام عبَّر الوفد عن تقدير مجموعة البلدان الآسيوية لجهود الأمانة عند طرح اقتراحاتها لتعزيز إسهام الدول الأعضاء في إعداد البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذهما. وأشار مع ذلك إلى قرار اتخذته الجمعية العامة ورأى أن من الضروري أن تركز اللجنة جهودها على صياغة آلية جديدة لفترة السنتين المقبلة، معتبرا أن من شأن ذلك أن يعزّز فعالية الإدارة وشفافية المنظمة في صياغة أنشطة برامجها المتعلقة بالملكية الفكرية.

٣٧- واستفسر الرئيس عن وجود أية اعتراضات على طلب المجموعة باء بدعوة وحدة التفتيش المشتركة إلى أن تكون حاضرة عند مناقشة البند ٥ من جدول الأعمال.

٣٨- وسأل وفد نيجيريا عن الفكرة من وراء اقتراح دعوة وحدة التفتيش إلى الاجتماع.

٣٩- وصرَّح الرئيس قائلا إنه قد استمع إلى شرح في البيان الصادر عن المجموعة باء، على أنه يقترح أن يرد وفد سويسرا المتحدث باسم المجموعة باء على طلب وفد نيجيريا.

٤٠- وشرح وفد سويسرا موقف مجموعته قائلا إن المجموعة باء تقترح دعوة وحدة التفتيش المشتركة لأنها تعتقد أن من السليم دعوة جميع المعنيين بالأمر وأن الدول الأعضاء قد ترغب في طرح أسئلة. وقال الوفد إن الأمانة ستطرح على اللجنة تقريرا مرحليا قد ترغب الوفود بعده في إجراء نقاش متبادل. ورأى أن حضور أصحاب التقرير ضروري ومهم أثناء ذلك النقاش لتوفير المعلومات الأساسية الضرورية وشرح أفكارهم للجنة والمشاركة في النقاش بشكل فعال.

٤١- واستفسر وفد نيجيريا عما يجعل وحدة التفتيش معنية في أعمال لجنة البرنامج والميزانية ورأى أن تلك الوحدة التي كانت مكلفة بإجراء تحقيق ورفع تقرير قد فعلت ذلك ولم يعُدْ من الضروري أن تشارك في العمل ما لم يوجَّه طلب صريح بذلك.

٤٢- وصرح الرئيس قائلا إن من المعتاد أن تكون وحدة التفتيش مدعوة لحضور الاجتماع وكانت حاضرة في الاجتماع الرسمي الأخير للجنة البرنامج والميزانية. وقال إن للجنة أن تبتَّ في ضرورة دعوة وحدة التفتيش من عدم دعوتها.

٤٣- وصرح وفد نيجيريا قائلا إن قلق مجموعة البلدان الإفريقية ينصب على الشؤون الإجرائية، وإن من الضروري توخي الحذر عند بحث المسألة بالتفصيل ولا سيما الالتفات إلى مغبة إقامة سابقة. ومضى يقول إن ذلك هو السبب الذي جعله يستفسر عن القاعدة التي يستند إليها الاقتراح بدعوة وحدة التفتيش. واستطرد قائلا إن مجموعته ترى أن الوحدة قد دعيت إلى حضور الدورة الثامنة للجنة البرنامج والميزانية بقصد شرح الأنشطة التي أجرتها في المنظمة والتقرير الذي رفعته إلى اللجنة مع إمكانية الإجابة عن أسئلة الدول الأعضاء. وقال إن ذلك قد تمَّ على نحو مرض أثناء تلك الدورة وإن المجموعة على اقتناع شديد بأن من الضروري أن تكون الدول الأعضاء هي التي تبت في إقدام المنظمة على تنفيذ توصيات وحدة التفتيش من تخلفها عن ذلك. ومضى يقول إن ذلك لا يتطلب حضور وحدة التفتيش في الاجتماع لأنها قد استكملت عملها ولا ينبغي إشراكها إلا إذا كان ذلك ضروريا أو مطلوبا.

٤٤- وقال وفد سويسرا إنه يتفق ووفد نيجيريا وإنه لا يرغب في مشاركة دائمة لوحدة التفتيش. وأشار إلى أن الاقتراح إلى دعوة وحدة التفتيش إنما ينطلق في رأيه من باب الشفافية والسماح بنقاش شفاف بين الدول الأعضاء ووحدة التفتيش والأمانة بعد الإنصات إلى الأمانة وتمكّن وحدة التفتيش والدول الأعضاء من التعبير عن مواقفها. وأضاف الوفد قائلا إن المجوعة باء لا تستطيع أن تعتبر الأمر محسوماً إذا لم يسمح بنقاش شفاف.

٤٥- وأعلن الرئيس أنه يفهم أن وحدة التفتيش لن تكون بمثابة عضو كامل في اللجنة بل ستكون حاضرة للتعليق على تنفيذ توصياتها أو الطريقة المقترحة لتنفيذها إذا ما طلبت منها الدول الأعضاء ذلك التعليق.

٤٦- وأعرب وفد نيجيريا من جديد عن رغبته في التزام الموقف الذي أعلن عنه.

٤٧- وعقب مشاورات غير رسمية، اتضح أن من الضروري ألا تكون وحدة التفتيش مشاركا دائما في جميع اجتماعات الويبو، على أن من المقترح، فيما يخص البند ٥ من جدول الأعمال، أن تدعى وحدة التفتيش إلى التعليق على مدى استيفاء الاقتراح الصادر عن الأمانة لمتطلبات الوحدة. وأشير إلى أن من المفيد أن تستطيع وحدة التفتيش التعبير عن رأيها نظرا إلى أن الاقتراح جديد ولم تطّلع عليه وحدة التفتيش.

٤٨- وصرح وفد نيجيريا قائلا باسم مجموعة البلدان الأفريقية إنه لا يمانع أن تؤديَ وحدة التفتيش الوظائف المكلفة بها. ومضى يقول إن المجموعة تولي وحدة التفتيش اعتباراً رفيعا وترى أنها مؤسسة مفيدة جدا في ضمان الاستقامة وإمكانية المساءلة في منظومة الأمم المتحدة. وأفاد بأن الوفد يدرك مهام وحدة التفتيش ويدعمها تماما في أداء تلك المهام. وفي الختام، أعرب الوفد عن تأييده لاقتراح الرئيس بدعوة وحدة التفتيش إلى الإدلاء بآرائها حول اقتراح الأمانة بخصوص مدى وفاء اقتراح الأمانة بشأن المادة ٤-١ من النظام المالي لمتطلباتها.

٤٩- وشكر الرئيس وفد نيجيريا على دعمه واقترح ألا تحضر وحدة التفتيش عرض الأمانة عند مناقشة تنفيذ سائر توصيات وحدة التفتيش. وعليه التمس الرئيس من الأمانة أن تدعوَ وحدة التفتيش إلى مخاطبة اللجنة والتعليق على اقتراح الأمانة بخصوص المادة ٤-١ من النظام المالي وأن تظل رهن الإشارة بعد ذلك للإجابة عن الأسئلة التي قد تطرحها الدول الأعضاء.

المادة ٤-١ من نظام الويبو المالي ("التحويلات") في ضوء توصية وحدة التفتيش المشتركة وعرض شفهي من الأمانة حول التقدم في متابعة سائر توصيات وحدة التفتيش منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥

٥٠- رحَّب الرئيس بعضوي وحدة التفتيش المشتركة، نائبة الرئيس، السيدة واينز والمفتش لارابور في الدورة الراهنة.

٥١- وعند تقديم هذا البند من جدول الأعمال، أشارت الأمانة إلى التقرير الذي رفعته وحدة التفتيش المشتركة في فبراير/شباط ٢٠٠٥، وذكَّرت بأن التوصية ٤ تتعلق بمرونة الميزانية ومدى أحقية المنظمة في تحويل الموارد من باب إلى آخر في الميزانية أثناء تنفيذها. وأشارت الأمانة إلى الوثيقة المرفوعة إلى جمعية سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ حول هذا الموضوع وقالت إن تلك التوصية تتعلق بتفسير للمادة ٤-١ من نظام الويبو المالي ومن المناسب بالتالي أن تدرس اللجنة المسألة بالتفصيل قبل رفع التوصية إلى الجمعيات لتوافق عليها. وأعلنت أن ذلك هو السبب الذي استدعى إدراج هذه المسألة في جدول أعمال الدورة التاسعة للجنة البرنامج والميزانية.

٥٢- ووصفت الأمانة الوضع قائلة إن الوثيقة WO/PBC 9/3 مرتبة على النحو التالي: الفصل الأول يصف خلفية المادة ٤-١ من النظام المالي ويستشهد بالنص نفسه وبتوصية وحدة التفتيش المشتركة، ويرد في الفصل الثاني تحليل للطريقة التي اعتمدتها أمانة الويبو في الواقع لتحليل تلك المرونة خلال الفترات المالية الثلاث الماضية، بينما يبيِّن الفصل الثالث الآثار التي قد تترتب على توصية وحدة التفتيش ويطرح الفصل الرابع الخلاصة التي وصلت إليها الأمانة.

٥٣- وأشارت الأمانة إلى أن النص الراهن لنظام الويبو المالي يطبق منذ سنة ١٩٩٢ وأن الأمانة ومراجع الحسابات الخارجي كانا على فهم مشترك عند الشروع في صياغة ميزانية على أساس البرامج في الويبو، بما يؤكد إمكانية اعتبار باب الميزانية في حكم البرنامج. وأعربت الأمانة عن مشاطرتها قلق وحدة التفتيش من أن الموافقة على البرنامج والميزانية هي من صلاحية الدول الأعضاء، على أن الخبرة قد بيَّنت لها أن بعض الظروف قد تنشأ أثناء تنفيذ الميزانية، مما يستدعي شيئا من المرونة في الإدارة لضمان حسن سير العمل في المنظمة. وأمعنت الأمانة النظر في التحويلات التي أجريت فعلاً خلال الفترات المالية الثلاث الماضية (١٩٩٨-١٩٩٩ و٢٠٠٠-٢٠٠١ و٢٠٠٢-٢٠٠٣) على أساس نسبة مئوية من الميزانية الإجمالية. وقالت إن كل تلك التحويلات كانت محل تقرير شفاف مرفوع إلى الدول الأعضاء، كما يتضح من الوثيقة WO/PBC 9/3، وأنها حظيت بمراجعة المراجع الخارجي للحسابات الذي لم يكن لديه أي اعتراض على تلك التحويلات عند إجرائها

وأن الفرصة قد أتيحت للدول الأعضاء كي تناقش تلك الوثائق في إطار لجنة البرنامج والميزانية ومن ثم أثناء انعقاد الجمعيات.

٥٤- ومضت الأمانة موضحة الوضع قائلة إن الوثيقة تبيِّ أن كل تحويل بعينه أبعد ما يكون عن نسبة الخمسة بالمائة من إجمالي الميزانية وأن مبلغ الموارد الإجمالي المحول من برنامج إلى آخر لا يزيد على ٤,٥ بالمائة و٣,٧ بالمائة و١,١ بالمائة من إجمالي الموارد المعتمدة في كل فترة من الفترات ١٩٩٨-١٩٩٩ و٢٠٠٠-٢٠٠١ و٢٠٠٢-٢٠٠٣، على التوالي. وساقت الأمانة بعض الأمثلة التي تشرح أسباب التحويل. وذكرت أن تحويل الموارد إلى البرنامج ٢ في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ قد سمح بإنشاء الشعبة المسؤولة عن الملكية الفكرية والشركات الصغيرة والمتوسطة وافتتاح مكتب الويبو في واشنطن. ومضت الأمانة قائلة إن تحويلات أخرى قد أجريت بسبب نقل مهمة التدقيق من مكتب المراقب إلى قطاع آخر في المنظمة. وذكرت على سبيل المثال أيضا أن بعض الموارد قد تم تحويله في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ من أجل زيادة الأنشطة المنفذة لفائدة البلدان النامية وعدد الموظفين الداعمين لأنشطة التعاون في بعض البلدان في أوروبا وآسيا. وقالت إن تحويلات أخرى قد أجريت لتغطية تكاليف إنشاء مركز التحكيم والوساطة أو الأولويات المستجدة في مجال التجارة الإلكترونية.

٥٥- وأشارت الأمانة أن الفصل الثالث من الوثيقة يحتوي على تحليل للآثار التي قد تترتب على توصية وحدة التفتيش المشتركة في السياق المالي الراهن للويبو. وفي هذا الصدد، أعربت الأمانة عن قلقها من أن الدراسة الشاملة المعتزم إجراؤها قد تتطلب تغييرات في الهيكل الوظائفي للمنظمة. وشدَّدت على أن التوصية ٤ لوحدة التفتيش قد تحد من إمكانية الأخذ بالنتائج التي ينتهي إليها التدقيق الشامل بضرورة نقل بعض المناصب من برنامج إلى آخر. وأشارت الأمانة أيضا إلى أنها قد جمَّدت التوظيف منذ بداية سنة ٢٠٠٥ وأن تلك العملية ستقتصر سنة ٢٠٠٦ على المناصب العشرين الجديدة التي تمت الموافقة عليها عند اعتماد البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وفي هذا السياق، رأت الأمانة أن المنظمة تحتاج إلى شيء من المرونة الداخلة لتتمكن من العمل وأشارت أيضا إلى أن وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تشمل ٣١ برنامجا، تقل الاعتمادات الإجمالية لبعضها عن اثنين بالمائة من إجمالي الميزانية على مدى فترة السنتين كليها. وذكرت الأمانة على سبيل المثال أن تنفيذ التوصية ٤ قد يجعل من المستحيل للأمانة أن تنقل منصبا من أحد تلك البرامج الصغيرة إلى برنامج آخر. وذكَّرت الأمانة بأن جمعيات سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ قد قررت إجراء بعض التسويات في وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بهدف مراعاة أي تأثير ناجم عن المناقشة الجارية حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وقضايا أخرى، وأفادت بأن ذلك مجال يتطلب أيضا مرونة في تنفيذ الميزانية وفقا لنظام الويبو الداخلي لاستيعاب تلك القضايا المستجدة.

٥٦- وفي الختام، شاطرت الأمانة كل القلق الذي أبدته وحدة التفتيش المشتركة من ضرورة التأكيد على صلاحية الدول الأعضاء في تخصيص الموارد لمختلف البرامج من خلال عملية صياغة الميزانية، على أن الأمانة تعتقد أن من الضروري تنفيذ توصية وحدة التفتيش بتطبيق عامل تصحيحي في السياق المالي الراهن للمنظمة، بما في ذلك تجميد التوظيف واستكمال الدراسة الشاملة.

٥٧- وبناءً على دعوة من الرئيس أخذت المفتشة ديبورا واينز الكلمة لتعبَّر من جديد عن اقتناعها بضرورة الأخذ بالتوصية ٤ للأسباب التي سبق شرحها. وذكرت على وجه الخصوص الفقرة ٥ من الوثيقة WO/PBC 9/3 المطروحة على الوفود والتي تشرح الأسباب التي دفعت وحدة التفتيش أصلا إلى الاقتناع بضرورة تغيير الممارسة المتبعة فيما يتعلق بصلاحية تحويل المبالغ. وذكَّرت المفتشة بأن الويبو هي المنظمة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي تمارس تلك الصلاحية، في حد علمها، وأن الأمم المتحدة لا تطبق تلك القاعدة. وخلصت المفتشة إلى أن بعض الآثار قد تترتب على تنفيذ

التوصية، على أنها لا تعتقد أن الدراسة الشاملة تبرر موقف الأمانة من هذا الموضوع. وصرحت قائلة إن وحدة التفتيش لا ترى أن تلك المقارنة سليمة في المرحلة الراهنة لأن الدراسة الشاملة والتوصيات التي ستنتهي إليها لا بد من رفعها إلى لجنة البرنامج والميزانية لتوافق عليها الجمعية العامة في كل الأحوال، وأن تغييرا ملموسا سيطرأ على الميزانية. ومضت تقول إن وحدة التفتيش تعتبر أن المنظمة تتمتع حاليا بمرونة لا حدود لها من أجل إعادة التوزيع داخل كل برنامج وأن صلاحية التحويل التي تقترحها وحدة التفتيش تتيح المزيد من المرونة. واستطردت تقول إن وحدة التفتيش ترى أن ما من مشكلة في التماس المزيد من المرونة عند الحاجة، ذلك أن بإمكان المدير العام أن يتوجه إلى لجنة التدقيق ويشرح لها القضية والمشكلات ويلتمس المرونة الإضافية على سبيل الاستثناء. وقالت إن وحدة التفتيش لا تجد مشكلة في ذلك لأن الدول الأعضاء هي التي تحدِّد أولويات المنظمة وأي تغيير فيها عندئذ.

٥٨- وفيما يتعلق بمرونة التحويلات ما بين البرامج، عبَّر مراجع الحسابات الخارجي عن مساندته لتطبيق بعض المرونة ما دامت تضمن إدارة سليمة وفعالة وما دامت الشروط المحيطة بها مرعية. ورأى أن ذلك النوع من التحويلات بين البرامج ينبغي أن يتم بشفافية للسماح بتلقف آثارها والتأكد من سلامة توظيفها وإعداد التقارير بشأن ذلك وحسن إدارة تلك المرونة. ورأى أن إتاحة تلك المرونة للمنظمة يعد من باب القرار السياسي الذي يعتمد في المقام الأول على المهام المسندة إلى المنظمة. واستطرد قائلا إن تلك المرونة كانت دائما محلَّ تدقيق على يد مراجع الحسابات الذي استطاع دائما أن يشهد على حسن إدارة المنظمة لتلك المرونة. وفي هذا الصدد، أكدَّ مراجع الحسابات الخارجي تأييده لاقتراح الأمانة معتبرا إياه مفيدا وخطوة أولى باتجاه الحد من تلك المرونة.

٥٩- ومن ناحية أخرى، رأى مراجع الحسابات الخارجي أن لجنة التدقيق التي وافقت الدول الأعضاء على إنشائها هي تسوية من شأنها أن تضمن مرونة المنظمة من جهة مع تخويل لجنة التدقيق من جهة أخرى اختصاص البت في اقتراحات الأمانة بشأن ضرورة المرونة. وعليه، أعرب مراجع الحسابات الخارجي تأييده لاقتراح الأمانة شرط أن تتميز تلك المرونة بالشفافية وتُرفع التقارير بشأن حسن إدارة تلك الوسائل ويتيسر التأكد من ذلك فعلاً.

٦٠- وافتتح الرئيس باب الأسئلة المعتزم طرحها على وحدة التفتيش المشتركة، ولم يأخذ أي وفد الكلمة.

٦١- وأيَّد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية ورحَّب بالوثيقة التي أعدتها الأمانة. والتفت إلى قرار الجمعية العامة بشأن الموافقة على وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، الذي يذكر بوضوح ضرورة تنفيذ الوثيقة على نحو يراعي أي آثار قد تمس البرامج أو الميزانية نتيجة للمناقشات الجارية حول جدول أعمال الويبو بشأن الويبو وقضايا أخرى. وأعرب الوفد عن سروره عندما سمع من المدير العام للويبو أن وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ قد تضمنت مواطن مرونة لمراعاة الآثار التي قد تمس البرامج والميزانية من جراء المناقشات الجارية ولا سيما فيما يتعلق بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وعليه، اعترض الوفد على أية محاولة للحد من المرونة الواردة في وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بعد أن تمت الموافقة عليها. ورحب الوفد بالتوصيات الرامية إلى وضع آلية جديدة من شأنها تكفل إسهام الدول الأعضاء في مناقشة البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذهما وأيد تلك التوصيات. وعلاوة على ذلك، قال إنه لم يقتنع على الإطلاق بأن إقدام المدير العام على تحويل مبالغ من باب إلى آخر في الميزانية يكون بمثابة تغيير في الأولويات السياسية بين البرامج الرئيسية للمنظمة، كما صرَّحت وحدة التفتيش المشتركة.

٦٢- واستعرض وفد فرنسا مختلف الصياغات المطروحة للمرونة في الميزانية وخلُصَ إلى أنها ثلاث في الأساس والتمس بعض التوضيح. وقال إن الحالة الأولى للمرونة في الميزانية ترد في معادلات المرونة المطبقة على اتحادات التسجيل، أي معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي. وقال أيضا إن تلك المعادلات تسمح للمكتب الدولي بضبط عدد العاملين حسب تطور عدد الإيداعات، إما بالتخفيض بالزيادة في عدد الوظائف. وانتقل الوفد إلى موطن المرونة الثاني قائلا إنه يتعلق باعتماد أسلوب الميزانية المعدلة. وذكَّر الوفد بأن الدول الأعضاء كانت قد وافقت على مشروع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، على أنها وافقت أيضا عندئذ على الصيغة المعدلة لميزانية فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وأشار في المقام الثالث إلى قاعدة التحويلات في الميزانية كما هو منصوص عليها في المادة ٤-١ من النظام المالي، واستُخلصَ أن الميزانية المعدلة إذ لم تقرها الدول الأعضاء إلا في ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥، فإن التحويلات التي تستند إلى الميزانية المعدلة ينبغي أن تنحصر ما بين ٦ أكتوبر/تشرين الأول و٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى المرفقات الرابع والخامس والسادس من الوثيقة المطروحة على الاجتماع الراهن قائلا إنها تحتوي على تقديرات للاعتمادات المحولة على أساس الميزانية المعدلة فقط. ومن ثمَّ، تساءل الوفد عن ضرورة تطبيق هامش التصرف على الميزانية الأصلية بالأحرى.

٦٣- ورحَّب وفد أوكرانيا بإقدام اللجنة على بحث تلك القضية المهمة جدا وأعرب عن اعتقاده بضرورة أن يسمح المدير العام بالاستمرار في السياسة المالية التي درجت عليها المنظمة في الماضي. واستدرك قائلا إن من الممكن طرح المسألة على لجنة التدقيق وحسمها في إطار تلك الهيئة.

٦٤- وأشار وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية بوضوح إلى البيان الذي قرأه نائب المدير العام نيابة عن المدير العام. ووقف على توصيات وحدة التفتيش المشتركة وشكر تلك الهيئة على العمل الرامي إلى تحسين إدارة شؤون المنظمات الدولية في أسرة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالملاحظات حول تطبيق المادة ٤-١ من النظام المالي، أشار الوفد إلى أن تلك الملاحظات ستسمح للدول الأعضاء في الويبو من الإسهام بمزيد من الفعالية في إعداد البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذهما. واستدرك قائلا إن الانتقال الحذر في تطبيق توصية وحدة التفتيش بدا ضروريا في السنوات الماضية، وقال إن تطبيق المادة ٤-١ من النظام المالي، بموافقة مراجع الحسابات الخارجي، قد أتى بنتائج أفضل وأثبت جدوى المرونة في تنفيذ الميزانية. ورأى أن بإمكان المسؤول عن الإدارة أن يقيِّم، في حدود اختصاصه والوسائل المتاحة له، إعادة توزيع الاعتمادات ما بين البرامج، خلال فترة مالية بعينها، حريصا دائما على تحقيق الأهداف التي حددتها الدول الأعضاء. وأخيرا، رأى الوفد أن من الضروري تزويد الأمانة بهامش من التصرف في مجال الإدارة وأشار إلى أن تنفيذ ميزانية البرنامج رهن ببعض العوامل التي يستحيل حسابها، وقال إن ذلك قد دفع الدول الأعضاء سنة ٢٠٠٥ إلى اتخاذ قرار بتعديل وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تحسباً لجدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وختم الوفد كلمته مؤيدا اقتراح الأمانة بالحد من نطاق التوصية ٤ الصادر عن وحدة التفتيش المشتركة وأعرب عن تقديره للتحليل السليم الذي أُجري بشأن المادة ٤-١ من نظام الويبو المالي والتوصية المذكورة.

٦٥- وتحدث وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر المراقبة على العرض الشامل الذي رفعته إلى المجتمعين حول هذا البند المهم جدا. وقال إن مجموعة البلدان الأفريقية ترى أن من الضروري أن يؤخذ اقتراح الأمانة لا سيما وأن الحجج التي ينطوي عليها وجيهة للغاية، وخصَّ بالذكر ضرورة وضع توصية وحدة التفتيش المشتركة في إطار خاص بسبب طبيعتها التقنية. واعتبر أن التسويات أو التصويبات في البرامج الصغيرة ضرورية ومن شأنها أن تساعد على تفادي الحد من قدرة الأمانة على إجراء التقييمات خلال الفترة المالية الجارية وتدخل تسويات جديدة على بنية تلك

البرامج. ومضى يقول إن مجموعة البلدان الأفريقية ترى أن من المهم بمكان أن يتاح للأمانة بذلك الهامش للتصرف لكي يتيسر تنفيذ جميع البرامج التي وافقت عليها الدول الأعضاء تنفيذا فعليا. وعليه، أعرب عن تأييد المجموعة لتفسير الأمانة للمادة ٤-١ من نظام الويبو الداخلي، كما ورد في الفقرة ٥٢ من الوثيقة WO/PBC 9/3. وأعرب الوفد أيضا عن مساندة المجموعة للتوصية الداعية إلى تأجيل تنفيذ الاقتراح الجديد المطروح على اللجنة ريثما ينتهي التقييم الشامل. وذكر الوفد أن اللجنة قد تسلمت معلومات موثوقة من مراجع الحسابات الخارجي، ودعا إلى النظر فيها بجدية.

٦٦- وأيد وفد ألمانيا أيضا اقتراح الأمانة بشأن التحويلات في الميزانية كما ورد في الفقرة ٢٥ من الوثيقة WO/PBC 9/3، معتبرا ذلك حلا يكفل مرونة إضافية. ورأى أن الأخذ باقتراح وحدة التفتيش قد ينتقص من تلك المرونة. وأشار إلى ما ورد في الفقرة ٢ من وثيقة الأمانة قائلا إن ١٨ برنامجا من ٣١ يحظى بميزانية تقل عن اثنين بالمائة من إجمالي الميزانية وإن الحدَّ من إمكانية التحويل على نحو ينحصر في خمسة بالمائة من تلك البرامج الصغيرة من شأنه أن يكون مفرطا في التقييد. وأشار إلى أن الأمانة قد شرحت أهمية أن تكون قادرة على نقل الموظفين من برنامج إلى آخر، ورأى أيضا أن من المهم الامتناع عن تطبيق تفسير المادة ٤-١ من اللائحة المالية قبل استكمال الدراسة الشاملة لأن من الضروري الحفاظ على إمكانية تسوية هيكل الوظائف في المنظمة. وفي الختام، شدَّد الوفد على أن اقتراح الأمانة يضمن حسن سير جميع الدوائر من غير تغيير في الأولويات السياسية التي وضعتها الدول الأعضاء.

٦٧- وشكر وفد المغرب الأمانة على الجهود المحمودة لإعداد الوثيقة قيد النظر وساند البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، داعيا إلى الحد من التحويلات بين البرامج بنسبة ٥ بالمائة. ورحَّب الوفد أيضا بالتعاون البناء الذي أبدته الويبو إزاء وحدة التفتيش المشتركة، قائلا إنه سمح للمفتشين المسؤولين عن الفحص بإجراء عملهم على خير ما يرام بفضل تسهيل المقابلات المطلوبة مع الموظفين. وفيما يتعلق بالتوصية قيد النظر، استفسر الوفد عن احتمال وجود المزيد من المعلومات التي من شأنها أن تسمح بفهم المزايا والمساوئ التي قد تترتب على تطبيق تلك التوصية التي تدعو إلى الحد من المرونة من غير المساس بفعالية إدارة الويبو. وإبان تصريح مراجع الحسابات الخارجي، أشار إلى أنه يكتفي حاليا بأن يحيط علما بأهمية المنهج الذي اقترحته الأمانة في الفقرة ٢٥، كما جاء في البيان الذي أعرب فيه منسق مجموعة البلدان الأفريقية عن موقف المجموعة.

٦٨- وصرّح وفد المملكة المتحدة قائلا إنه أنصت باهتمام إلى تعليقات وحدة التفتيش المشتركة على اقتراحات الأمانة ورأى أن وحدة التفتيش لم تعثُرْ على شيء يخالف المألوف في الويبو ويتطلب المزيد من المرونة مقارنة بسائر منظمات الأمم المتحدة. وأشار الوفد أيضا إلى ما قيل سابقا بخصوص جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وذكَّر بقرار الجمعيات في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ بضرورة إجراء تسويات في وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لمراعاة أية آثار قد تمس البرنامج والميزانية نتيجة للمناقشات الجارية حول جدول أعمال التنمية وقضايا أخرى. ورأى الوفد أن من الضروري إجراء التسويات الناجمة عن الدراسة الشاملة وجدول أعمال التنمية بعد التشاور مع الدول الأعضاء بدلا أن تبت الويبو فيها بنفسها.

٦٩- وصرَّح وفد اليابان قائلا إن المنظمات الدولية تؤثر في العديد من الشعوب في كل أرجاء العالم ومن المهم إذاً أن تكفل مصداقيتها في أعمالها. وخصَّ بالذكر الويبو قائلا إن مصداقيتها أهم من مصداقية منظمات دولية أخرى لأن معظم إيراداتها تتأتى من رسوم أنظمة التسجيل الدولية التي يسددها المنتفعون بالأنظمة. ورأى أن تلك المصداقية هي التي تضمن أساسا شفافية البرنامج والميزانية وفعالية تنفيذ جميع البرامج. وعليه، رحَّب الوفد بمناقشات لجنة البرنامج والميزانية. والتفت إلى مسألة المادة ٤-١ من النظام المالي قائلا إن المبلغ الذي يجوز تحويله ما بين البرامج في إطار دورة الميزانية

الراهنة مُبالغ فيه لأن ميزانية الويبو الإجمالية آخذة في الزيادة. وعبَّر الوفد عن اقتناعه بضرورة احترام المبلغ أو الحجم المقرر لميزانية كل برنامج قدر الإمكان وأعرب عن تأييده بالتالي للمفهوم الأساسي الوارد في الاقتراح الداعي إلى تعديل المادة ٤-١ من النظام المالي.

٧٠- وأدلى وفد اليابان بعد ذلك بتعليقين على الاقتراح الوارد في الفقرة ٢٥ من الوثيقة: وذكر في المقام الأول أن الاقتراح ينص على سقف بنسبة خمسة بالمائة من المبلغ المقابل للاعتمادات المخصصة للبرنامج المستفيد على فترة سنتين أو بواحد بالمائة من إجمالي الميزانية، مع إمكانية الأخذ بالمبلغ الأكبر. ورأى الوفد أن اقتراح الواحد بالمائة من إجمالي الميزانية من شأنه أن يصبح السقف الافتراضي أو الجوهري لمعظم البرامج أو كلها، علما بأن التغيير في الميزانية بالنسبة إلى كل برنامج يظل مفرطا في الكِبرْ بالنسبة إلى العديد من البرامج. وأعرب الوفد عن خشيته من أن التعديل المقترح للمادة لا يأتي بتغييرٍ جوهري في النظام المالي ودعا إلى حذف عبارة "أو واحد بالمائة من إجمالي الميزانية" من الاقتراح. والتفت في المقام الثاني إلى أن الاقتراح يشير إلى خمسة بالمائة من المبلغ المقابل لاعتمادات البرنامج المستفيد، ودعا إلى مراعاة التغيير في مبلغ البرنامج المانح. وشرح قوله بأن التغيير في مبلغ ميزانية كل برنامج مستفيد إذا كان أقل من خمسة بالمائة، فإن التغيير في مبلغ ميزانية البرامج المانحة قد تزيد نظرياً على خمسة بالمائة. وخلُصَ الوفد من ذلك إلى ضرورة الأخذ بالسقف الذي أوصت به وحدة التفتيش المشتركة أو الاكتفاء بنسبة خمسة بالمائة من مبلغ الاعتمادات المخصصة للبرنامج المعني على فترة السنتين، بصرف النظر عن البرامج المستفيدة أو البرامج المانحة. وقال الوفد إنه أحاط علما بآراء الوفود الأخرى التي رأت أن التحويل المحدود من برنامج إلى آخر يؤدي إلى انتقاص من المرونة في تنفيذ البرنامج، كما ورد وصف ذلك في الفقرات من ٢٠ إلى ٢٢ من الوثيقة. واستدرك قائلا إن المنظمات الدولية الأخرى لا تطبق في نظامها المالي قاعدة المبلغ الإجمالي من الميزانية كأساس عند بحث موضوع التحويل في الميزانية. ودعا الويبو إلى عمل ما تعمله المنظمات الأخرى وتأخذ بتلك القاعدة. ورأى الوفد أن من الممكن إذا بدت ضرورة حقيقية لتحويل مبلغ يتجاوز الحد الوارد وصفه في القاعدة الحصول على موافقة إضافية من الجمعية العامة عن طريق لجنة البرنامج والميزانية. وفي الختام، أشار الوفد إلى التوقيت المختار لتطبيق القاعدة الجديدة، ودعا إلى تطبيقها في أقرب وقت ممكن، مع العلم بأنه يلتزم المرونة في هذا الصدد ويود الإنصات إلى آراء الآخرين بكل اهتمام.

٧١- وساند وفد الولايات المتحدة الأمريكية توصية وحدة التفتيش المشتركة بشأن التحويلات في الميزانية وحثَّ على تنفيذها. وقال إنه استمع إلى الحجج المطروحة بشأن الحاجة إلى المرونة التي قد تنتج إبان الدراسة الشاملة أو المناقشات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، على أنه يعتبر أية تسويات في الميزانية من ذلك القبيل لا بد أن تتم بعد مشاورة الدول الأعضاء. وأيد الوفد الاقتراح الذي تقدمت به المجموعة باء وعبَّر من جديد عن الموقف القائل بضرورة مراجعة نظام الويبو المالي بهدف إزالة الغموض في صياغته.

٧٢- وقال وفد باكستان إنه استمع إلى مختلف الآراء المعبَّر عنها بخصوص المرونة المتاحة للمنظمة بشأن الميزانية، ورأى أن على اللجنة أن تنتهج منهجا عمليا لدى تناول هذه القضية. واستخلص الوفد من المعلومات الواردة في الوثيقة WO/PBC 9/3 أنها تكفي لتطمئن اللجنة على أن المرونة لم يُسأ تطبيقها ولم تستخدم بما ينحرف عن أهداف المنظمة أو غرضها. وعليه، رأى الوفد أن تلك المرونة بمثابة حاجة عملية وإدارية، بل وجد في استخدامها ما يثبت فائدتها عند اتخاذ القرار الذي أدى إلى الموافقة على وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في اجتماع ٢٠٠٥، حتى بالنسبة إلى الويبو التي تمر بمرحلة مهمة من المناقشات حول موضوعات أساسية مثل جدول أعمال التنمية. وأشار الوفد أيضا إلى أن الحاجة قد اقتضت زيادة عدد الاجتماعات المتعلقة بجدول أعمال

التنمية، وخلُصَ إلى أن ذلك النوع من المرونة ينبغي أن يظل متاحا للمكتب الدولي بينما تناقش اللجنة قضايا تمس الدول الأعضاء والبشرية برمتها، لتتمكن المنظمة من الاستمرار في ضبط برامجها ومتطلباتها العملية من حيث الاعتبارات المالية. وقال الوفد إنه يعتبر أن من الضروري المحافظة على تلك المرونة ما دام لم يرَ ما ينحرف عما ترغب الدول الأعضاء في أن تفعله المنظمة.

٧٣- وفيما يتعلق بحضور وحدة التفتيش المشتركة في الدورة الراهنة، وهي مسألة سبق حسمها، أشار الوفد إلى أنه يقدر القرار الذي اتخذ بهدف السماح بالتقدم في الاجتماع وفتح بابه لمفتشيَ وحدة التفتيش المشتركة، على أنه يعتبر أن وحدة التفتيش قد عبَّرت عن توصياتها بالوضوح الكافي في التقرير، ولاحظ أن اللجنة لم تكن بحاجة في الواقع إلى حضور المفتشين بالرغم من حسم الموضوع وحضورهما. وعلّق الوفد أهمية كبرى على ألا يُعتبر حضور وحدة التفتيش المشتركة في اللجنة الراهنة أو في لجان أخرى للويبو سابقة إجرائية، نظرا لما يتضح من عنوان تقرير وحدة التفتيش بأن مشاركة المفتشين تندرج في باب التوصية. ورأى أن وحدة التفتيش قد طرحت توصياتها وعلى لجنة البرنامج والميزانية الآن أن تنظر من خلال أعضائها في تلك التوصيات وتتخذ قرارها معتمدة على حكمتها الجماعية ليس إلا. وأعرب الوفد عن تحفظه من إقامة أية سابقة تستند إلى إمكانية حضور وحدة التفتيش المشتركة ومشاركتها في أية اجتماعات للجنة الراهنة أو سائر لجان المنظمة.

٧٤- وردا على الأسئلة التي طرحها المندوبون، أشارت الأمانة إلى أهمية أن يؤخذ في الحسبان عند النظر إلى القواعد المطبقة في وكالات الأمم المتحدة الأخرى بخصوص مرونة الميزانية وبرامجها، أن وثيقة الويبو للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تضم ٣١ برنامجا، منها ١٨ برنامجا تقل اعتماداته لفترة السنتين عن اثنين بالمائة من إجمالي الميزانية. وذكرت على سبيل المثال أن البرنامج ١٠ (إنفاذ حقوق الملكية الفكرية) له اعتمادات بقيمة ٢,٩ مليون فرنك سويسري إجمالا لفترة السنتين، وأن نسبة الخمس بالمائة تعادل نحو ١٥٠ ٠٠٠ فرنك سويسري، وأن البرنامج ٢٤ (الرقابة الداخلية) له اعتمادات تبلغ إجمالا ١,٧ مليون فرنك سويسري لفترة السنتين لتناهز نسبة الخمس بالمائة منها ٩٠ ٠٠٠ فرنك سويسري. ومضت الأمانة شارحة الوضع بأن ما يترتب على التوصية ٤ لوحدة التفتيش بالتالي هو أن يضطر المكتب الدولي إلى دعوة لجنة البرنامج والميزانية إلى عقد دورة خاصة ليتمكن من تحويل ما لا يزيد عن منصب واحد من أحد البرنامجين إلى الآخر، واعتبرت أن ذلك ليس عمليا في الواقع. وأفادت الأمانة أيضا بأن وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة تطبق منهجا مشابها وذكرت على سبيل المثال أن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تطبق مرونة بين البرامج بما لا يقل عن ثلاثة بالمائة من إجمالي الميزانية. وأكدت الأمانة ما ذكره وفد فرنسا قائلة إن مرونة ميزانية الويبو تستند إلى آليات عديدة (وهي بمثابة بند المرونة الذي أقرته الدول الأعضاء بخصوص أعمال أنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي وآلية الميزانية المعدلة التي تطبق منذ سنة ٢٠٠٠ والمادة ٤-١ من النظام المالي). واعتبرت تلك الآليات المختلفة متكاملة وقالت إن الوثيقة WO/PBC/9/3 تشير إلى الميزانية المعدلة وليس الميزانية الموافق عليها أصلا، لأن تقرير الإدارة المالية للفترات المقابلة قد أخذ بالميزانية المعدلة أساسا له عند مقارنة الأرقام بالمصروفات الفعلية. واستدركت الأمانة قائلة إن بإمكانها في المستقبل أن تقارن بين المصروفات الفعلية والميزانية الموافق عليها أصلا، إن رغبت الدول الأعضاء في ذلك. وفي الختام، أشارت الأمانة إلى تعليقات مراجع الحسابات الخارجي حول المرونة وأكدت التزامها بالاستمرار في تزويد مراجع الحسابات الخارجي بالمعلومات المالية التي يطلبها على نحو شفاف ليتمكن من التأكد من أن الأمانة قد طبقت شروط المرونة بما يتناسب والأولويات التي وضعتها الدول الأعضاء.

٧٥- وفيما يتعلق بإمكانية تعديل النظام المالي، صرحت الأمانة قائلة إنها على استعداد للمضي قدما في هذا المجال إن طلبت الدول الأعضاء ذلك. ورأت أن للدول الأعضاء أن تبت أيضا في إمكانية إسهام لجنة التدقيق في تلك المسائل.

٧٦- وسأل الرئيس الأمانة عن احتمال وجود مشكلة من حيث الاختصاص لأن ولاية لجنة التدقيق لا تحتوي على شيء بخصوص الميزانية. وأشار أيضا إلى أن لجنة التدقيق لا يراد منها أن تكون لجنة مصغرة للبرنامج والميزانية لأن أعضاءها سيتحلون بالاستقلال التام ودعا إلى إمعان التفكير في الموضوع.

٧٧- وبعد الاستماع إلى مختلف المداخلات، أعلن الرئيس أن أعضاء اللجنة لا يتفقون على اقتراح الأمانة وتقدم باقتراح وسط على النحو التالي: "تقتصر التحويلات من برنامج إلى برنامج آخر، لكل فترة سنتين بعينها، على خمسة بالمائة من المبلغ المقابل لاعتمادات البرنامج المستفيد لفترة سنتين أو ٠,٥ بالمائة من إجمالي الميزانية، مع الأخذ بالمبلغ الأكبر، وعلى أن يكون من المفهوم أن هذا التفسير للمادة ٤-١ من النظام المالي لا يطبق قبل اختتام فترة السنتين الراهنة بعد استكمال عملية الاستعراض الشامل، ولا يخل بقرار الجمعيات المنعقدة سنة ٢٠٠٥ بشأن تسويات الميزانية."

٧٨- وعلق الرئيس على اقتراحه قائلا إنه يستند إلى تحليله للوثائق وإلى أن التحويلات بنسبة ٠,٥ بالمائة في السنوات الماضية لم تستخدم إلا في حالات نادرة جدا.

٧٩- وأعلن وفد فرنسا أن الحل المقترح ربما يكون تسوية مقبولة، علما بأن من الضروري مراجعة النظام المالي، بصرف النظر عن التفسير المطروح للنظام. واعتبر الوفد أن ذلك التفسير لا يمكن أن يكون سوى تفسير مؤقت وذكّر بالرغبة في أن تتولى الدول الأعضاء مراجعة النظام المالي بأسرع وقت ممكن. ومن جهة أخرى، علق الوفد الأهمية على توضيح أن حساب المرونة يطبق على الميزانية الأصلية. وشكر في هذا الصدد الأمانة على المعلومات المفيدة التي تقدمت بها وسمحت بتوضيح النقاش. وأعرب الوفد أيضا عن مساندته للاقتراح المتعلق بمهلة تطبيق التفسير المذكور وشدَّد على أهمية رفع التوصيات التي قد تنجم عن الدراسة الشاملة إلى الدول الأعضاء ولا سيما التوصيات ذات الطابع المالي.

٨٠- وعبَّر وفد الاتحاد الروسي عن تقديره لمفتشي وحدة التفتيش المشتركة ومراجع الحسابات الخارجي للرأي الذي عبَّر كل واحد منهما عنه أمام اللجنة. ورأى أن الأمانة بحاجة إلى هامش للتصرف من أجل تنفيذ الميزانية واستدرك قائلا إن ذلك الهامش ينبغي أن يكون له حدود. وعليه، ساند الوفد تطبيق حدود معقولة في ذلك الصدد. ورأى أن هناك حاجة إلى توضيح نظام الويبو المالي لذلك الغرض المفيد، كما أشير إلى ذلك من ذي قبل. ودعا إلى أن يتم ذلك لتعزيز الشفافية في العمليات المنفذة في إطار الميزانية. وأعرب الوفد عن الرغبة في تعزيز دور الدول الأعضاء في عملية إعداد الميزانية ومراقبة تنفيذها على نحو أفضل. وفيما يتعلق بالحاجة إلى تحويل مبالغ مهمة من برنامج إلى آخر، رأى الوفد أن هناك حاجة واضحة إلى مزيد من التوضيح لعدد من المسائل وأن ذلك يستدعي طرح تلك المسائل على الدول الأعضاء لتنظر فيها. وفي هذا الصدد، وافق الوفد على الرأي الذي عبرت عنه وحدة التفتيش من أن الدراسة الشاملة إذا خلصت إلى تسوية أو تصويب ما في الميزانية، فينبغي عندئذ أن تحصل الدول الأعضاء على معلومات من الأمانة وتتمكن من التعبير عن آرائها حول تلك التوصيات.

٨١- وفيما يتعلق بالفقرة ٢٥ من الوثيقة WO/PBC 9/3، أعلن وفد الاتحاد الروسي استعداد بلده للموافقة على التوصية كما ورد اقتراحها في الوثيقة، باعتبارها إجراء مؤقتا لا سيما بالطريقة التي عدلها الرئيس. ورأى الوفد أن تلك الموارد ينبغي أن تكون كافية لتستطيع المنظمة حسم المسائل

العملية التي قد تنشأ على أن يطرح أي شيء خلاف ذلك على الدول الأعضاء لتبدي رأيها فيه. ووافق الوفد أيضا على الاقتراح الداعي إلى تطبيق مؤقت لتلك الصياغة الجديدة على أن يعتبر ذلك التفسير للمادة ٤-١ من النظام المالي أمرا مؤقتا. وعلى ذلك الأساس، رأى الوفد أن اقتراح الرئيس قد يحظى بتوافق الآراء.

٨٢- واعتذر وفد المملكة المتحدة عن افتقار مداخلته السابقة إلى الوضوح بشأن موقفه. وساند توصيات وحدة التفتيش المشتركة وقال إنه لا يرغب في اعتماد اقتراح الأمانة، ويود أن يعلن ذلك بكل صراحة كي لا يساء فهمه. ورحب الوفد باقتراح الرئيس الرامي إلى تحقيق توافق في الآراء على تلك المسألة المهمة جدا ووافق على أن المسألة تحتاج إلى إيلائها الاعتبار الواجب. وفي ضوء ذلك، التمس الوفد القليل من الوقت لإمعان النظر في الموضوع وقال إنه غير قادر بعد على الموافقة على الاقتراح الجديد، على أن ذلك لا يعني بأي شكل كان أنه يود الرجوع إليه في اجتماع لاحق بل يود تناوله في مرحلة لاحقة من الدورة الراهنة والوصول إلى اتفاق إن أمكن.

٨٣- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن يضم صوته إلى صوت المملكة المتحدة، قائلا إنه لا يستطيع في هذه المرحلة أن يوافق على اقتراح الرئيس الذي يقدره مع ذلك، ولكنه يحتاج إلى مزيد من الوقت لاستشارة عاصمته. وقال الوفد إنه يؤيد جدا اقتراح وفد فرنسا بإعداد نص ما ومراجعة النظام المالي.

٨٤- وصرح وفد اليابان قائلا إنه يقدر مجهود الرئيس الرامي إلى تحقيق توافق في الآراء على أنه يحتاج في هذه المرحلة إلى مزيد من الوقت لاستشارة عاصمته.

٨٥- وإبان مشاورات غير رسمية، افتتح الرئيس النقاش حول اقتراحه وأعلن أنه سيسحبه إذا لم يحظَ بتوافق الآراء. وذكَّر الرئيس بأن تفسير المادة ٤-١ من النظام المالي سيبقى على حاله الراهن إذا استحال التوصل إلى فهم مشترك له.

٨٦- وتحدث وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وعبَّر عن رغبته في الإسهام بما اعتبره تعليقات مهمة جدا على الموضوع قيد البحث. وذكَّر بأن المجموعة قد تقدمت بتسوية مهمة جدا بخصوص حضور وحدة التفتيش في الدورة. ومضى قائلا إن المجموعة لم تكن مرتاحة للفكرة في البداية على أن روح التسوية ورغبتها في المضي قدما في العملية الجارية نحو نهاية مرضية دفعتها إلى الموافقة على حضور وحدة التفتيش للاستماع على الأقل لعرض الأمانة حول ذلك البند بعينه وربما الإجابة عن الأسئلة الصادرة عن الدول الأعضاء. وأشار إلى أن أي حاجة لم تظهر منذ ذلك الحين إلى حضور وحدة التفتيش لأن أي وفد لم يطرح سؤالا على المفتشين، ولئن حضورهم لم يلْقِ بأي ضوء على الموضوع. وبعد ذلك، قال الوفد إن المجموعة تود أن تسجل أن الأمانة قد تقدمتَ بحجج مقنعة بشأن الدوافع إلى الحفاظ على المرونة كما ورد بصياغة ممتازة في الفقرة ٢٥ من الوثيقة قيد النظر. وقال الوفد إن عرض الأمانة الواضح والثاقب يدفع مجموعة البلدان الأفريقية إلى المطالبة بالاحتفاظ بالفقرة ٢٥ كما طرحتها الأمانة أصلا على الوفود.

٨٧- وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وشكر الرئيس على تقديمه اقتراحا مفيدا وحكيما. وأشار إلى وجود مواقف متفاوتة داخل مجموعته، على أنها، إذ عقدت مشاورات ورغبت في الالتزام بروح التسوية إلى أقصى حد، فهي على استعداد لقبول الفقرة ٢٥ كما عدلها الرئيس بشرط إضافة إشارة في تلك الفقرة للحاجة إلى أن تبحث الجمعية العامة قضية المراجعة الشاملة والملحة لنظام الويبو المالي ولائحته. وقال إن المجموعة على استعداد لقبول الاقتراح إذا ما أضيفت تلك العناصر.

٨٨- وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وأعرب عن دعم المجموعة للتسوية التي اقترحها الرئيس بشرط أن تكون مؤقتة وأن يخضع ذلك التفسير للمراجعة.

٨٩- وتحدث وفد تايلند باسم مجموعة البلدان الآسيوية وأعرب عن دعمه لتوصية الأمانة.

٩٠- وتحدث وفد المكسيك باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وقال إن وفود البلدان الأعضاء في المجموعة تعتزم الإدلاء ببياناتها على أساس فردي ومن وجهة نظر وطنية وأضاف قائلا إن المجموعة لا تتمسك بموقف على أن وفد المكسيك يود من جانبه أن يؤيد اقتراح الرئيس شريطة إضافة عبارة إليها تفيد بأن ذلك النوع من التحويلات ينبغي أن يعزز البرامج المخصصة للتعاون لأغراض التنمية، أي أن تكون البرامج المستفيدة من التحويلات هي البرامج المخصصة للتعاون لأغراض التنمية.

٩١- وأعرب وفد الصين عن تأييده لاقتراح الرئيس.

٩٢- وتحدث وفد قيرغيزستان باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وقال إنه يعتزم التعبير عن موقفه من المسألة في بداية الدورة المقبلة بعد التشاور مع جميع أعضاء المجموعة.

٩٣- وسحب الرئيس اقتراحه لأنه لم يحظَ بتوافق في الآراء.

٩٤- وقال وفد سويسرا مرة أخرى إنه يعتبر اقتراح الرئيس المحدد زمنيا اقتراحا ملفتا ويود التشاور مع سائر أعضاء المجموعة باء قبل أن يتقدم باقتراح يراعي جميع مواطن القلق ويصاغ بروح من التسوية. وأضاف قائلا إن الاقتراح سيأخذ بالصياغة التي اقترحها الرئيس، أي اقتراح الأمانة بالإضافة إلى عبارة "بعد استكمال عملية الاستعراض الشامل". وأعرب الوفد عن استعداده لإبداء شيء من المرونة بخصوص مسألة نسبة واحد بالمائة. ومن جهة أخرى، اقترح أن يضاف إلى نهاية الجملة "وستبحث الجمعية العامة في دورتها المقبلة مشروع مراجعة شاملة للنظام المالي ولائحته".

٩٥- وتوضيحا للأمور، أشارت الأمانة إلى أنها لا ترغب في أن تضطر إلى قطع تعهدات لن تستطيع الوفاء بها. ورأت أن المهلة المتاحة لتنفيذ التوصية بخصوص إعداد مراجعة للنظام المالي قصيرة جدا نظرا لما يستدعيه ذلك من مشاورات مع الدول الأعضاء، إما في إطار لجنة التدقيق أو في إطار لجنة البرنامج والميزانية أو في اللجنتين معا. وقالت إن من الصعب الشروع في ذلك العمل قبل جمعيات ٢٠٠٦. وفي هذا الصدد، أعربت الأمانة عن رغبتها في أن تتحلى الدول الأعضاء بالواقعية فيما يتعلق بالمهل المتاحة لذلك العمل، واعتبرت موعد اجتماع لجنة الميزانية في ربيع ٢٠٠٧ مهلة معقولة لبحث مشروع أول للوثيقة بهدف طرحه على الجمعيات المنعقدة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧.

٩٦- وسأل الرئيس وفد سويسرا إن كان يشاء تغيير اقتراحه باسم المجموعة باء في ضوء تعليقات الأمانة.

٩٧- وقال وفد سويسرا إن الشرح الذي قدمته الأمانة معقول فيما يبدو وسينظر فيه، على أنه يود أولا أن يعرف انطباع المجتمعين إزاء اقتراحه.

٩٨- وقال وفد نيجيريا إنه كان يعتزم الإدلاء ببيان حول هذا الموضوع على أن مداخلة الأمانة قد طرحت المسائل بمزيد من الوضوح وإنه يؤيد بالتالي موقف الأمانة من المسألة الراهنة.

٩٩- وأكد وفد الجمهورية التشيكية أن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق توافق على اقتراح المجموعة باء.

١٠٠- وقال وفد المكسيك إنه لا يود أن يبديَ أي اعتراض، غير أنه يرغب في التمسك بالاقتراح الذي تقدم به سابقا، أي أن تضاف فقرة على النحو التالي: "وأيا كان الحال، يجب أن يكون من المضمون أن تحويل الموارد يعود بالفائدة على برامج التعاون والتنمية".

١٠١- وردا على سؤال طرحه الرئيس، أكد وفد سويسرا أن المجموعة باء، رغبة منها في إيجاد تسوية، توافق على الاستعاضة عن الكلمتين "الجمعية العامة" بالكلمات "لجنة البرنامج والميزانية" في السطر الأخير من نص القرار الذي تقترحه.

١٠٢- وقررت لجنة البرنامج والميزانية أن توصي الجمعية العامة بما يلي:

"١" تقتصر التحويلات من برنامج إلى آخر، لكل فترة سنتين بعينها، على خمسة بالمائة من المبلغ المقابل لاعتمادات البرنامج المستفيد لفترة سنتين أو واحد بالمائة من إجمالي الميزانية، مع الأخذ بالمبلغ الأكبر، وعلى أن يكون من المفهوم أن هذا التفسير للمادة ٤-١ من النظام المالي لا يطبق قبل اختتام فترة السنتين الراهنة بعد استكمال عملية الاستعراض الشامل، ولا يخل بقرار الجمعيات المنعقدة سنة ٢٠٠٥ بشأن تسويات الميزانية؛

"٢" ويطرح مشروع مراجعة شاملة لنظام الويبو المالي ولائحتها على دورة لجنة البرنامج والميزانية المنعقدة في أبريل/نيسان ٢٠٠٧ للنظر فيه.

١٠٣- وعقب اعتماد القرار، تقدمت الأمانة بتقرير مرحلي حول تنفيذ سائر توصيات وحدة التفتيش التي سبق تنفيذها جمعيات سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥.

١٠٤- وتوقفت المراقبة على التوصيات ١ و٢ و٧ و١١ و١٢ على النحو الوارد أدناه.

١٠٥- وفيما يتعلق بالتوصية ١ بشأن الاستعانة بخبراء مستقلين لأداء تقييم شامل لاحتياجات المنظمة إلى الموارد البشرية والمالية، قالت المراقبة إن الدول الأعضاء قد قررت أن تشمل ولاية لجنة التدقيق الإشراف على عملية التقييم الشامل، ورأت أن ذلك يمنع الأمانة من أن تباشر الإجراء ريثما تتسلم المعلومات من لجنة التدقيق. ومضت تقول إن مكتب المراقب وشعبة إدارة الموارد البشرية قد بدأت إعداد البيانات الضرورية لإجراء التقييم الشامل، ومن المعتزم الشروع في مناقصة، بعد صياغة مواصفاتها، لاختيار شركة خارجية تتولى العملية.

١٠٦- وفيما يتعلق بالتوصية ٢ بشأن مستوى ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، قالت المراقبة إن ذلك قد تقرر في الجمعية. وأشارت في هذا الصدد إلى أن وحدة التفتيش قد أوصت أيضا المكتب الدولي بأن يتفادى سحب الأموال من الاحتياطيات وإنفاق المبالغ مع وجود عجز، خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وأعربت المراقبة عن سرور الأمانة بأن تفيد المجتمعين بأنها قد نجحت بفضل ما اتخذته من تدابير للحد من التكاليف في أن تتفادى أي إنفاق يزيد من العجز في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقالت إن إدارة

المالية تعمل حاليا على اختتام الحسابات وتعتزم إتاحة الأرقام الفعلية المتعلقة بنفقات الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ عن قريب.

١٠٧- وفيما يتعلق بالتوصية ٧ بشأن المكافأة الإضافية للمدير العام للويبو مقابل واجباته المتعلقة بالأوبوف، قالت المراقبة إن الأمانة قد أشارت إلى أن تلك التوصية لم تأخذ بها جمعية الويبو لأنها ليست مختصة في مسألة مكافأة الأمين العام للأوبوف وتعتزم بالتالي أن تحيل الموضوع إلى مجلس الأوبوف. وقالت المراقبة إن ذلك قد تمَّ وقد أحاط مجلس الأوبوف علما به في دورته المنعقدة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥.

١٠٨- وفيما يتعلق بالتوصيتين ١١ و١٢ بشأن آليات المراقبة في الويبو، أشارت المراقبة إلى أن الجمعية قد وافقت على ميثاق التدقيق الداخلي وأن الأمانة استعانت أيضا بمنصب فارغ من درجة مدير(D1) ونشرت إعلانا بفراغ المنصب للمدقق الداخلي وفقا لأحكام الميثاق. والتفتت إلى وجود مناصب أخرى يتعين شغلها على سبيل الاستثناء بهدف دعم شعبة الرقابة. وقالت إن العمل جارٍ على قدم وساق من أجل استنباط عدد من الإجراءات والسياسات في إطار وظيفة المراقبة وفقا لأحكام الميثاق.

١٠٩- وتناول نائب المدير العام غوري التوصيات الثلاث المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات بترتيب تراجعي. وقال إن التوصية ٦ تدعو الويبو إلى وضع آلية إلكترونية لتسديد الرسوم في سياق المعاهدة المذكورة. وأعلن عن سرور الأمانة بإعلام الحاضرين بأن تلك التوصية قيد التنفيذ. وذكر أن تنفيذها اقتضى من الأمانة العمل بمرحلتين، علما بأن الجزء الأول يتعلق بتسديد الرسوم المتعلقة بالطلبات الورقية، وهو الجزء الذي تم ومن المرتقب أن يبدأ العمل به عن قريب. وذكر أن الجزء الثاني يتعلق بالطلبات المودعة إلكترونياً بناءً على نظام (PCT SAFE)، وهو الجزء الجاري إعداده. واستطرد قائلا إن الأمانة تتوقع أن ينتهيَ تنفيذ تلك التوصية خلال سنة ٢٠٠٦ وأضاف تعليقين مقتضبين لوضع المسألة في سياقها. وقال إن العديد من مودعي الطلبات يفتحون حسابات لودائعهم في الويبو ويدفعون ما يستحق عليهم من تلك الحسابات بخصوص طلبات بعينها، وإن ذلك يعني في الواقع أن المستفيد من ذلك النظام الجديد عدد قليل نسبيا من المودعين. وكان تعليقه الثاني أن الرسوم المسددة في إطار نظام المعاهدة تُدفع في معظم الأوقات لمكاتب تسلم الطلبات الوطنية.

١١٠- وأشار نائب المدير العام إلى أن التوصية ٥ تنقسم إلى جزأين، وقال إن الويبو مطالبة بتحديد رسوم المعاهدة وقبول تسديدها بالفرنك السويسري بدلا من العملات الوطنية كما هي مطالبة ببحث إمكانية تطبيق نظام دفع رسوم الويبو مباشرة للمنظمة فيما يتعلق بالطلبات المودعة لدى مكاتب تسلم الطلبات الوطنية. وأثارت الأمانة عدداً من الأسئلة حول تلك التوصية بالذات في ورقة رفعتها إلى جمعيات سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥. وذكر تنويها بأن من غير الواضح تماما مدى فائدة التوصيتين بالنسبة إلى مودعي الطلبات بناءً على المعاهدة، واقتراح أن تعد الأمانة دراسة تبحث جميع الآثار المترتبة على التوصيتين وترفعها إلى جمعيات ٢٠٠٦. وذكر أن الأمر قد حظي بقبول الجمعيات في سبتمبر/أيلول وأن الأمانة تعقد الأمل على أن يحظى بقبول لجنة البرنامج والميزانية الآن. وقال إن تلك الدراسة قيد الإعداد ومن المعتزم رفعها إلى الجمعية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦.

١١١- وفيما يتعلق بالتوصية ٣ التي تطالب الويبو بأن تعد على سبيل العجلة منهجا لتحديد تكلفة معالجة الطلب الواحد المودع بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، قال نائب المدير العام إن الأمانة لا تزال تعمل على ذلك الموضوع. وذكر أن فرقا بسيطا يبعد الأمانة عن توصية وحدة التفتيش وهو إتمام الأمر على سبيل العجلة. وقال إن من الملح طبعا أن تضع الأمانة ذلك المنهج، على أن من الصعب تجميد أعمال قطاع المعاهدة بانتظار تحديد تكلفة الطلب الواحد لأن الويبو بصدد نشر ملف إلكتروني شامل لأغراض المعالجة الإلكترونية الشاملة للطلبات المودعة بناء على المعاهدة. ومضى

يقول إن الأمانة قد شرحت الوضع في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ عندما أعلنت الانتهاء من تعميم الملف الإلكتروني على ثلاثة أفرقة من الأفرقة الثلاثة عشر التي تعالج الطلبات. وقال إن من المعتزم استكمال التعميم خلال سنة ٢٠٠٦ في سائر الأفرقة العشرة المعنية بمعالجة الطلبات، على أن ذلك العمل لم يكتمل بعد. وأفاد بأن الأمانة قد قدمت بعض الأرقام في هذا الصدد لجمعية سبتمبر/أيلول ويسرها أن تقدمها من جديد إن رغب المجتمعون في ذلك. واستطرد قائلا إن الأمانة لاحظت تحسنا ملموسا في الإنتاجية نتيجة لذلك بالرغم من أن ذلك التحسن وفائدته الكاملة لن تتضح قبل استكمال عملية التعميم على الأفرقة المعنية بمعالجة الطلبات والانتهاء من مرحلة التدريب والتأهيل. وقال إن الوضع هو أن الأمانة تعمل على وضع ذلك المنهج الذي يندرج في سبع وثائق تعدها المنظمة بخصوص نظام رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات. ومضى قائلا إن تلك الدراسات تشمل تطور ذلك النظام وهيكل الرسم الخاص بالصفحة والذي يتأثر بالمحيط الإلكتروني وترتيب التخفيضات المتاحة حاليا مقابل الإيداع الإلكتروني وآلية سعر الصرف ومرونة سعر طلب الفحص التمهيدي والتكلفة الإجمالية لعملية منح البراءة وتكلفة معالجة الطلب الواحد المودع بناء على المعاهدة. وأعرب عن أمل الأمانة في أن تتمكن من أن ترفع في موعد أقصاه يونيه/حزيران ٢٠٠٦ دراسة جامعة للصورة التي رسمتها لنظام رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات نتيجة لتلك الدراسات وأن تطرحها أولا في إطار مشاورات غير رسمية حول نظام الرسوم بهدف مراعاة أية نتائج ملموسة قد تنجم عن تلك الدراسات في عملية التخطيط لفترة السنتين المقبلة التي تشرع فيها المراقبة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ تقريبا.

١١٢- وقدم مدير إدارة الموارد البشرية عرضا وافيا لتنفيذ التوصية ٩. وقال إن المنظمة قد بلغت الذروة في عملية التوظيف في يونيه/حزيران ٢٠٠٣، عندما بلغ عدد الموظفين ١ ٤١٧ موظفا، بما فيهم المؤقتون. ومضى قائلا إن ٩٤٢ موظفا منهم كان ثابتا و٤٧٥ مؤقتا. وأشار إلى أن إجمالي عدد الأشخاص العاملين في الويبو قد بلغ ١ ٢٦٠ شخصا في نهاية سنة ٢٠٠٥، وينم ذلك عن انخفاض منذ يونيه/حزيران ٢٠٠٣ بنسبة ١١ بالمائة وبما يناهز ١٥٦ شخصا. ومضى قائلا إن مجموع عدد الموظفين الثابتين في نهاية ٢٠٠٥ كان أدنى من المستوى الذي كانت عليه المنظمة في سنة ٢٠٠٢, وإن مجموع الموظفين المؤقتين كان أدنى من المستوى المسجل سنة ١٩٩٩ نفسها. وأعلن أن ذلك التخفيض الكبير في القوى العاملة قد تحقق أساسا بفضل إعادة توزيع الموظفين في قطاعات تشهد مرحلة من النمو ولا سيما أنظمة التسجيل. ومضى يقول إن مجموع الطلبات الواردة إلى قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات قد زاد خلال الفترة ذاتها من ٠٠٠ ٧٦ في سنة ١٩٩٩ إلى ما يتجاوز ٠٠٠ ١٣٢ في سنة ٢٠٠٥، علما بأن ذلك ينم عن زيادة بنسبة ٧٣ بالمائة. والتفت إلى نظام مدريد قائلا إن عدد الطلبات قد زاد أكثر من ٠٠٠ ٢٢ طلب بقليل في سنة ١٩٩٩ إلى ما يفوق ٠٠٠ ٣٣ في سنة ٢٠٠٥، علما بأن ذلك ينم عن زيادة بنسبة ٥٠ بالمائة. وقال إن المنظمة قد حققت بذلك تخفيضا ملموسا في عدد العاملين لديها مع استيعاب الزيادة الكبيرة في عبء العمل في مجالات التسجيل. وفيما يتعلق بالتوصية ٩ب الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة والتي تدعو إلى وقف نقل الموظفين مع مناصبهم، وضّح مدير الموارد البشرية الممارسة قائلا إن المنظمة تعتزم تطبيق تلك السياسة بانتظار النتائج والتوصيات الناجمة عن التقييم الشامل لهيكل المنظمة ومواردها البشرية. وفيما يتعلق بالترقيات على أساس شخصي، قال مدير الموارد البشرية أن أحدا في المنظمة لم يستفد من ذلك النوع من الترقية منذ بداية سنة ٢٠٠٥ وإن المنظمة بصدد إعداد مبادئ توجيهية جديدة عن الترقيات وفقا لأفضل الممارسات في الأمم المتحدة. وأشار إلى أن الويبو تعمل حاليا على صياغة استراتيجية شاملة للموارد البشرية، تشمل تقييما عاما للهيكل وتقييما لعبء العمل والموارد الضرورية. ومضى يقول إن المنظمة تعمل أيضا على تحديد مواطن الازدواجية في العمل والخروج بخيارات جديدة لاستيعاب النمو

ولا سيما في أنظمة التسجيل. وخصَّ بالذكر تقييما يجري حاليا للحلول المتعلقة بإسناد الأعمال إلى جهات خارجية ولا سيما خدمات الترجمة.

١١٣- والتفت مدير الموارد البشرية إلى عنصر مهم آخر في الاستراتيجية الجديدة، قائلا إنه السياسة القائمة على استقطاب الموظفين المؤهلين من خلال عملية انتقاء صارمة تقوم على المسابقات وإعادة توزيع الموظفين. وقال إن المنظمة بصدد استنباط سبل جديدة لاستيعاب النمو في أنظمة التسجيل ولا سيما من خلال تعزيز التعاون مع المكاتب الوطنية. ومضى يقول إن المنظمة تعمل جاهدة من أجل تحسين التوزيع الجغرافي للموارد البشرية والمساواة بين الجنسين. وذكر الجهود المبذولة بهدف رسم خطة جديدة لإدارة الأداء والشروع في مشروع رائد خلال الشهرين أو الأشهر الثلاثة الآتية بهدف تطبيق ثقافة معززة للأداء داخل المنظمة. وأشار إلى أن المنظمة ستضع نصب عينيها توصيات وحدة التفتيش المشتركة عند انتقاء أفضل ممارسات منظومة الأمم المتحدة وتطبيقها في الويبو لدى وضع استراتيجية شاملة لإدارة الموارد البشرية وتطبيق نظام معزز لإدارة الأداء. وقال إن من شأن ذلك أن يشمل الممارسات والسياسات المطبقة في منظمات أخرى بخصوص إعادة تصنيف الوظائف والترقيات والتأمين الاجتماعي والرعاية الصحية والإنصاف. وقال إن المنظمة تعتزم إنشاء هيئة للتظلّم وهيئة للطعن من شأنهما أن تعززا الشفافية في الإنصاف في المنازعات بين الموظفين والإدارة. وأضاف قائلا إن الأمانة تولي حاليا العناية للحاجة إلى تدريب مكثف لأصحاب المسؤوليات في المنظمة للنهوض بمهاراتهم الإدارية. وأشار إلى أن المنظمة، إذ اتخذت مختلف التدابير المستعرضة أعلاه خلال الأشهر الثلاثة الماضية، قد أحرزت تقدما في إقامة أساس لما سيصبح استراتيجية الموارد البشرية الجديدة. ومضى قائلا إن الأمانة بصدد العمل على تحديد أفضل السبل لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة والإعداد للتقييم الشامل. وفي الختام، شدد مدير الموارد البشرية على ضرورة اعتبار التقييم الشامل فرصة لضبط موارد المنظمة حسب احتياجاتها المقبلة من حيث المهارات والاختصاصات المطلوبة لدعم استراتيجياتها الرئيسية وخططها على الأجل الطويل. ودعا إلى بذل مجهود حثيث لتفادي النظر إلى وضع المنظمة كما هو اليوم فقط.

١١٤- وردا على استفسار وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تقسيم الموظفين إلى ثابتين ومؤقتين في سنة ٢٠٠٥، شرح مدير الموارد البشرية الوضع قائلا إن مجموع الموظفين يبلغ ١ ٢٦٠، منهم ٩٠١ من الموظفين الثابتين و٣٥٩ من الموظفين المؤقتين.

١١٥- وذكر وفد رومانيا أن العرض الذي تقدمت به الأمانة كان مفيدا جدا وطلب توزيعه لاحقا في شكل ورقة إعلامية أو تقرير مرحلي حول تنفيذ توصيات وحدة التفتيش. ومضى قائلا إن توصيات وحدة التفتيش تندرج في فئتين، إحداهما تنصب على الشؤون التقنية والإدارية وتتناول الفئة الثانية السياسات المتعلقة بالموارد البشرية. وأشار الوفد إلى أن قدرا كبيرا من التوصيات التقنية قد تمَّ تنفيذها على أن التوصيات الأساسية المرتبطة بسياسة إدارة الموارد البشرية لم تنفذ بعد. وأقرَّ الوفد بأن التقييم الشامل عامل أساسي يسهل تنفيذ تلك التوصيات وحثَّ بالتالي الأمانة على الإسراع في تعيين أعضاء لجنة التدقيق، وقال إن التخلف عن ذلك من شأنه أن يحول دون تنفيذ العديد من القرارات الرئيسية. وفي ختام كلمته، صرح الوفد قائلا إن المعلومات التي تقدمت بها الأمانة للجنة بشأن استراتيجية الموارد البشرية مفيدة جدا وأضاف أن وضع مبادئ توجيهية مفصلة وتحديد أهداف واضحة سيحسن الوضع. وأعرب الوفد عن الحاجة إلى تمكين المنظمة من إقامة التوازن السليم بين الكفاءات والمعايير الأخرى، مثل المساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي، بهدف استنباط حلول طويلة الأجل بشأن الموظفين المؤقتين الذين لم يزالوا على ذلك الوضع منذ فترة طويلة.

١١٦- وعبر وفد المملكة المتحدة عن مساندته للطلب المطروح للحصول على تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. والتمس توضيحا من المراقبة حول إعداد مواصفات التقييم

الشامل الذي ستباشره منظمة خارجية من عدم إعداده، كما التمس توضيحا منها حول النتيجة التي خلص إليها مجلس الأوبوف بخصوص التوصية ٧ لوحدة التفتيش المشتركة. وفي الختام، التمس الوفد توضيحا من نائب المدير العام غوري حول موعد تقديم اقتراح بخصوص التوصية ٥ إلى الجمعيات.

١١٧- وتحدث وفد نيجيريا بالأصالة عن نفسه والتمس توضيحا من مدير الموارد البشرية حول تجميد الترقية لمن يستحقها ومدى إمكانية اعتبار ذلك الإجراء عاديا. وعبَّر عن الرغبة في معرفة مدى إمكانية قلب قرار تجميد الترقيات في سنة ٢٠٠٥ لفائدة الموظفين الذين كانوا يستحقون تلك الترقية في السنة المذكورة. وأضاف قائلا بخصوص التوازن الجغرافي، إنه يود الإطلاع على وثيقة تستعرض الوضع الراهن وسياسة المنظمة المقبلة في هذا الصدد. ومضى يقول فيما يخص الحاجة إلى موظفين مؤهلين وكفء إن من الضروري ألا يفترض أن بعض الأقاليم غير قادرة على إخراج مرشحين بذلك النوع من الكفاءات ودعا المنظمة بالتالي إلى بذل كل الجهود لتوسيع نطاق بحثها عن مرشحين لكل أنواع المناصب.

١١٨- وأعرب وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية عن قلقه من تصريح المملكة المتحدة بشأن التوصية ١ وطلب توضيح العلاقة بين اقتراح مراجع الحسابات الخارجي واقتراح المراقبة بشأن الاستعانة بخدمات خبراء خارجيين لإجراء التقييم الشامل والعمل المعتزم إسناده إلى لجنة التدقيق في هذا الصدد.

١١٩- وشكر وفد فرنسا المكتب الدولي على ما قدمه من معلومات، وأعرب عن أسفه، شأنه شأن وفد رومانيا، لأنه لم يحصل على تلك المعلومات كتابة في بداية الدورة على الأقل. وأشار إلى ما تقرر خلال جمعيات ٢٠٠٥ من ضرورة إطلاع لجنة الميزانية بانتظام على متابعة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. ودعا الوفد إلى ضرورة تضمين جدول أعمال دورات اللجنة المقبلة بندا بشأن تلك المتابعة ورفع قدر أدنى من المعلومات الكتابية إلى الوفود لتجنيبها طرح أسئلة أثناء انعقاد الدورة. وعاد الوفد من جديد إلى الأسئلة التي كان قد طرحها، وذكر الملفات التي يتابعها السيد غوري بخصوص معاهدة التعاون بشأن البراءات ولا سيما الملف المتعلق بالدفع المباشر للرسوم وغيرها من الاقتراحات واستفسر عن عزم المكتب الدولي أن يرفع تلك التدابير إلى جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات مباشرة أو طرحه أولا على لجنة تقنية لتدرس تلك التدابير، معتبرا أن الجمعية المذكورة لا تبدو في نظره المكان المناسب لمناقشة المسائل التقنية. وأعرب الوفد أيضا عن قلقه من الشرح الذي تقدم به السيد غوري بشأن الاختبارات الأولى للمشروعات التقنية الرامية إلى تطبيق أنظمة إلكترونية في كل الإجراءات والتي كان من المنتظر أن تحقق مكاسب في الفعالية واستفسر عن الأسباب التي أدت إلى اقتصار تلك المكاسب في الفعالية على ٥ بالمائة بدلا من ٦ بالمائة حسب ما كان مقترحا على لجنة الميزانية في شهر أبريل/نيسان، مما يدل على انخفاض بنسبة ١ بالمائة. وفيما يتعلق بالموارد البشرية، توجه الوفد بشكر حار إلى مدير الموارد البشرية لرده على سؤال وفد الولايات المتحدة الأمريكية وتقديم أرقام مفصلة للغاية عن سنة ٢٠٠٥ بشأن الموظفين الثابتين والموظفين المؤقتين. وفي هذا الصدد، دعا الوفد إلى تقديم ذلك النوع من البيانات عن سنة ٢٠٠٣، مشيرا إلى أن الرقم المتاح لتلك السنة كان ١ ٤٠٠ شخص أو أكثر بقليل إجمالا. وشدَّد الوفد أيضا على أهمية توخي الحذر في تداول الأرقام بسبب وجود نظام الدوام الكامل أو دوام جزئي وإن ذلك ينطبق على الوظائف الثابتة والعقود المؤقتة. ورأى الوفد أن من المناسب أيضا أن تأخذ لجنة الميزانية في الحسبان تطور مجموعة المأجورين، أي أصحاب المناصب الدائمة والعقود المؤقتة بالإضافة إلى عقود الخبراء الاستشاريين والخبراء العاديين، كما طرحته المراقبة أثناء عرضها للميزانية والذي أبدى الوفد تقديره له.

١٢٠- وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى التدابير العديدة التي تعتزم الأمانة اتخاذها أو تقدمت بمعلومات حولها فيما يخص استنباط استراتيجية للموارد البشرية، ورأى أن من المهم الاستحصال على معلومات من الأمانة حول استراتيجية المنظمة بشأن الموارد البشرية. وفي هذا الصدد، أعلن الوفد أنه كان يتوقع وثيقة منفصلة عن استراتيجية الموارد البشرية تحتوي على مجموعة كاملة من الاقتراحات المفصلة. كما رأى الوفد أن تلك الوثيقة من شأنها أن تمكن الأمانة من أن تكون جاهزة تماما لاتخاذ القرارات في هذا المجال وإجراء مناقشات مستفيضة ووافية.

١٢١- وقبل الرد على بعض الأسئلة، صرحت المراقبة قائلة إنها تحيط علما بما أعرب عنه بعض المتحدثين من استيائهم لعدم وجود تقرير كتابي حول تنفيذ توصيات وحدة التفتيش، وقالت إن من المهم ملاحظة أن ذلك البند لم يكن واردا في مشروع جدول أعمال الاجتماع. وأضافت قائلة إن الأمانة قد اكتفت بتقديم عرض شفهي استجابة للطلب المرفوع في اليوم الأول للاجتماع. وأشارت أيضا إلى أن الجمعية كانت قد اتفقت على أن تعدَّ الأمانة وثيقة بشأن الموارد البشرية لترفعها إليها سنة ٢٠٠٦. وأعلنت أن ذلك العمل جار على قدم وساق. وأكدت أن من المعتزم تضمين مشروع التقرير كل ما قالته الأمانة في تلك المسائل. وردا على سؤال وفد المملكة المتحدة، شددت المراقبة على أن الأمانة بصدد إعداد مواصفات مهمة الشركة الخارجية التي سيستعان بخدماتها لإجراء التقييم الشامل وإنها تعتزم رفع مشروع نص المواصفات إلى لجنة التدقيق عندما تكون جاهزة للاجتماع. وردا على سؤال من وفد المملكة المتحدة بخصوص الأوبوف، صرحت المراقبة قائلة إن تلك المسألة تحتاج إلى تأكيد جديد، وإن أي قرار لم يتخذه المجلس على حد علمها. وردا على ما قاله وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعلنت المراقبة أن الجهة التي ستضطلع بالتقييم الشامل هي شركة يتم اختيارها عن طريق مناقصة تنفذ وفقا للقواعد المعدلة المعمول بها في المنظمة.

١٢٢- وأكد نائب المدير العام غوري أن من المعتزم تقديم الاقتراح المتعلق بالتوصية ٥ لوحدة التفتيش المشتركة سنة ٢٠٠٦.

١٢٣- وردا على استفسار من وفد فرنسا بشأن الهيئة التي ستنظر في الدراسة المتعلقة بتقلبات العملات في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات، ذكرت الأمانة أنها مستعدة للأخذ بأية اقتراحات في هذا الصدد. ولفتت النظر إلى أن لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة أبدتا اهتماما كبيرا بمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ توصيات وحدة التفتيش، على أن جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات هي الهيئة المختصة باعتماد القرارات المتعلقة برسوم المعاهدة. وخلص من ذلك إلى أن من الممكن أن تتولى أكثر من هيئة واحدة متابعة تنفيذ التوصيات، على أن جمعية الاتحاد المذكور هي التي ستكون مختصة في اعتماد أية قرارات قد تكون ضرورية، كما هو الحال بخصوص تسوية آلية تحديد سعر الصرف بناء على نظام المعاهدة وتعليماتها الإدارية أو العملات المقبولة لتسديد الرسوم.

١٢٤- وردا على السؤال المتعلق بمكاسب الإنتاجية في قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات، صرحت الأمانة قائلة إنها لم تكن قادرة على توفير مقياس دقيق لمكاسب الإنتاجية لأن التدابير لم تنفذ إلا جزئيا، أي الإيداع الإلكتروني. وأشارت في هذا الصدد إلى الفقرة ٢٤٤ من التقرير العام لجمعيات الدول الأعضاء لسنة ٢٠٠٥ (الوثيقة A/41/17) واستشهدت بالمقتطف التالي: "تستخلص الأمانة من خبرتها حتى هذا التاريخ أن ذلك يتطلب في المقام الأول قدراً كبيراً من التدريب والتأهيل للموظفين الأمر الذي من شأنه أن يمس تدابير الإنتاجية. وذكرت في المقام الثاني أنها تستطيع أن تستنتج مما تسلمته من معلومات أولية عن الإنتاجية أنها إيجابية للغاية وبإمكان المندوبين التماس ذلك من العرض الذي أُدلي به. وذكرت على سبيل المثال أن إنتاجية مكتب معاهدة التعاون بشأن البراءات قد تحسّن بنسبة ١٨ بالمائة خلال الأشهر الإثنى عشر الماضية نتيجة لتطبيق قاعدة حساب عدد الطلبات الدولية التي يعالجها كل موظف والذي ارتفع ليبلغ ٢٥٣ طلباً للموظف الواحد بعد أن كان يبلغ ٢١٣."

١٢٥- وذكرت الأمانة مقياسا آخر للإنتاجية المعبر عنه بتطور مجموع عدد الموظفين في مكتب معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأشارت إلى أن المجموع انخفض من ٥١٨ إلى ٤٨٧، أي بنسبة ٦ بالمائة ما بين ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣ وديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤. وشدَّدت الأمانة أيضا على أن المثال الوارد أعلاه يندرج ضمن التدابير التي تسمح بقياس الإنتاجية من غير أن يكون المعيار الوحيد. ومضت تقول إنها لا تستطيع أن تجيب إجابة نهائية عن السؤال المتعلق بتحسن الإنتاجية في مجال معاهدة التعاون بشأن البراءات إلى أن يكتمل تعميم نظام الإيداع الإلكتروني. وشرحت سبب ذلك قائلة إن العديد من الموظفين في طور التدرب على أسلوب آخر للمعالجة من شأنه أن يحسن الإنتاجية بينما يجري تعميم النظام. وأفادت الأمانة بأن البيانات الأولية المتعلقة باحتواء الزيادة في عدد الموظفين تبشر بكل خير بالرغم من الزيادة بما يناهز ٧,٥ بالمائة في عدد الطلبات. واستدركت قائلة من جديد إنها لا تستطيع أن تقدم للمجتمعين أية معادلة ثابتة في هذه المرحلة وريثما ينتهي تعميم النظام الإلكتروني.

١٢٦- وفيما يخص التقدم المحرز في التدابير المتخذة في مجال إدارة الموارد، أعلنت الأمانة أنها بصدد إعداد مذكرة مقتضبة تحتوي على المعلومات المتعلقة بذلك والتي سبق تقديمها للدول الأعضاء، وأشارت إلى ثلاثة عناصر رئيسية ينبغي مراعاتها في استراتيجيات الموارد البشرية. وذكرت في المقام الأول ما يتعلق بالموضوع من توصيات وحدة التفتيش المشتركة، علما بأن معظمها ينصب على ممارسات الإدارة. ثم ذكرت في المقام الثاني المسائل المرتبطة بمختلف السياسات التي قد تندرج في الجزء الرئيسي من استراتيجية الموارد البشرية. وفي المقام الثالث، ذكرت الأمانة نتائج التقييم الشامل المعتزم تنفيذه. وقالت إن المكونات الثلاثة مجتمعة في استراتيجية جديدة ستعزز وضع المنظمة في المستقبل وعلَّقت أهمية كبيرة على استعراض بعض المبادئ التوجيهية الوارد وصفها أدناه. وفيما يتعلق بالكفاءة، أعلنت الأمانة أنها على وشك الانتهاء من تحديث مواصفات الوظائف لجميع موظفي الويبو بهدف الاستفادة منها في التقييم الشامل. وفيما يتصل بالمساواة بين الجنسين والتوزيع الجغرافي، أكدت الأمانة أهمية المسألتين في سياستها العامة وعزمها على الإطلاع على أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة. وبخصوص المسألة التي أثارها وفد نيجيريا، ذكرت الأمانة أنها لم تُقدِم على أية ترقية أو إعادة توزيع للوظائف أو فتح وظائف جديدة خلال سنة ٢٠٠٥. وقالت إن ذلك الوضع يحبط همة الموظفين جميعا. وذكرت ضمن النقاط الأخرى التي ينبغي مراعاتها عند صياغة سياسة جديدة بشأن الترقية مدى توفر الموارد البشرية لذلك والامتثال لأفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة. وقالت الأمانة إنها إذ تمَّت دراسة معقدة للغاية خلال سنة ٢٠٠٥ خلُصت منها إلى أن الأوضاع الراهنة تسمح بالمضي قدما والوقوف على السياسات الجديدة، بما في ذلك التقييم الشامل. وفيما يتصل بالسؤال الذي طرحه وفد فرنسا، قالت الأمانة إنها ستوفر المعلومات المفصلة عن توزيع طاقم موظفي الويبو للفترة الممتدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، بما في ذلك الموظفون الثابتون والمؤقتون. والتفتت الأمانة إلى سؤال وفد الاتحاد الروسي وذكرت أن من المعتزم رفع وثيقة بشأن استراتيجيات الموارد البشرية إلى الجمعيات المنعقدة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦، على أن من الضروري جمع العناصر المختلفة التي سبق وصفها للتمكن من توفير الصورة الشاملة لما يمكن اعتباره سياسة الموارد البشرية، علما بأن التقييم الشامل سيكون عنصرا مهما فيه.

١٢٧- ويرد تلخيص البيانات التي قدمها مدير إدارة الموارد البشرية بناء على هذا البند من جدول الأعمال في المرفق الثاني لهذا التقرير.

اقتراحات بشأن آلية جديدة لتعزيز إشراك الدول الأعضاء في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية ومتابعتها.

١٢٨- قدمت الأمانة الوثيقة WO/PBC 9/4 بعنوان "اقتراحات بشأن آلية جديدة لتعزيز إشراك الدول الأعضاء في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية ومتابعتها". وقالت إن الجمعية قد قررت في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ رفع اقتراح بشأن آلية جديدة لتعزيز إشراك الدول الأعضاء في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية ومتابعتها إلى جمعية ٢٠٠٦ لتنفيذها في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وأن يرد هذا البند بالتالي في جدول أعمال الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية. وتعقيبا على ذلك، أشارت الأمانة إلى أنها أعدت اقتراحا أوليا يعدد المسائل التي يمكن بحثها مقسمة إلى ثلاث فئات، أي استعراض أداء المنظمة في فترة السنتين السابقة وعملية إعداد الوثيقة المقبلة للبرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذها بعد الموافقة عليها. ومضت الأمانة قائلة إن الوثيقة تعدد أيضا الأدوات المتاحة لإطلاع الدول الأعضاء ورصد الأداء وتحتوي على بضعة اقتراحات بشأن تحسين تلك الأدوات. وفيما يتعلق بعملية إعداد الوثيقة، أشارت الأمانة إلى القرار الأخير الذي اتخذته الدول الأعضاء في هذا الشأن سنة ٢٠٠٠، وقالت إن من الممكن تحسين تلك العملية بإعداد مشروع عرض لأولويات البرنامج ومستويات الميزانية المختلفة ليرفعه المدير العام إلى الدول الأعضاء في السنة التي لا تعتمد فيها الميزانية. وفيما يتعلق بمتابعة تنفيذ البرنامج والميزانية بعد اعتمادهما، علّقت الأمانة الأهمية على مواعيد تقديم التقارير، وأعربت عن استعدادها في هذا الصدد لإدراج حسابات فترة سنتين بعينها في جدول أعمال الجمعيات قبل سنة مما درجت عليه في الماضي. واقترحت تطبيق ذلك أيضا بخصوص تقارير الإدارة المالية وتقارير مراجع الحسابات الخارجي. ورأت أن من الممكن توسيع نطاق البيانات المالية المؤقتة وصقلها لا سيما من حيث المعلومات المرتبطة بالإيرادات وإسقاطاتها. ودعت الأمانة لجنة البرنامج والميزانية إلى التعبير عن آرائها في الآلية الجديدة بالاستناد إلى الاعتبارات المقترحة أعلاه. وقالت إن الأمانة ستجمع تلك الآراء في وثيقة جديدة وترفعها إلى جمعيات ٢٠٠٦.

١٢٩- وردا على سؤال من الرئيس، شرحت الأمانة الوضع قائلة إن لجنة البرنامج والميزانية تجتمع قبل الأول من مايو/أيار من السنة السابقة لاعتماد الميزانية، كما هو محدد في نظام الويبو المالي، على أن عقد اجتماع أو أكثر للجنة البرنامج والميزانية في فترة سنتين بعينها يندرج ضمن الممارسات المتبعة، وإن بعض فترات السنتين قد شهدت انعقاد دورتين للجنة قبل أن تعتمد الجمعية اقتراح البرنامج والميزانية، بينما شهدت فترات أخرى انعقاد دورة واحدة فقط.

١٣٠- وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء ورحب بقرار جمعيات الدول الأعضاء في الويبو التي انعقدت في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ بتعزيز إشراك الدول الأعضاء في إعداد البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذهما، وقالت إن المجموعة ترى في ذلك تعزيزا لدور لجنة البرنامج والميزانية ونفوذها، من غير أن ينطويَ ذلك على إدارة مصغرة. ومضى الوفد قائلا إن بعض أعضاء المجموعة باء يرون أن من الضروري أن تصبح لجنة البرنامج والميزانية المكان الذي يتم فيه بحث اقتراح البرنامج والميزانية وتنفيذها واستخلاص العبر وصياغة التوصيات التي توجه إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب وعلى نحو دقيق. وأشار الوفد إلى ما اقترحته الأمانة في الوثيقة WO/PBC 9/4 وقال إن من الضروري أن يتم تقييم أداء المنظمة على النحو الذي تم عليه في فترة السنتين السابقة والجارية قبل ذلك بكثير. ودعا إلى تحسين البيانات المالية المؤقتة وتقارير أداء البرنامج وتقرير استعراض البرنامج والتقارير المتعلقة بحسابات فترة السنتين والإدارة المالية ورفع جودتها. ودعا إلى إعداد تلك الوثائق في شكل أوراق عمل مقتضبة وعملية. واستطرد قائلا إن من الضروري الاستمرار في صقل الأدوات المستعملة كمؤشرات ومقاييس للأداء في إطار الإدارة القائمة على النتائج. وأعرب عن تأييد المجموعة باء لاقتراحات الأمانة بعقد اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية في السنوات التي لا تعتمد فيها

الميزانية، وذلك لوضع المواصفات الأولى لميزانية فترة السنتين اللاحقة في أقرب وقت ممكن وتضمين مشروع البرنامج والميزانية ما يمكن استخلاصه من ذلك العمل ليعرض على لجنة البرنامج والميزانية من جديد. وعلَّق الأهمية على سائر الاقتراحات المذكورة في الوثيقة بشأن متابعة تنفيذ وثيقة البرنامج والميزانية بعد اعتمادها ورأى أنها تستدعي مزيدا من الفحص.

١٣١- وعلاوة على ذلك، قال الوفد إن المجموعة باء تعلِّق أكبر أهمية على أن تتسلم لجنة البرنامج والميزانية تقارير منتظمة من لجنة التدقيق وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في هذا الشأن. وأعرب عن تطلع أعضاء المجموعة إلى الشروع في حوار مع مراجع الحسابات الداخلي بمناسبة ما يقدمه من عروض منتظمة أمام لجنة البرنامج والميزانية، وحثَّ الأمانة على تحديد مواعيد تسمح لمراجع الحسابات الداخلي بتقديم جميع تقاريره إلى لجنة البرنامج والميزانية في الوقت المناسب.

١٣٢- واختتم الوفد كلمته قائلا إن المجموعة باء ترحب بتبادل الآراء حول تعزيز اشتراك الدول الأعضاء في إعداد البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذهما وتتطلع إلى نتائج ملموسة وإيجابية. ورحب الوفد أيضا باقتراح الأمانة بتنظيم مشاورات قبل وضع الصيغة النهائية لوثيقتها إن اقتضت الحاجة ذلك. وطلب تقديم الآلية الجديدة المعتزم تنفيذها مع البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كما هي مقترحة، على جمعيات الدول الأعضاء المنعقدة في دورة ٢٠٠٦ للموافقة عليها. وعبَّر عن موافقة المجموعة باء الكاملة على ذلك الاقتراح، مستدركا بأنها ترى أن من الممكن بدء تطبيق الآلية في استعراض الميزانية الراهنة في سنة ٢٠٠٧ وفي عرض مصروفات الميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

١٣٣- وتحدث وفد تايلند باسم مجموعة البلدان الآسيوية وعبَّر من جديد عن موقف المجموعة من مسألة الآلية الجديدة لتعزيز اشتراك الدول الأعضاء في إعداد البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذهما. وشكر الأمانة على تقديم بعض الاقتراحات في هذا الصدد.

١٣٤- وشكرت البلدان الأعضاء في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي المكتب الدولي على إعداد الوثيقة WO/PBC 9/4 وساندت اقتراحه باعتبار الدورة الراهنة للجنة بمثابة جولة أولية للمناقشات. واستدركت المجموعة معتبرة عقد مشاورات غير رسمية أمرا ضروريا لتمكين لجنة البرنامج والميزانية من وضع صيغة نهائية لوثيقة من المعتزم رفعها إلى الجمعية العامة. وعلَّقت المجموعة الأهمية الأساسية على اشتراك الدول الأعضاء في تصميم الآلية، قائلة إن تناقضا قد ينشأ إذا ما كانت المشاركة في شؤون المنظمة مطلوبة من جهة ولم تشترك المجموعة في رسم الآلية التي تضمن ذلك الاشتراك. وفي هذا الصدد، اقترحت المجموعة إجراء جولتين من المشاورات غير الرسمية على الأقل وعقد دورة رسمية للجنة قبل جمعيات ٢٠٠٦.

١٣٥- وعبَّر وفد كولومبيا عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفد المكسيك باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن الاقتراحات والآلية قيد الإنشاء والمنهجية. وشكر أمانة الويبو على إعداد وثائق العمل للدورة الراهنة واعتبرها مفيدة جدا في تحقيق هدف اللجنة ولا سيما تعزيز وظائفها وتوسيع نطاق عملها. وأشار الوفد إلى الوثيقة WO/PBC/9/4 بشأن الاقتراحات الرامية إلى إنشاء آلية لإعداد الميزانية ومتابعة تنفيذ البرامج والأنشطة وقال إنه قد درس الوثيقة بإمعان كبير وشدَّد على ضرورة تعزيز برنامج عمل اللجنة معتبرا ذلك من الجوانب الأساسية للآلية المعتزم إنشاؤها، ودعا بالتالي إلى عقد اجتماعين رسميين للجنة في السنة الواحدة بشكل منتظم. وقال أيضا إن من الضروري أن تجتمع اللجنة مرة في بداية كل نصف سنة لتحديد المهام الناشئة عن جمعيات الدول الأعضاء المنعقدة سنة ٢٠٠٦ وبحث إمكانية إنشاء أفرقة عاملة حسب الموضوع، مع مراعاة العمل قيد الإنجاز وعلى أن يضم الفريق أعضاءَ من اللجنة، وذلك تيسيرا للعمل الذي تشرف عليه اللجنة في بعض المجالات.

١٣٦- ورأى الوفد أن من شأن تعزيز عمل اللجنة أن يسمح للدول الأعضاء في الويبو بزيادة فعالية ما تباشره حاليا من أعمال الفحص والتقييم. وأشار إلى ضرورة رفع تقارير أداء البرنامج التي ترمي إلى تقييم الأهداف والنتائج بمزيد من الانتظام بغية تيسير عمل الدول الأعضاء في دراستها ومتابعتها. واستطرد قائلا إن تلك التقارير تقدَّم حاليا إلى الجمعيات كل سنة أو سنتين، ومن المفيد تمكين اللجنة من إجراء فحص أولي للتقارير والتعليق عليها قبل طرحها على الجمعيات. ومضى الوفد قائلا إن تقديم تلك التقارير كل ستة أشهر قد يسهل التحليل الدوري والدراسة المتواصلة في ظل اللجنة. وفيما يتعلق بالآلية الأخرى المعروفة بتقرير استعراض أداء البرنامج الذي يحتوي على معلومات بشأن أنشطة الويبو، رأى الوفد أن من المناسب الاستمرار في تقديم تلك العروض. وعلق الأهمية على إمكانية رفع تلك التقارير على اجتماعات نصف السنة التي تعقدها اللجنة نظرا إلى أنها تصدر كل ستة أشهر. واعتبر أن بإمكان اللجنة في مضمار عملها وتحليلها لتلك التقارير، أن تصدر تعليقات وتعدَّ توصيات للأمانة بخصوص التقدم المحرز والاحتياجات والأولويات المحددة. ورأى أن من شأن تحليل شامل ومنتظم للتقريرين أن يسمح أيضا للجنة بمراقبة أداء البرنامج والميزانية بانتظام. وفيما يخص حسابات فترة السنتين وتقارير الإدارة المالية وتقرير مراجع الحسابات، عبَّر الوفد عن ضرورة تعزيز عمل اللجنة من خلال تحليل أولي لتلك التقارير قبل رفعها إلى الجمعيات، لتتمكن اللجنة من التعليق عليها لتُرفع تعليقاتها إلى الجمعيات مع تلك التقارير. ورأى الوفد أن اقتراح الأمانة قد جاء في توقيت مناسب من أجل أن يتيسر رفع التقارير المالية المذكورة قبل سنة من الموعد الذي تُرفع فيه حاليا.

١٣٧- وأشار الوفد إلى العمل المنجز من أجل إعداد ميزانيات الويبو الجديدة ورأى أن من الأساسي إنشاء آلية واضحة وفعالة في هذا الصدد تقوم على المشاركة وتسمح لأعضاء اللجنة بالإسهام بالعمل بطريقة فعالة. ورأى أن فكرة إعداد تقرير ملخص عن الاقتراحات الرئيسية للبرنامج من شأنه أن يساهم في تعزيز إشراك الدول الأعضاء في أنشطة التخطيط للميزانية. وشدَّد على ضرورة رفع تلك التقارير إلى اللجنة لتدرسها في أول دورة تعقدها في السنة، خلال النصف الأول منها، وتتمكن بالتالي من طرح اقتراحاتها ورفع توصياتها وأفكارها الجديدة لإدراجها في مشروع الميزانية. واستطرد قائلا إن من الممكن إتاحة تقرير معدل للجنة أثناء عقد دورتها الثانية في سنة بعينها خلال النصف الثاني من تلك السنة ولكن قبل انعقاد الجمعيات، على أن يشمل التقرير ما تكون الدول الأعضاء قد تقدمت به من مساهمات ليتاح مرة أخرى على اللجنة لتنظر فيه. ورأى أن إسهاما فعالا للجنة في إعداد الميزانيات من شأنه أن يسمح بصياغة اقتراحات ومواكبة احتياجات الدول الأعضاء بشكل معزَّز. ودعا الوفد من جديد إلى بدء العمل بالآلية الجديدة المعتزم تصميمها وطرحها على جمعيات ٢٠٠٦ فور استكمال العمل، أي أن يتيسر العمل في إطار الآلية الجديدة لدى إعداد ميزانية فترة السنتين المقبلة.

١٣٨- واختتم الوفد كلمته بالإشارة إلى الفقرة ٥ من الوثيقة التي قدمتها الأمانة وقال إن من الضروري إقامة نظام من المشاورات غير الرسمية، على أن من الضروري أيضا عقد اجتماع رسمي أو أكثر للجنة, كما وضَّح ذلك المنسق الإقليمي. ودعا إلى أن تتولى لجنة البرنامج والميزانية مراجعة حصيلة تلك الاجتماعات والمشاورات حول الآلية قبل طرح الموضوع على الجمعيات، في اجتماع رسمي، لكي يتيسر رفعها لعناية الجمعيات بطريقة مناسبة.

١٣٩- واستهل وفد رومانيا كلمته قائلا إنه يعتبر تعزيز إسهام الدول الأعضاء في توجيه المنظمة ضرورة أساسية لأية منظمة قائمة على الدول الأعضاء فيها. واعتبر ذلك هدفا ينشده جميع الوفود ومحدد بوضوح في وثيقة الجمعية العامة المنعقدة في دورة سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥. على أنه رأى أن ذلك لا يعني أن تشرعَ الدول الأعضاء في إدارة مصغرة للمنظمة. وشدَّد على ضرورة أن تضع جميع الوفود نصب عينيها أن العمل الذي تباشره أية لجنة أو مجلس أو فريق عامل أو هيئة أخرى تضم دولا

أعضاء في المنظمة ينبغي أن يستند إلى وثائق موضوعية ولا يقتصر على تقارير. واعتبر ذلك من باب لفت النظر بشأن توقيت الاجتماعات التي تعقدها اللجنة الواحدة وعدد تلك الاجتماعات.

١٤٠- وفيما يتعلق بالسبل الكفيلة بتعزيز إسهام الدول الأعضاء في إعداد البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذهما، دعا الوفد الدول الأعضاء إلى دراسة القضية قيد النظر من زاويتين، إحداهما تحسين الآليات الراهنة والثانية تحديد الآليات التي ينبغي وضعها في المستقبل. وقال الوفد إنه يدرك أن حصيلة عمل اللجنة من أفكار قد يؤثر في تعريف مهمة لجنة البرنامج والميزانية ومستقبل إسهام جميع الدول الأعضاء في العمل. وبخصوص تحسين الآليات الراهنة، ساند الوفد الأمانة في رأيها الداعي إلى بحث مضمون الوثائق وتوقيت إصدارها. وشدَّد الوفد على أهمية جرد الأنشطة التي تباشرها المنظمة، وعلَّق الأهمية ذاتها على الأقل لمعرفة رأي المستفيدين من تلك البرامج في أنشطة المنظمة في بلدهم أو إقليمهم. ورأى أن من المناسب استلام تلك التقارير على أساس سنوي.

١٤١- وعبَّر وفد رومانيا عن رأيه أيضا قائلا إن من الضروري أن تراعى في مراجعة نظام الويبو المالي ولائحته المناقشات الجارية حول الآليات المناسبة، ورحب باقتراح الأمانة بتعزيز مضمون البيانات المالية المؤقتة وتقديمها إلى جمعيات الدول الأعضاء قبل سنة مما درجت عليه، واستخلص قائلا إن من شأن ذلك أن يؤثر تأثيرا إيجابيا في الشفافية وإمكانية المساءلة في المنظمة. وأيد الاقتراح الرامي إلى مشاطرة المدير العام اقتراحاته حول توجهات البرنامج مع الدول الأعضاء قبل سنة من المعتاد. وفي الختام ساند اقتراح عقد اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية على أساس سنوي للاطلاع على تنفيذ البرنامج والميزانية الموافق عليهما من خلال عروض تغطي نصف الفترة المالية.

١٤٢- وأيد وفد جمهورية إيران الإسلامية البيان الذي أدلى به وفد تايلند باسم مجموعة البلدان الآسيوية وذكَّر بأن الدول الأعضاء إذ تلمُّ بالآلية الراهنة للبرنامج والميزانية، قد قررت في الدورة الثامنة للجنة البرنامج والميزانية أن تستحدث آلية لتعزيز إشراك الدول الأعضاء في عملية إعداد البرنامج والميزانية لفترة السنتين المقبلة. وفي هذا الصدد، دعا الوفد إلى رفع توصية بشأن الآلية الجديدة الناشئة عن المناقشات الجارية في الدورة الراهنة للجنة البرنامج والميزانية بشأن تعزيز إسهام الدول الأعضاء إلى الجمعية العامة المنعقدة سنة ٢٠٠٦ لتبتَّ فيها. ورأى أن من الضروري أن تكون اللجنة على استعداد لمناقشة أية اقتراحات وألا تكتفيَ بعدد محدود من المسائل. وصرح قائلا إن لجنة البرنامج والميزانية هي الهيئة المختصة لمناقشة المسائل ورفع التوصيات إلى الجمعية العامة. وطالب بإعداد مشروع البرنامج والميزانية لفترة السنتين المقبلة بمزيد من التفصيل وإرساله مسبقا إلى الدول الأعضاء لتنظر فيه. ونوَّه بضرورة إدراج هذه المسألة في جدول أعمال دورات لجنة البرنامج والميزانية بهدف رسم صورة واضحة لإسهام الدول الأعضاء في عملية إعداد البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذهما على نحو معزَّز. وطالب بتوفير تقارير منتظمة عن تنفيذ البرنامج وانطباعات الدول عن طريق لجنة البرنامج والميزانية. واعتبر تخصيص وقت إضافي وعقد اجتماع للجنة البرنامج والميزانية قبل الجمعية العامة حلا بديلا يستحق البحث. ورأى أن من الضروري أن تتولى لجنة البرنامج والميزانية رفع توصيتها بنتائج كل المناقشات إلى الجمعية العامة لتوافق عليها.

١٤٣- وساند وفد نيجيريا البيان الذي أدلى به وفد رومانيا ورحب أيضا بوثيقة الأمانة والطريقة السريعة والمحنكة في توفيرها للوفود. ورأى أن بإمكان جميع الدول الأعضاء أن تستفيد من اجتماع إعلامي مختصر حول الآلية المطبقة حاليا لتحديد أية مآخذ محتملة أو مبادرات مرتجلة تستدعي مراجعة الآلية والبت في رغبة الدول الأعضاء غير المساهمة في العملية في تعزيز مساهمتها. وعلَّق الأهمية في هذا الصدد على استجابة الأمانة لاقتراح الرئيس بتوفير تقييم مفصل للنظام الراهن وأشار إلى أن الوثيقة قيد النظر تحتوي على ما يكفي من المعلومات لتنظر فيها جميع الدول الأعضاء وأن من المهم بمكان أن تتوخى اللجنة الحذر عند بحث الاقتراحات التي تقدمت بها الأمانة بشكل شامل لكي

تستطيع البت في فعالية الاقتراحات المطروحة خلال المناقشات والتأكد من وفائها لمطالب الدول الأعضاء بالإسهام في آلية إعداد البرنامج والميزانية في المنظمة. وفي هذا الصدد، دعا الوفد إلى إجراء المزيد من المشاورات حول المسألة قيد النظر والاستحصال على مشورة الخبراء عند الاقتضاء من العواصم ليتيسر تقييم الوضع والإسهام بفعالية أكبر.

١٤٤- وعلق وفد البرازيل أهمية كبرى على البند قيد النظر من جدول الأعمال، ورأى أن خبرة الماضي القريب قد أثبتت وجود قصور في عملية وضع الميزانية وتنفيذها في المنظمة وأن من الواضح جدا اليوم أن أصوات العديد من الدول الأعضاء ولا سيما البلدان النامية لم تلقَ آذانا صاغية في كثير من الأحيان عند صياغة برنامج الويبو وميزانيتها. ورأى الوفد أن الاجتماعات التي انعقدت خلال سنة ٢٠٠٥ حول المسألة قيد النظر قد أظهرت قصورا في العملية المذكورة وأن ذلك هو السبب الذي دفع الجمعية العامة إلى تكليف لجنة البرنامج والميزانية بوضع آلية جديدة لتعزيز إسهام الدول الأعضاء في إعداد برنامج الويبو وميزانيتها. ومضى قائلا إن ذلك القرار قد حظيَ بدعم شديد من البلدان النامية التي اعتبرت الموافقة على ذلك القرار ضروريا لتوافق بدورها على اعتماد مشروع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ورأى أن من الأهمية بمكان تعزيز إسهام الدول الأعضاء في تلك العملية وتوسيع نطاقه. وفي هذا الصدد أشار الوفد إلى أن الوثيقة WO/PBC 9/4 كانت مفيدة جدا، على أنها لا تعد بمثابة اقتراح لآلية جديدة بل مجرد قائمة بالقضايا التي قد ترغب الدول الأعضاء في بحثها لدى وضع الآلية الجديدة، وخلُص الوفد إلى أن الأمر يستدعي إذاً مزيدا من العمل.

١٤٥- وأشار وفد البرازيل أيضا إلى أن الوثيقة قيد النظر قد تم توزيعها على الدول الأعضاء قبل الاجتماع بفترة قصيرة نسبيا وأثناء فترة الأعياد، وأنها لا تزال قيد نظر السلطات الوطنية في بلده. وعليه، قال الوفد إن ملاحظاته ستكون أولية فقط وتتعلق بقائمة القضايا المطروحة والمقترحة من الأمانة. وأشار في هذا الصدد إلى الفقرة ٦ من الوثيقة WO/PBC/9/4، وخصَّ بالذكر البند "٢" من تلك الفقرة الذي يتناول آلية إعداد الوثيقة الجديدة لبرنامج الويبو وميزانيتها. وعلق الوفد أهمية محورية على تلك القضية التي رأى أن من الضروري الوقوف عليها بالطريقة المناسبة. وقال إن اللجنة لن تكون قد أدت المهمة التي أسندتها إليها الجمعية العامة إذا ما تخلفت عن الوقوف على عملية إعداد البرنامج والميزانية، علما بأن قضايا الرصد والتقييم واستعراض الأداء تكتسي أهمية مشابهة. وأشار الوفد إلى أن الأفكار التي طرحتها الأمانة في الوثيقة قيد النظر تحظى باهتمامه، ورأى أن من المفيد تسلم تقارير مفصلة من المدير العام في أقرب وقت ممكن. ودعا اللجنة إلى أن تعتمد أسلوبا تفاعليا وشاملا وشفافا ويستند إلى آراء الأعضاء في النقاش وصياغة الأفكار. وفي هذا الصدد رأى أن من المفيد الاسترشاد بأمثلة من منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بما فيها اللجنة الخامسة. ودعا أيضا إلى بحث أمثلة لدى أعضاء أخرى في أسرة الأمم المتحدة. ورأى الوفد أن مسألة توقيت الاجتماعات قضية رئيسية في ضمان شمولية المناقشات حول البرنامج والميزانية واستنادها إلى آراء الأعضاء. وفي هذا الصدد، عبر وفد البرازيل عن دعمه الشديد لاقتراح وفد كولومبيا بعقد اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية كل سنة وكل نصف سنة وتمكينها من عقد اجتماعات حسب الحاجة.

١٤٦- وعبر وفد البرازيل عن تفهمه للقلق الذي أبداه بعض الوفود من احتمال نشوء إدارة مصغرة. على أنه شكك في أن تكون الإدارة المصغرة من المسائل المرتبطة بعملية صياغة البرنامج والميزانية، وعبر عن مساندته للبيانات التي أدلى بها وفد المكسيك باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ووفد كولومبيا بصفة خاصة وأشار إلى أن الاجتماع الراهن هو بمثابة المرحلة الأولى الممهدة للعمل، كما اقترحت الأمانة ذلك في وثيقتها. وعليه، دعا إلى عقد دورة أخرى للجنة البرنامج والميزانية كي تبحث المسألة الراهنة وتضع ما تود من القرارات الضرورية لتعتمدها الجمعية العامة في دورتها المقبلة. ورأى أن المشاورات غير الرسمية ضرورية، على أن تحظى بالترتيب المناسب وتكون شاملة

ومفتوحة لكل الأعضاء المعنيين في لجنة البرنامج والميزانية. واقترح في هذا الشأن أن تسعى اللجنة إلى وضع جدول زمني للمشاورات أثناء الدورة الراهنة، واقترح على سبيل المثال مطالبة الأمانة بإعداد اقتراح بشأن الآلية الجديدة في موعد أقصاه نهاية مارس/آذار ٢٠٠٧. ورأى أن من الممكن بعد ذلك بحث إمكانية عقد الجولة الأولى من المشاورات غير الرسمية في أبريل/نيسان. وقال إن بإمكان الأمانة أن تعدل الآلية المقترحة في ضوء حصيلة تلك المشاورات غير الرسمية لترفعها إلى المشاركين في الجولة الثانية للمشاورات غير الرسمية في يونيه/حزيران. ورأى أن الموضوع يقتضي على الأقل جولتين من المشاورات غير الرسمية على أن من الممكن تنظيم المزيد من تلك الجولات إن استدعت الحاجة ذلك. ولفت النظر إلى أن اللجنة قد تسلمت من الجمعية العامة مهمة في غاية الأهمية وينبغي لها أن تتأكد من أن الاقتراحات المرفوعة إلى الجمعية العامة ستحظى بقبول جميع الدول الأعضاء.

١٤٧- وردا على سؤال وفد نيجيريا، أكد المستشار القانوني أن العضوية في لجنة البرنامج والميزانية تتغير فعلا من وقت إلى آخر، وأشار إلى أن اللجنة تضم حاليا ٤١ عضوا سبق انتخابهم في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥ لتنتهيَ ولايتهم في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧. وقال إن عملية الانتقاء سياسية في جوهرها، وإن العادة قد درجت على انتقاء الدول أولا من خلال جولة غير رسمية من المشاورات يجريها أحيانا منسقو المجموعات. كما قال إن كلا من المجموعات السبع الممثلة في الويبو تتولى اختيار قائمة المرشحين التي تُرفع بعد ذلك إلى الجمعية العامة لتوافق عليها. وأفاد بأن لجنة البرنامج والميزانية الراهنة تضم ثمانية ممثلين من مجموعة البلدان الأفريقية وسبعة من مجموعة البلدان الآسيوية وعشرة من المجموعة باء وخمسة من مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وسبعة من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وثلاثة من مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية والصين ليصل مجموع الأعضاء إلى ٤١ بلدا.

١٤٨- وأعرب وفد الهند عن امتنانه للأمانة ما أنجزته من عمل أساسي موسع إعدادا للاجتماع الراهن. والتفت الوفد إلى اقتراح آلية جديدة ترمي إلى تعزيز اشتراك الدول الأعضاء في إعداد البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذهما وتبنى موقف مجموعة البلدان الآسيوية كما طرحه مندوب تايلند الموقر. وأشار إلى الوثيقة WO/PBC 9/4 التي بينت فيها الأمانة استعدادها لتعديل مواعيد تقديم تقاريرها الإدارية والحسابية وبياناتها المالية المؤقتة، على أن الدول الأعضاء تبتغي مزيدا من الإسهام في عمل المنظمات الدولية مثل الويبو، أي "١" تسهيل تكوين الكفاءات الوطنية لتمكين مختلف أصحاب المصالح من حسن فهم الآثار الإيجابية والسلبية التي تمسهم من جراء النقاش الجاري حول مختلف القضايا، وتمكين الدول الأعضاء بالتالي من اتخاذ مواقف تستند إلى مساهمات مستنيرة من مختلف أصحاب المصالح؛ "٢" وتوفير المساعدة والدعم لإنشاء المؤسسات والبُنى التحتية الوطنية؛ "٣" وضمان تصميم البرامج وتحديد الأولويات وتخصيص الموارد بما يراعي احتياجات الدول الأعضاء ومطالبها وإيلاء الاعتبار لمواقفها ومواطن قوتها ومزاياها المقارنة والتفاوت الكبير في مستويات تنميتها.

١٤٨ مكررة- وقال الوفد إن الدول الأعضاء إذ ترغب في تحقيق تلك الغايات تسعى إلى تعزيز إسهامها لضمان استجابة البرنامج والميزانية لمطالبها وتثبيت الثقة في طريقة تصميم تلك البرامج ومصداقية استخدام الأموال وتوزيعها وضمان رقابة حكومية دولية معززة. واعتبر المناقشات حول استنباط آلية جديدة لتعزيز إسهام الدول الأعضاء في إعداد البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذهما ابتداء من وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ كما وافقت على ذلك جمعية الويبو السابقة، خطوة في الاتجاه السليم على أساس الولاية المهمة التي أسندتها الجمعية العامة إلى الدول الأعضاء. وذكر الوفد الوثيقة WO/PBC 9/4 التي تشير إلى المناقشات في لجنة الويبو للتدقيق بشأن نطاق الآلية الجديدة، ورأى أن تركيزً مهمة لجنة الويبو للتدقيق على الحفاظ على الممتلكات المالية. واستدرك قائلا إن لجنة البرنامج والميزانية مكلفة أيضا بالوقوف بالتفصيل على مسألة تحديد البرامج وأولوياتها وفقا

لاحتياجات الدول الأعضاء ومطالبها. ودعا بالتالي إلى مواصلة المناقشات المرتبطة بالآلية الجديدة في إطار لجنة البرنامج والميزانية، قائلا إن من المفيد مع ذلك أن تدرس الأمانة الآليات وأفضل الممارسات المطبقة في وكالات متخصصة أخرى في الأمم المتحدة تسهيلا لنقاش مفصل إضافي بين الدول الأعضاء في الويبو في إطار مشاورات غير رسمية تكون مرتبة ترتيبا سليما، وقال إن ذلك ضروري وينبغي بدؤه في أقرب وقت ممكن وقد يكون ذلك في اجتماع آخر للجنة البرنامج والميزانية.

١٤٩- وشكر وفد الأرجنتين الأمانة على الوثيقة التي قدمتها بالرغم من ضيق الوقت المتاح والذي كان قصيرا لتحليل الوثيقة بإمعان والخروج باقتراحات ملموسة. وأشار إلى جميع البيانات التي استمع إليها ملاحظا وجود توافق واسع في الآراء حول الاقتراح وساند تماما التعليقات التي ساقها وفد المكسيك باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وبيانات كولومبيا والبرازيل والهند.

١٥٠- وأشار الوفد إلى عدد من النقاط الأساسية، مذكرا بأن الأرجنتين كانت قد تبنت إلى جانب بلدان أخرى في الجمعية العامة الاقتراح الذي تم اعتماده في نهاية المطاف. وقال إن الأرجنتين تعتبر أن من الأساسي تحسين اشتراك الدول الأعضاء لتصحيح القصور الذي حدث خلال السنوات الماضية، كما سبق لوفود أخرى أن أشارت إليه. ولفت النظر إلى ثلاثة موضوعات مهمة ذكرتها الأمانة في الاقتراح، وعلَّق الأهمية العليا والأولوية على الإعداد للميزانيات المقبلة والمناقشات المرتبطة بها، على النحو الذي طرحه وفد البرازيل. ورأى أن من غير المناسب على الإطلاق اعتماد ميزانية في اجتماع واحد يعقد خلال فترة سنتين ولا يدوم أكثر من ثلاثة أيام. وخلُص من ذلك إلى أن أحد الموضوعات الجوهرية هو انتظام الاجتماعات المعقودة. والتفت إلى موضوع آخر قال إنه طريقة تقديم الميزانية نفسها وتصميمها وترتيبها، وهي طريقة ينبغي أن تسمح بفهم الوثيقة قدر الإمكان وتضمن الشفافية وسلامة تخصيص الأموال. وفيما يتعلق بالعضوية في اللجنة، أعرب الوفد عن عدم موافقته لأن العضوية قد تعرضت للتعديل قبل بضع سنوات وإن تناولها قد يعيق العمل المرتبط بالجوانب الإجرائية بهدف تحسينها وضمان الاشتراك السليم لجميع الأطراف. وأيد وفودا أخرى قالت إن ما يجري حاليا هو جولة أولى من تبادل الآراء، ومن الضروري إجراء مشاورات غير رسمية، على أن تدعى إليها جميع الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية بهدف صياغة توصية إلى الجمعية العامة. وأشار إلى أن ذلك هو السبب الذي دفع الجمعية إلى مطالبة لجنة البرنامج والميزانية بتضمين جدول أعمالها هذا الموضوع. وأيد الوفد اقتراح الهند بتوفير وثيقة في الاجتماع القادم تسمح بتكوين نظام ما أو تستعرض أفضل الممارسات في منظمات دولية أخرى، بما فيها بطبيعة الحال اللجنة الخامسة في نيويورك للاطلاع على الجوانب الإجرائية ومواعيد الاجتماعات وتركيبتها.

١٥١- وشدَّد الوفد على دعمه لإشراك لجنة الويبو للتدقيق في العملية نظرا لارتباطها بالقرار المقترح في الوثيقة WO/PBC/9/4. وعلق أهمية كبرى على إنشاء اللجنة وإمكانية تمكين الخبراء الأعضاء فيها من رفع أية توصيات غير رسمية إلى اللجنة بخصوص إجراءات محددة أو على أساس ولايتها. واستدرك قائلا إنه لا يعتقد أن بإمكان لجنة التدقيق أن تحل في أي وقت كان مكان لجنة البرنامج والميزانية والدول الأعضاء التي لها مهامها الخاصة بها. وقال إن بإمكانه أن يقبل صدور توصيات أو آراء من وجهة نظر تقنية، على أن توجَّه تلك التوصيات إلى لجنة البرنامج والميزانية مباشرة لتتولى دراستها أو الأخذ بها ضمن العملية المؤدية إلى إنشاء الآلية التي من شأنها أن تعزز اشتراك الدول الأعضاء في إعداد البرنامج. وفي الختام، أشار الوفد إلى وثائق الاجتماع المقبل والعناصر التي قد تتشكل منها الميزانية وقال إن المفاهيم التي طرحها وفد كولومبيا سليمة جدا وجديرة بدراسة جدية.

١٥٢- وشكر وفد سويسرا المكتب الدولي على المعلومات التي قدمها بخصوص جدول الأعمال وعلى الوثائق التي استعرض فيها مجالات للتفكير مفيدة لاستنباط اقتراحات بشأن آلية جديدة تسمح بتعزيز اشتراك الدول الأعضاء في إعداد البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذهما. ورحَّب الوفد بتناول تلك

المسألة في ظل اللجنة الراهنة وعبر عن رغبته في أن يرى آثار الأعمال الجارية واضحة. وأعرب عن تأييده المبدئي للاقتراحات الواردة في الفقرة ٤ من المرفق والرامية إلى تقديم الوثائق قبل سنة مما جرت العادة عليها ليتيسر فحصها. واستفسر في هذا الصدد عن إمكانية بدء تنفيذ الاقتراح في سنة ٢٠٠٦ ورفع الوثائق إلى الجمعيات المقبلة. وعلاوة على ذلك، دعا الوفد إلى اعتماد ذلك الاقتراح قاعدة في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بحيث تتمكن اللجنة من فحص نتائج الفترة المالية الجارية في السنة اللاحقة. وعبر عن تأييده أيضا للأفكار المذكورة في الفقرة ٥ من المرفق والرامية إلى تعزيز مضمون البيانات المالية المؤقتة. ورأى أن من المناسب أيضا أن تتولى اللجنة في مرحلة لاحقة تحديد أية وثائق أخرى ينبغي إعدادها وإن كان من المناسب رفعها على اللجنة وتحديد مواعيد توفيرها. واستطرد الوفد قائلا إن من الضروري أن يتجلى هذين النوعين من التدابير لدى النظر في الأفكار المطروحة في الفقرة ٨ من المرفق بشأن مواعيد انعقاد دورات لجنة البرنامج والميزانية. وشدَّد الوفد على الأهمية التي يعلقها على تلك المسألة المحورية ورأى أن من المفيد توضيح مواعيد الاجتماعات في المستقبل، على ألا يزيد عدد الاجتماعات وألا تزيد مدتها على ما هو قائم حاليا بكثير، علما بأن النظام الجديد لا يستبعد عقد اجتماعات استثنائية إن استدعى الأمر ذلك. وشرح الوضع قائلا إن من المفيد أن يُعقد اجتماع في منتصف السنة التي لا يتم فيها اعتماد الميزانية بغية النظر في تنفيذ الميزانية على الأجل المتوسط وفي تنفيذ برنامج فترة السنتين السابقة، إلى جانب اجتماع لجنة البرنامج والميزانية في السنة التي يتم فيها النظر في المشروع الجديد للبرنامج والميزانية والتوصية باعتماده. واعتبر الوفد أن تلك الاجتماعات من شأنها أن تسمح بالاطلاع على كيفية تنفيذ البرامج والميزانيات ورأى أن من المناسب في هذا الصدد بحث إمكانية إدراج تلك الأفكار لدى مراجعة نظام الويبو المالي وتوضيح مواعيد عقد اجتماعات لجنة الميزانية. وشدَّد على أهمية إشراك الدول الأعضاء عن كثب في صياغة الاقتراحات المعتزم رفعها إلى جمعيات ٢٠٠٦.

١٥٣- وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على الوثيقة والمنهج البنَّاء الذي اعتمدته عند تناول تلك المسألة المهمة جدا. ورأى أن تعزيز اشتراك الدول الأعضاء ضروري في كل المراحل التي يمر بها إعداد البرامج والميزانيات وتنفيذها. وأيد ما جاء على لسان متحدثين سابقين من أن المهمة التي ينبغي تنفيذها الآن هي استنباط آلية جديدة تسمح بتعزيز اشتراك الدول الأعضاء في العملية المذكورة. ورحب بجهود الأمانة الرامية إلى تقديم المعلومات المالية بمزيد من الوضوح ولا سيما في البيانات المالية المؤقتة. واستدرك قائلا إن اشتراك الدول الأعضاء الكامل في عملية إعداد الميزانية لمختلف البرامج وتنفيذها يستدعي أن تجتمع لجنة البرنامج والميزانية مرتين في السنة على الأقل، واقترح أن يتيسر الاستماع إلى تقارير من لجنة التدقيق حول عملها المنجز خلال الفترة السابقة لانعقاد اللجنة. ورأى أن من المهم الحصول على معلومات بشأن تنفيذ البرامج أثناء فترة إعداد البرنامج والميزانية وأن بالإمكان تطبيق بعض مقومات الآلية قيد النقاش من الآن بحيث تتمكن الدول الأعضاء من بدء العمل الفعلي خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

١٥٤- وذكر وفد الجزائر أن المداولات ينبغي أن تتجه نحو الأهداف التي وضعتها الدول الأعضاء في المنظمة نصب أعينها. وفي هذا الصدد، طالب الوفد بأن تركز اللجنة على مسألة إعداد البرنامج والميزانية ولا سيما أنشطة التنمية، كما نوَّه بذلك وفد البرازيل ووفد الأرجنتين. وقال إنه يعتبر أن القصور قائم في هذا الشأن. ومن جهة أخرى، ساند الوفد الفكرة المقترحة في الفقرة ٧ من الوثيقة بأن يتولى المدير العام إعداد تقرير عن توجهات الميزانية وأولوياتها واختتم كلمته بتأييد عقد اجتماعات أخرى للجنة.

١٥٥- وصرح وفد صربيا والجبل الأسود قائلا إن بلده ليس عضوا في لجنة البرنامج والميزانية الراهنة على أنه يتتبع المناقشات حول الآلية الجديدة لتعزيز إشراك الدول الأعضاء في إعداد البرنامج

والميزانية باهتمام كبير. ومضى قائلا إنه استمع إلى أفكار واقتراحات مفيدة جدا من وفود أخرى ويعتزم دراستها بمزيد من الإمعان. ورحب الوفد باقتراح الأمانة حول الآلية الجديدة ولا سيما مراجعة طريقة إعداد الوثيقة الجديدة للبرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذ الوثيقة بعد اعتمادها. ورأى أن البعدين يشكلان معا العملية نفسها. وأشار إلى أن اللجنة تشارك في عملية إعداد الوثيقة الجديدة للبرنامج والميزانية وتُعزز أداءها بالتالي من خلال تتبُّع تنفيذ الوثيقة المعتمدة للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى تحديد الشروط الشكلية لبحث البرامج التي لها أهمية خاصة لبعض البلدان أو بعض المجموعات أو الأقاليم، وساند الاقتراح الداعي إلى زيادة عدد الاجتماعات التي تعقدها لجنة البرنامج والميزانية وبحث إمكانية عقد مشاورات غير رسمية للجنة حسب ظروف الحال. ورأى أن الآلية الجديدة من شأنها أن تساعد إلى حد كبير في تعزيز إدراك المنظمة لاحتياجات الدول الأعضاء فيها. وأشار إلى الآثار البالغة المترتبة على تلك العملية في عمل المنظمة المقبل، حث الوفد الأمانة على فتح باب المشاورات لجميع الدول الأعضاء في الويبو.

١٥٦- وقال وفد اليابان إنه يعتبر الويبو منظمة تعمل بإشراف أعضائها وإنه يعلق أهمية بالتالي على إقامة آلية تسمح للدول الأعضاء بالمشاركة مشاركة أكبر في إعداد البرنامج والميزانية ومتابعة تنفيذهما. وأعرب مع ذلك عن خشيته من أن تتعرض مناقشات لجنة البرنامج والميزانية وآلية التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق للازدواجية، كما أعرب عن خشيته من زيادة لا حاجة لها في عدد اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية وتعقيد أعمال اللجنة نتيجة اعتماد الآلية الجديدة. وساند الوفد مبدئيا ما ورد في الوثيقة WO/PBC 9/4، بما فيها مرفق الوثيقة، وأعرب عن تقديره لشمولية المعلومات التي قدمتها الأمانة في الوثيقة ورغبته في أن يسوق بعض التعليقات الأولية على بعض فقرات المرفق. وفي المقام الأول، أيد أساسا مضمون الفقرتين ٤ و٥ من المرفق. ثم انتقل إلى الفقرة ٥ قائلا إنه يرحب بالاقتراح الرامي إلى تعزيز المعلومات المفصلة في البيانات المالية المؤقتة. وذكر في هذا الصدد البيانات المبينة في الجدول ٧ من وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مثالا جيدا على نوع المعلومات المهمة التي يحتاج إليها. وقال إن ذلك الجدول (وعنوانه "نفقات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ المقدرة لقطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات بما فيها حصة المعاهدة في خدمات الدعم المشتركة") يوضح المبلغ المستخدم من إيرادات المعاهدة لأغراض البرامج المتعلقة بها. ومضى قائلا إن الأمانة قد أعدت الجدول ٧ بناء على طلب من وفده، وعلق الأهمية على ذلك الجدول لما يحتوي عليه من معلومات مفيدة عن حسن استخدام تلك الإيرادات من عدمه، علما بأنها تساوي ٨٠ بالمائة من إجمالي إيرادات الويبو، في نظر الدول الأعضاء. وقال الوفد إن تعليقه الثاني ينصب على الفقرتين ٦ و٧ من المرفق، وأيد أيضا مضمون الفقرتين ورحب بالآلية الجديدة المقترحة لتعزيز مشاركة الدول الأعضاء في إعداد البرنامج والميزانية وتزويد الدول الأعضاء بمعلومات إضافية، ولا سيما خلال السنوات التي لا تعد فيها الميزانية. وقال إن تقارير أداء البرنامج مهمة جدا لأنها تبين أنشطة الويبو المنجزة حتى تاريخ بعينه، وإن تلك المعلومات تسمح للدول الأعضاء بطرح آرائها في الاتجاهات التي ينبغي سلوكها في برامج فترة السنتين اللاحقة بالإضافة إلى الأولويات والأوضاع المالية المتوقعة.

١٥٧- وشكر وفد فرنسا فريق المكتب الدولي على الوثيقة التي تحتوي على تقييم ذاتي صعب يستحق الإشادة لأنه يسمح بالعثور على مواطن الضعف في النظام الراهن واقتراح التحسينات. وأعرب الوفد عن دعمه العام لاقتراحات المكتب الدولي الموجهة إلى اللجنة المكلفة بالشؤون المالية وشؤون الميزانية، علما بأن الجمعية العامة هي التي تتخذ القرارات السياسية. وفيما يتعلق بمواعيد انعقاد اجتماعات اللجنة، رأى الوفد أن القاعدة المتبعة حاليا، وهي عقد اجتماع كل سنتين لإعداد ميزانية فترة السنتين اللاحقة قاعدة جيدة وسليمة على أنه يرى أن عقد اجتماع سنوي يتمحور حول هدفين من شأنه أن يعزز من الفعالية، كما قال وفد سويسرا. واقترح أن يكون الهدف الأول الاطلاع على ما تم تحقيقه في الفترة المالية الجارية والخروج من ذلك برأي لفائدة الجمعية العامة في حال اقتضى الأمر مراجعة

الميزانية الأصلية. وأشار الوفد إلى أن التقييم الشامل قد يؤدي إلى وضع من ذلك القبيل ويحمل اللجنة على بحث تعديلات في ميزانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وأن ترفع ربما رأيا إلى الجمعية العامة في هذا الصدد. وذكر أن الهدف الثاني هو إعداد مشروع البرنامج والميزانية للفترة اللاحقة مع مراعاة الخبرة المكتسبة. وفي هذا الصدد، تبنى الوفد بيان المجموعة باء بالإضافة إلى بيانات وفود أخرى وشكر المكتب الدولي على اقتراحه بتقديم البيانات المالية المؤقتة قبل موعدها وعلى أساس سنوي وبمعلومات مفصلة، كما اقترح ذلك وفد اليابان. ثم شدد الوفد على ضرورة إدراج تلك البيانات المالية ضمن الوثائق المرفوعة إلى لجنة الميزانية وتسجيلها على هذا الأساس في جدول أعمال الاجتماعات وتبليغها لاحقا للوفود. ورأى أن من المفيد أيضا إعداد وثيقة رئيسية تحتوي على أهم الأرقام يعدها المكتب الدولي ويرفعها إلى الدول الأعضاء كل ستة أشهر. واقترح أن تحتويَ الوثيقة التي قد تتخذ شكل جدول على وصف للأوضاع في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي من حيث عدد الطلبات وحجم الإيرادات والنفقات. وأكد الوفد أن اقتراحه يقتصر على الأرقام المتاحة للمكتب الدولي والتي يستطيع تبليغها للدول الأعضاء عن طريق المنسقين الإقليميين أو من خلال موقع المنظمة على الإنترنت. وفيما يخص تقرير الإدارة المالية، رأى الوفد أن من المفيد تحسين طريقة عرضها بتضمين الجداول المرجعية المبالغ التي وردت في الميزانية الأصلية وفي الميزانية المعدَّلة وما يقابلها من أرقام فعلية. وطالب بإتاحة تقرير الإدارة المالية على موقع الويبو على الإنترنت قبل انعقاد الدورات وذكره بشكل رسمي في جدول أعمال اجتماعات اللجنة. وأشار الوفد إلى أن ما يجري حاليا قد يؤثر مبدئيا في مشروع مراجعة النظام المالي، ودعا إلى مراعاة أعمال لجنة التدقيق في هذا الصدد أيضا، لأنها مكلفة بتقييم فعالية النظام المالي. ونوه الوفد بضرورة الاستفادة من فرصة مراجعة النظام المالي لإعادة النظر في طريقة تقديم بعض العناصر من الوثائق المالية وطريقة حسابها. وذكر أن أي حساب لم يحسب حاليا لتنفيذ بعض المهمات الممكنة. وأشار على سبيل المثال إلى أن تقرير الإدارة المالية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ يذكر مبلغ ٥٣ مليون فرنك سويسري من المحتمل أن تضطر المنظمة إلى تغطيتها مقابل خدمات طبية لاحقة لانتهاء عمل الموظف وما يزيد على ٢٠ مليون لتغطية تعويضات انتهاء الخدمة من باب الاحتياط، ويناهز ذلك ٦٤ مليون إجمالا، وهو مبلغ لا يرد ذكره فيما يبدو.

١٥٨- وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية اقتراح الأمانة باختزال المهل الزمنية لتقديم الحسابات المالية لفترة السنتين وأيد أيضا تعزيز دور لجنة البرنامج والميزانية وعبر عن اهتمام خاص بفكرة الاطلاع على أفضل ممارسات وكالات أخرى في الأمم المتحدة ورأى أن من الضروري إيجاد آليات لتعزيز مشاركة الدول الأعضاء في صياغة برنامج الويبو وميزانيتها ومتابعة تنفيذهما وتحسين تلك المشاركة وعبر عن تطلعه لمواصلة المناقشات الجارية.

١٥٩- وعبر وفد شيلي عن تأييده للبيان الذي أدلى به منسق مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وسائر أعضاء المجموعة. ثم انتقل إلى موضوع إنشاء الآلية وقال إن من الضروري أن تستند الآلية إلى مشاركة جميع الأعضاء وتكون مفتوحة لهم. ووافق على عقد اجتماعين غير رسميين لمناقشة الاقتراحات التي قد تطرحها الأمانة ولجنة التدقيق ودعا إلى عقد اجتماعين رسميين للجنة بهدف اعتماد الآلية وإن كان ذلك رهنا بموافقة الجمعية العامة المنعقدة سنة ٢٠٠٦، لأنه يسمح بتفادي أي نقاش إضافي في الموضوع أثناء انعقاد الجمعية العامة.

١٦٠- وأشار وفد شيلي إلى الجدول الزمني الذي اقترحه وفد البرازيل بشأن المعلومات التي تنقلها الأمانة إلى الأعضاء وعدد تلك الاجتماعات واعتبر الجدول مناسبا. وفيما يتعلق بالمضمون الفعلي للآلية، وافق الوفد على ما جاء على لسان مختلف الوفود من أن عقد اجتماع واحد كل سنتين ليس

كافيا، وقال إن ذلك يدفعه إلى تأييد اقتراح وفد كولومبيا بعقد اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية كل ستة أشهر.

١٦١- وتبنى وفد باكستان البيان الذي أدلى به وفد تايلند باسم مجموعة البلدان الآسيوية وصرح قائلا إن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة والذي يقضي بإنشاء آلية جديدة لضمان مشاركة الدول الأعضاء يستند إلى الرأي القائل بوجود قصور في تلك المشاركة واستدرك معبرا عن رأيه من ضرورة التحلي بالموضوعية في العملية التي ستؤدي إلى إنشاء آلية جديدة. وعبر عن اقتناعه بأن الرأي السائد لا يؤيد تغييرا جذريا في الآلية نظرا إلى أنها تستند إلى بعض المبادئ والممارسات المتبعة في منظمات دولية أخرى تابعة لأسرة الأمم المتحدة. ورأى أن العنصر الوحيد الذي لا بد من تعزيزه هو مشاركة الدول الأعضاء. وأعلن أن تحقيق ذلك من شأنه أن يعطيَ الويبو صفتها السليمة وهي أنها منظمة تعمل بقيادة الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، قال وفد باكستان إنه استعرض الاقتراح الذي تقدمت به الأمانة واستمع إلى الاقتراحات المطروحة أثناء المناقشات، ورأى أن الاقتراحات شملت ضرورة عقد المزيد من الاجتماعات قبل وضع الصيغة النهائية للرأي المعتزم رفعه إلى الجمعية العامة، وأن من المفيد جدا أن تشمل المعلومات المعدة لتلك الاجتماعات مواصفات الآليات الراهنة إلى جانب الآليات المقترحة تيسيرا للمقارنة ولتقييم مدى استدراك القصور ولا سيما فيما يخص مشاركة الدول الأعضاء. وصرح قائلا إن تلك الوثيقة ستضمن الموضوعية التي يعلق عليها الوفد أهمية أولى. ورأى أيضا أن من الضروري الامتناع عن المساس بالفعالية أو المشاركة عند صياغة مواصفات الآلية الجديدة ومضى يقول إن هناك حاجة إلى بعض المعلومات التي تستطيع الأمانة أن تقدمها بشأن مختلف المحطات الزمنية في عملية إعداد الميزانية. وقال إن تلك المعلومات ستساعد على تفادي ما حصل سنة ٢٠٠٥ عندما واجهت الجمعية العامة مهلة صارمة للموافقة على الميزانية بالرغم من بعض القضايا العالقة. وأكد ضرورة تفادي تكرار ذلك في المستقبل قائلا إن الموافقة على آلية تعزز مشاركة الدول الأعضاء، بما فيها اقتراح جدول زمني للعملية من شأنه أن يحمل نتائج مرضية.

١٦٢- وأيد وفد إكوادور البيان الذي أدلى به منسق مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي واتفق مع وفد كولومبيا بشأن زيادة عدد اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية وعقد مشاورات غير رسمية.

١٦٣- ولخص الرئيس المناقشات قائلا إن أعضاء اللجنة، في نظره، يرون أن هناك حاجة إلى إصلاح عملية إعداد الميزانية وتنفيذها في الويبو. وأضاف أن النقاش الذي انتهى لتوه هو في الواقع بداية ولكنه ليس الفرصة الوحيدة لكي تناقش اللجنة الموضوع. وأشار إلى إقرار إيجابي من الوفود بالاقتراحات الملموسة التي تقدمت بها الأمانة. ولخص الرئيس المسألتين الرئيسيتين قيد النقاش، أي عدد الاجتماعات ومضمونها. ونوَّه بوجود رأي مشترك حول ضرورة عقد المزيد من الاجتماعات المنتظمة من غير أن يسود اتفاق على عدد المرات التي ينبغي أن تجتمع فيها اللجنة فعلا. وصرح الرئيس قائلا إن انطباعه كان أن معظم الوفود تؤيد عقد اجتماعات ثانوية للجنة البرنامج والميزانية وتؤيد اقتراح الأمانة بأن يختتم المدير العام الاجتماع الأول في فترة السنتين لتزويد المجتمعين بعرض لاقتراح ميزانية فترة السنتين اللاحقة ليقدَّم الاقتراح بشكل رسمي بعدها بسنة والاستحصال على رأي مبكر من الوفود. وقال الرئيس إن من المقترح أن يتولى المشاركون في الاجتماع الأول استعراض أرقام فترة السنتين السابقة نظرا إلى أن تقرير مراجع الحسابات الخارجي يكون جاهزا في تلك المرحلة. ومضى يقول إن الاجتماع الثاني يمكن تخصيصه لاستعراض التوصيات التي سبق للجنة البرنامج والميزانية أن أوصت به فيما يتعلق بتقرير تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي أو العرض الأول للميزانية على يد المدير العام. ورأى الرئيس أن إشراك لجنة التدقيق في عملية إصلاح تدابير إعداد الميزانية ليس واضحا، إذ أن بعض الوفود تؤيد إشراك لجنة التدقيق معتبرا أنها قد تتقدم باقتراحات مفيدة، على أن يبقى قرار البت في الآلية الجديدة ورفع اقتراح إلى الجمعية العامة بين يدي

لجنة البرنامج والميزانية. وأشار إلى أن العديد من الوفود قد التمست عقد اجتماع رسمي للجنة البرنامج والميزانية قبل الجمعية العامة لمناقشة هذا الموضوع. ولدى تلخيص التدابير الآتية، اقترح الرئيس أن تأخذ الأمانة في حسبانها المناقشات التي جرت في الاجتماع الراهن وطلبات المعلومات الإضافية، مثل إعداد وثيقة حول أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة ورفعها إلى اللجنة مع إتاحة فرصة لتقديم اقتراحات ملموسة إلى الأمانة بشأن إصلاح عملية إعداد الميزانية. وقال إن من المفيد أن تعدَّ الأمانة ورقة تحتوي على معلومات أساسية تصف الآلية الراهنة.

١٦٤- والتمس وفد البرازيل توضيحا بشأن اعتبار ما قاله الرئيس اقتراحا بأن تبتَّ اللجنة في الإجراءات التي ينبغي اتباعها لمراجعة الآلية أو استنباط آلية جديدة لتطرحها لجنة البرنامج والميزانية على الجمعية العامة. وقال إن عددا من الأعضاء قد تقدم باقتراحات في هذا الصدد، ومن الممكن، في رأيه، اعتمادها أساسا جيدا للمضي قدما. وعليه، عبر الوفد عن الرغبة في معرفة إن كانت اللجنة مستعدة للموافقة على الإجراء المعتزم اتباعه في الأشهر القادمة. واقترح وفد البرازيل أن توافق اللجنة على مجموعة من المشاورات غير الرسمية مع إمكانية عقد اجتماع للجنة البرنامج والميزانية في مرحلة لاحقة لتعتمد رسميا حصيلة المشاورات غير الرسمية وترفع الاقتراح إلى الجمعية العامة.

١٦٥- وأضاف وفد البرازيل قائلا إنه لا يستطيع أن يوافق على كل ما قاله الرئيس بخصوص ما رشحت عنه المناقشات، على أنه يوافق على ضرورة تغيير الإجراء الراهن لمناقشة البرنامج والميزانية وصياغتهما وبعض التوافق في وجهات النظر بخصوص موضوعات شتى، منها الحاجة إلى زيادة عدد اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية. واستدرك قائلا إنه لا يوافق على أن معظم أعضاء اللجنة يعتقدون أن عقد اجتماع سنوي واحد للجنة يكفي، بل إنه لاحظ أن العديد من أعضاء اللجنة، إن لم يكن معظمهم، يؤيدون في الواقع فكرة عقد اجتماعين في السنة. ورأى الوفد أن من غير الممكن حسم المسألة في الوقت الراهن ودعا بالتالي إلى إعداد اقتراح ملموس لآلية محددة خلال الأشهر القادمة. ورأى أن يكون ذلك الاقتراح أساس المناقشات والموافقة بشأن طريقة تطبيق الآلية على أرض الواقع، بما في ذلك مسألة عدد الاجتماعات.

١٦٦- وصرح الرئيس قائلا إنه لم يكن ينوي تقديم اقتراح كامل بشأن عملية جديدة لإعداد الميزانية وتنفيذها، بل مجرد تلخيص للقضايا الرئيسية قيد النقاش لتمكين الأمانة من الاسترشاد بها لدى إعداد الوثائق.

١٦٧- وعبَّر وفد كولومبيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد البرازيل بخصوص الأنشطة المقبلة للجنة، والذي اقترح وضع جدول زمني للأنشطة قبل نهاية الدورة التاسعة وتحديد عدد الجولات غير الرسمية من المشاورات وموعد لعقد اجتماع للجنة يتولى اختتام العملية بشكل رسمي لرفع النتائج إلى جمعية ٢٠٠٦.

١٦٨- وصرح وفد رومانيا قائلا إن من الواضح أن الاقتراح الذي تسلمته اللجنة من الأمانة كان اقتراحا أوليا وجديرا بالمزيد من المشاورات والمداولات. واقترح أن يُعدَّ جرد بالاقتراحات التي ساقتها الدول الأعضاء، ورأى أن من شأن ذلك الجرد إلى جانب الوثائق الأساسية المطلوب من الأمانة إعدادها لأغراض المشاورات اللاحقة من شأنه أن يسهل مراجعة العملية بشكل فعال خلال مشاورات لجنة البرنامج والميزانية. وعبَّر الوفد عن قلقه من التكاليف التي قد تترتب على زيادة عدد الاجتماعات ومدى كفاية الوقت المتاح للدول الأعضاء كي تستعد لتلك الاجتماعات. وطالب بتوفير المهل المناسبة لدراسة الاقتراحات وتقييمها بما يمكن الوفود من حضور الاجتماعات محملة باقتراحات واضحة المعالم.

١٦٩- وقال وفد الأرجنتين إن من الضروري اعتماد آلية جديدة بحلول سبتمبر/أيلول لإقرار الميزانية اللاحقة بعد تحليلها، وفقا للمهمة التي أسندتها الجمعية العامة للجنة. ومضى قائلا إنه لا يرى في الوقت الراهن سببا أو داعيا للخوض في مناقشات أخرى لا تؤدي إلى تنفيذ تلك المهمة بنية صافية. ورأى الوفد أن من الأساسي إعداد جدول زمني، كما اقترح ذلك وفد البرازيل، لإتاحة الوثائق وعقد الاجتماعات غير الرسمية كما اقترحت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

١٧٠- وقال وفد الأرجنتين إنه قد فهم أن الأمانة تعتزم إعداد وثيقة تحتوي على السوابق المتعلقة بالآلية المعمول بها حاليا مع مراعاة المناقشات الجارية، وأن الوفود ستتقدم باقتراحات جديدة. واستدرك قائلا إن من غير الواضح الموعد الذي تعتزم الأمانة أن تقدم فيه تلك الاقتراحات أو المكان. وشدَّد الوفد بالتالي على أهمية تحديد إطار واضح وقائمة بوثائق العمل المطلوبة، وأشار في ذلك الصدد موضحا موقفه إلى وجود اقتراح بشأن أفضل الممارسات التي يمكن الاستعانة بها لأغراض المقارنة والتقييم، مؤكدا مع ذلك فائدة إعداد وثيقة تحتوي على سوابق بشأن الآلية الراهنة وفائدة الاقتراحات التي طرحتها بعض الوفود أو تعتزم طرحها لاحقا. وخلُصَ الوفد إلى أن من المفيد إذاً الاستناد في الاجتماع المقبل أو المشاورات غير الرسمية إلى أساس للنقاش بهدف البقاء في صميم الموضوع والمضي قدما نحو تنفيذ المهمة التي أسندتها الجمعية إلى اللجنة لتنفيذها بحلول سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦.

١٧١- وقرأ الرئيس اقتراح الأمانة نظرا إلى أن أي قرار آخر لم يقترح على اللجنة: "إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى ما يلي: أن تعبِّر عن آرائها في آلية جديدة لتعزيز اشتراك الدول الأعضاء في إعداد وثيقة البرنامج والميزانية ومتابعتها بالاستناد إلى القضايا المحددة في مرفق هذه الوثيقة." وقال الرئيس إن هذا ما فعلته اللجنة، مضيفا أنه يعتبر أن اللجنة قد عبرت عن آرائها في الإجراء المقترح في الفقرتين ٤ و٥ من الوثيقة وإن ذلك سيرد تسجيله في تقرير الدورة الراهنة للجنة البرنامج والميزانية.

١٧٢- وقال وفد الأرجنتين إن ما يخرج من معظم الآراء التي ساقتها الوفود، سواء من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أو جميع وفود أمريكا اللاتينية، هو أن الإجراء المقترح في الفقرة ٥ لم يحظَ بتأييد الحاضرين. وأضاف قائلا إن ذلك يتضح عند الإشارة إلى الإجراء المعني ومما جاء في بيان مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي التي حثت على تعزيز مشاركة الدول الأعضاء. ورأى أن من غير الممكن فهم قرار الجمعية العامة بأن تقترح الأمانة الآلية، لأن الجمعية العامة قد طلبت من اللجنة أن تبحث الموضوع وترفع توصية بشأنه إليها. واستخلص من ذلك أن من غير الممكن تفسير قرار الجمعية العامة كما لو كان تكليفا مسندا إلى الأمانة باقتراح آلية على الجمعية المقبلة.

١٧٣- واستطرد الوفد قائلا إن الأغلبية العظمى من البلدان قد عبَّرت عن رأي ورغبة في اعتماد تفسير حرفي صافي النية للقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة والذي استند بدوره إلى قرار اتخذته لجنة البرنامج والميزانية وجاء نتيجة حل وسط للموافقة على الميزانية السابقة. وصرح الوفد قائلا إنه لا يرى أي مأخذ على الآلية الجاري إنشاؤها كما التمست ذلك مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ووفود أخرى ولم يسمع صوتا يعترض على عقد اجتماعات إضافية. وشدَّد على أن من غير الممكن قبول وضع ترفع فيه الأمانة اقتراح آلية إلى الجمعية العامة مباشرة. ودعا إلى اعتماد ذلك القرار المحوري.

١٧٤- وقال الرئيس إن ما جاء على لسان وفد الأرجنتين واضح تماما وإنه سعى أيضا إلى تغطيته في ملخصه. وأشار إلى أن وفد الأرجنتين قد أدلى بآرائه حول الآلية التي اقترحتها الأمانة في الفقرتين ٤ و٥ من الوثيقة، وأن من الواضح لجميع الوفود أن وفد الأرجنتين لا يوافق على إجراء يقتصر على مشاورات غير رسمية تؤدي إلى اقتراح مطروح على الجمعية العامة، وهذا ما سيسجل في التقرير.

وفي غياب أي اقتراح لقرار جديد، خلُصَ الرئيس إلى أن أعضاء اللجنة قد وافقوا على الإجراء المقترح على أن يتضمن تقرير الدورة جميع التعليقات والمداخلات وأن تأخذ الأمانة في حسبانها ما ناقشته اللجنة. ثم دعا الرئيس الأمانة إلى توضيح نواياها.

١٧٥- وأعربت المراقبة عن استعداد الأمانة للدعوة إلى عقد جولتين من المشاورات غير الرسمية ودورة واحدة للجنة البرنامج والميزانية، إن قررت اللجنة ذلك، من أجل المضي قدما والنظر في وثيقة جديدة تتجلى فيها الآراء المعبَّر عنها في الدورة الراهنة. وأكدت أن الأمانة اعتبرت الدورة الراهنة فرصة لنقاش أولي في الموضوع، وهي شرعت في استطلاع حول أفضل الممارسات في منظمات الأمم المتحدة الأخرى في هذا المجال وتعتزم تزويد الدول بما تجمعه من معلومات في وثيقة جديدة.

١٧٦- ودعا الرئيس إلى التعليق على بيان الأمانة.

١٧٧- وأشار وفد كولومبيا إلى وجود تفسير واضح جدا حاليا مفاده أن لأعضاء اللجنة حرية التخطيط لعملها المقبل والبتِّ في ذلك العمل وتوجيهه واضعة نصب عينيها رفع اقتراح بآلية جديدة إلى جمعية ٢٠٠٦. وقال إن الفقرتين ٤ و٥ من الوثيقة واضحتان تماما من حيث أنهما مشروطتان بآراء الدول الأعضاء واعتباراتها. واستشهد في هذا الصدد بالجزء الأخير من الفقرة ٤ الذي جاء فيه ما يلي: "واستنادا إلى الآراء التي ستعبر عنها الدول الأعضاء في الدورة الراهنة للجنة، تعتزم الأمانة إعداد اقتراحات مفصلة بشأن الآلية المذكورة". وأضاف قائلا إن الفقرة ٤ تحتوي على عنصر واضح جدا يجعل النقاش رهنا بقرار تتخذه الدول الأعضاء. ومضى يقول إن الفقرة ٥ أيضا تشير دون أدنى شك إلى أن بإمكان الأمانة أن تنظم مشاورات إذا شاءت الدول الأعضاء ذلك، أي أن الفقرتين تحتويان على إشارة واضحة إلى القرار الذي ستتخذه الأمانة.

١٧٨- وعبَّر وفد شيلي عن تأييده لتعليقات وفدي البرازيل وكولومبيا وصرح قائلا إن الأمانة قد أحسنت إذ أخذت النقاش في الاتجاه السليم، أي نحو عقد اجتماعات غير رسمية. وشدَّد على ضرورة عقد اجتماع غير رسمي للجنة البرنامج والميزانية، لأن تلك اللجنة هي التي ستتوجه إلى الجمعية العامة وليس الأمانة، وأن تفسير الأمانة كان سليما بالتالي. وقال أيضا إن الفقرتين ٤ و٥ تحتويان على دعوة لا أكثر وليستا مصنوعتين من حجر بالضرورة بل هما اقتراح من الأمانة يدعو الأعضاء إلى بحث إمكانية اتخاذ قرار بعقد مشاورات غير رسمية. ومضى يقول إن من المنطق فيما يبدو أن تقام مشاورات غير رسمية بهدف تحليل الوثائق التي تعدها الأمانة باقتراحات من لجنة التدقيق أو أعضاء أخرى في الويبو، على أن من الخطأ كل الخطأ أن تكتفيَ الأمانة بجمع عدد من الآراء المستخلصة من ذلك الاجتماع وأن الأوان لم يحنْ بعد لإرسالها إلى الجمعية العامة من غير طرحها على لجنة البرنامج والميزانية للنظر فيها. وذكر أن الآراء هي آراء أولية وأن ذلك يستدعي عقد اجتماعات غير رسمية أو مشاورات غير رسمية، حسب ما اقترحته اللجنة واعتبر ذلك أمرا بديهيا لا يعترض عليه أحد فيما يبدو. واختتم الوفد كلمته قائلا إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ومجموعات إقليمية أخرى قد صرحت بالأمر نفسه، ودعا الأعضاء بالتالي إلى اعتماد الجدول الذي اقترحته البرازيل.

١٧٩- وسأل الرئيس من جديد الوفود عن قبولها لبيان الأمانة ورغبتها في اقتراح قرار جديد.

١٨٠- وأيد وفد المكسيك بيان الأمانة وقال إن زملاءه في المجموعة الإقليمية يعتبرون أن الشرح الذي تقدمت به المراقبة سليم. وبصفته منسق مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، شدد على أن بيان المجموعة الإقليمية لم يخرج عن نطاق المسائل قيد النظر وإن الرأي الذي عبَّر عنه هو رأيه وإنه يساند اقتراح الأمانة. والتفت إلى السطر ما قبل الأخير في الفقرة ٥ والذي أبدت فيه الأمانة استعدادها لتنظيم مشاورات وقال إنه التمس تنظيم تلك المشاورات. ورأى أن ذلك لا يخالف المهمة التي أسندتها الجمعية للجنة البرنامج والميزانية ودعا بالتالي إلى تقديم الاقتراح بعقد جولتين على الأقل من

المشاورات غير الرسمية ودورة رسمية واحدة في صيغة كتابية وأن يظل بحث الموضوع مفتوحا للنقاش في اليوم اللاحق عندما تتقدم مجموعته الإقليمية باقتراح كتابي.

١٨١- ورأى وفد البرازيل أن من الواضح أن عددا من الوفود قد أصرت على أن تبتَّ في الآلية بالاستناد إلى اقتراحات سبق طرحها شفهيا وتشمل النقاط التي ذكرتها الأمانة في مداخلتها المفيدة جدا. وأشار إلى عدم وجود ما يمنع اللجنة من مناقشة الاقتراحات المطروحة شفهيا والموافقة على قرارات من ذلك القبيل. وأعلن أن اللجنة ملزمة فقط بمناقشة الاقتراحات الكتابية والموافقة عليها إذا كانت قد اتخذت قرارا بهذا المعنى. وذكر الوفد أنه لا يعلم أن اللجنة قد اتخذت قراراها بأن تقصرَ عملها على مناقشة الاقتراحات المطروحة كتابيا فقط بناء على هذا البند من جدول الأعمال والموافقة عليها. وقال إنه لا يعرف بإجراء يمنع اللجنة من الموافقة على قرار وأشار إلى وجود قدر كبير من التقارب، بما في ذلك الاقتراح الذي تقدمت به الأمانة. وأصر الوفد على أن توافق اللجنة على عملية تشمل على الأقل جولتين إضافيتين من المشاورات غير الرسمية واجتماعا رسميا للجنة البرنامج والميزانية ينعقد في مرحلة لاحقة قبل الجمعية العامة بهدف الموافقة رسميا على حصيلة المناقشات لرفعها إلى الجمعية العامة.

١٨٢- وقال وفد ألمانيا إنه يرى أنه من الضروري أن تأخذ اللجنة باقتراح الرئيس وأشار إلى أن الوفود قد عبرت عن آرائها حول الإجراء المطروح في اقتراح الأمانة. وقال إنه لا يرى أية أغلبية واضحة لعقد عدة اجتماعات غير رسمية واجتماع رسمي آخر للجنة البرنامج والميزانية وأن الحاجة لا تستدعي وضع جدول زمني. وأعرب عن الرغبة بالتالي في الأخذ باقتراح الأمانة كما ورد في الوثيقة.

١٨٣- وأعرب وفد الهند من جديد عن موقفه قائلا إنه دعا أيضا إلى تنظيم مشاورات حول الموضوع ورغبته في أن يحيط علما بالموقف الإيجابي الذي أبدته الأمانة في هذا الصدد.

١٨٤- وعبر وفد جنوب أفريقيا عن تأييده لاقتراح وفد البرازيل واقتراح الأمانة أيضا.

١٨٥- والتمس وفد المكسيك، على سبيل التوضيح، أن يطوِّر وفد ألمانيا الفكرة الداعية إلى اعتماد اقتراح الأمانة نظرا إلى أن الأمانة هي نفسها التي اقترحت تنظيم مشاورات في الفقرة ٥ من الوثيقة. وقال إنه لا يفهم ذلك الجزء، أي قبول اقتراح الأمانة من جهة وعدم قبول إمكانية تنظيم مشاورات غير رسمية كما ورد في اقتراح الأمانة أيضا.

١٨٦- وصرح وفد شيلي قائلا إنه يعتقد أن هناك خلطا بين أمرين. وأضاف قائلا إن جميع الوفود، ما عدا وفد واحد، قد أعربت عن رغبتها في اتباع إجراء يؤدي إلى آلية وأن يشمل الإجراء وضع جدول زمني يسمح بإعداد الوثائق وإرسالها إلى الوفود المشاركة في لجنة البرنامج والميزانية ليعقد بعد ذلك اجتماعان غير رسميين على الأقل لمناقشة جميع الاقتراحات الجديدة ثم عقد اجتماع رسمي للجنة في المرحلة النهائية. واستطرد قائلا إن ذلك لا يمت بصلة لعقد اجتماعات سنوية أو كل ستة أشهر أو كل سنتين، وإن ذلك موضوع مختلف من المعتزم بحثه في الاجتماعات غير الرسمية. وشدَّد الوفد على أن الوقت لا يزال مبكرا جدا للبت في عقد اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية مرة أو مرتين أو ثلاث مرات أو عشر مرات أو عشرين مرة، ولا سيما وأن الأمانة مطالبة بإعداد وثيقة بشأن أفضل الممارسات في المنظمات الدولية الأخرى. واختتم كلمته قائلا بأن من الممكن اقتراح آلية جديدة فور جمع تلك العناصر كلها واستكمال الدراسات برمتها، وإن ما هو مطروح وما سبق ذكره وأحسنت الأمانة تفسيره هو وضع جدول زمني لآلية يرفع إلى الجمعية العامة سنة ٢٠٠٦.

١٨٧- وتبنى وفد باكستان بيان وفد المكسيك وأشار إلى القرار الوارد في الفقرة ٦"٢" من الوثيقة قيد النظر وقال إن اللجنة مدعوة إلى التعبير عن آرائها في الإجراء المقترح وبإمكانها أن تقرر، في

مضمار تعبيرها عن تلك الآراء، أن هناك حاجة إلى عقد مشاورات غير رسمية. وقال إن ذلك يُستشفُّ من مناقشات اللجنة ويمكن تجسيده في القرار.

١٨٨- وطالب وفد ألمانيا بتوضيح مداخلته وقال إن ما جاء في اقتراح الأمانة هو أن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى التعبير عن آرائها، وإن ذلك قد تم في الاجتماع وعلى الوفود أن تبحث الطريقة التي ينبغي للأمانة أن تعتمدها لكي تأخذ المناقشة في حسبانها ومضمون مختلف الاقتراحات. ورأى أن من الممكن بعد ذلك البت في ضرورة إجراء مشاورات رسمية أخرى أو عدم ضرورتها.

١٨٩- وقال وفد الأرجنتين إنه لا يفهم كيف يستطيع الرئيس أن يقول إنهم بلغوا الختام، وهو قد فهم، كغيره من الوفود، أن لا بد من اتخاذ قرار لإقفال الموضوع وأن هناك توافق في الآراء، كما أشارت إليه وفود أخرى، ما عدا وفد واحد، لتنظيم جولتين إضافيتين على الأقل من المشاورات غير الرسمية وتمكين اللجنة من الحصول على الوثائق المطلوبة لتلك المشاورات غير الرسمية التي يمكن أن تكون إجراءً للمستقبل، كما شرحت ذلك الأمانة. وأعلن الوفد عن وجود توافق في آراء الحاضرين، ما عدا وفد واحد، وقال إنه يرغب في معرفة إن كان ذلك الوفد على استعداد للانضمام إلى توافق الآراء.

١٩٠- ثم أدلت الأمانة بمشروع قرار مقترح بشأن البند ٦ من جدول الأعمال بالاستناد إلى فهمها لما رشَحَ عن المناقشات السابقة. وأعلن الرئيس اعتماد القرار كما أدلت به الأمانة.

١٩١- إن لجنة البرنامج والميزانية تلتمس من الأمانة أن تدعوَ إلى عقد جولتين من المشاورات غير الرسمية ودورة رسمية للجنة بهدف تمكينها من رفع توصية إلى دورة الجمعيات المنعقدة سنة ٢٠٠٦ بآلية لتعزيز اشتراك الدول الأعضاء في إعداد وثيقة برنامج المنظمة وميزانيتها ومتابعة تنفيذها. والتمست اللجنة أيضا من الأمانة أن تساعد الدول الأعضاء في ذلك الإجراء بتزويدها بمعلومات إضافية بما فيها ما يفيد من أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة.

التقرير المرحلي بشأن مشروع البناء الجديد

١٩٢- قدمت الأمانة عرضا أمام اللجنة بشأن التقدم المحرز في مشروع البناء الجديد منذ انعقاد الجمعية العامة. وذكَّرت بأن الجمعية العامة كانت قد وافقت في دورتها الماضية على تمويل تشييد بناء جديد بقرض مصرفي وأحاطت علما بالوثيقة A/41/16 التي ورد فيها تعريف الخطوط العريضة لتنظيم إدارة المشروع. وأشارت الأمانة إلى أنها قد عملت منذ أكتوبر/تشرين الأول جاهدة من أجل وضع دفتر مواصفات المشروع وفقا للتوجيهات العامة التي أقرتها الجمعية العامة. وذكرت أن الهدف من ذلك الدفتر هو تحديد مهام كل واحد من المساهمين في إدارة المشروع، وكان من الواضح أن من غير الممكن بدء الأعمال أو حتى المناقصات الضرورية لتنفيذ الأعمال إلا بالاستناد إلى مجموعة من القواعد الدقيقة والواضحة بما فيه الكفاية. وشرحت الأمانة الوضع قائلة إن نتيجة ذلك العمل مطروح على لجنة البرنامج والميزانية في شكل وثيقة غير رسمية بعنوان دفتر مواصفات مشروع البناء الجديد

للويبو. ومضت قائلة إن تلك النصوص تبين العمل المنجز بهدف إدخال تعديل عميق في أساليب العمل في المنظمة بهذا الصدد. ولفت النظر إلى أن الأعمال كانت تتم حتى ذلك التاريخ بتوجيه مباشر من الأمانة وأن التغيير الذي أوصى به مراجعو الحسابات الخارجيون ووافقت عليه الدول الأعضاء كان في أساسه تكليف شركة خارجية بإدارة المشروع.

١٩٣- ومضت الأمانة موضحة أن الوثيقة تبيِّن في مرفقها الأول هيكل تنظيم المشروع. وفيما يخص الدول الأعضاء، ذكرت الأمانة أنها أضافت لجنة التدقيق إلى لجنة البرنامج والميزانية، على أن يستمر إطلاع الدول الأعضاء على التقدم المحرز كلما اقتضى الأمر ذلك. وفيما يخص الأمانة، ذكرت أنها أضافت إلى الهيكل مراجع الحسابات الداخلي وفصلت بوضوح بين لجنة العقود ولجنة البناء. ومضت قائلة إن فريق الإدارة الداخلية وارد أيضا في الهيكل بالإضافة إلى الدور الذي من المقترح أن تضطلع به كل دائرة كما هو موضح في المرفق السادس.

١٩٤- والتفتت إلى المرفق الثاني قائلة إنه يحتوي على جدول زمني مؤقت يرد فيه ذكر تاريخ ١٦ يناير/كانون الثاني كموعد لعقد أول اجتماع لهيئة التحكيم التي ستنظر في أول مجموعة من الملفات الواردة استجابة للمناقصة المطروحة بشأن الهيئة المعتزم تكليفها بالإدارة الخارجية. وأضافت قائلة إن هيئة التحكيم ستقوم على نحو دائم من أجل دراسة مختلف مراحل عمليات المناقصة. وقالت إن المرفق السابع يحتوي على تكوين هيئة التحكيم ونظامها الداخلي.

١٩٥- ثم انتقلت الأمانة إلى المرفق الثالث قائلة إنه يحتوي على وصف لمهمات هيئة الإدارة الخارجية. وقالت إنه مطروح على اللجنة لتطلع عليها وإن الوصف يذكر بوضوح أن هيئة الإدارة الخارجية ستتولى توجيه المشروع وتوجيه تنفيذه كما يعده المهندسون المعماريون والمسؤولون في الويبو. ومضت تقول إن ذلك الوصف مستوحى إلى حد كبير من النموذج الذي تعمل به المؤسسة العقارية للمنظمات الدولية (FIPOI)، علما بأنها معروفة بجديتها وحنكتها في تشييد مباني المنظمات الدولية في جنيف. وأضافت قائلة إن الملف قد أرسل إلى مراجعي الحسابات الخارجيين الذين تقدموا ببعض الآراء فيه وأخذتها الأمانة في الحسبان لدى إعداد الوثائق المطروحة على المجتمعين للاطلاع عليها. وقالت الأمانة إن المؤسسة الآنف ذكرها قد أُطلِعت أيضا على الموضوع وتسلمت هذه الوثائق.

١٩٦- وأشارت الأمانة إلى أن المرفق الرابع يحتوي على وصف لمهمة لجنة البناء التي سبق تحديدها وورودها في مذكرة تعميم داخلية.

١٩٧- وقالت إن المرفق الخامس يحتوي على تعريف لدور فريق الإدارة الداخلي الذي يراعي أيضا الآراء الصادرة عن مراجعي الحسابات الخارجيين.

١٩٨- وذكرت أن المرفق السادس يصف دور كل دائرة من الدوائر ومسؤولياتها.

١٩٩- وأما المرفق السابع، فقالت الأمانة إنه يحتوي على نظام عمل هيئة التحكيم حسبِ ما اقترحته الأمانة. وقالت إن المؤسسة العقارية للمنظمات الدولية ستكون حاضرة بصفة مراقب وتسدِيَ آراءها وتجري ما قد يطلب إليها من آراء.

٢٠٠- وذكرت الأمانة أن المرفق الثامن والأخير عبارة عن وثيقة بشأن المحفوظات الذي يكتسي أهمية في ضمان الرقابة والتدقيق.

٢٠١- وفي الختام، ذكرت الأمانة أن تقديم هذا الملف برمته يدل على العمل التحضيري الذي أنجزته وكان ضروريا قبل الشروع في المناقصات لاختيار المؤسسة الخارجية لإدارة المشروع ومن ثمَّ المتعاقد العام الذي بإمكانه أن يبدأ تنفيذ الأعمال وفقا لما قررته الجمعية العامة.

٢٠٢- وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء واقترح أن تنظر اللجنة في اتخاذ القرار التالي بشأن مسألة البناء: "يأخذ أعضاء لجنة البرنامج والميزانية علما بالورقة التي أعدتها الأمانة بعنوان "ميثاق لمشروع الويبو بشأن البناء الجديد" وتثني على الأمانة عملها في هذا الصدد. وإذ تذكر بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٥ بإنشاء لجنة للتدقيق وطالبت فيه بأن تكون إحدى وظائف لجنة التدقيق الإشراف على مشروع البناء الجديد، يلتمس أعضاء لجنة البرنامج والميزانية من الأمانة أن ترفع هذه الوثيقة إلى لجنة التدقيق لتُسديَ مشورتها في أعمال البناء والإدارة قبل الدعوة إلى عقد الاجتماع الأول لهيئة التحكيم المذكور في المرفق السابع من الورقة."

٢٠٣- وشرح الوفد اقتراح المجموعة باء قائلا إنه يقوم على ركنين، وإن المجموعة تشكر الأمانة على إعداد ورقتها وتُثني عليها ذلك المجهود، على أن أعضاء لجنة البرنامج والميزانية لا يلمون بمسائل البناء وأن اللجنة ليست قادرة على التعبير عن آرائها حول الورقة في هذا الوقت الضيق. وذكر في المقام الثاني أن المجموعة باء تقترح إشراك لجنة التدقيق في هذه العملية من بدايتها نظرا إلى أن إحدى وظائف اللجنة التي تمَّ إنشاؤها حديثا هي الإشراف على مشروع البناء.

٢٠٤- وذكَّر وفد صربيا والجبل الأسود بأن دور هيئة التحكيم كان أقرب إلى دور استشاري ودعا بالتالي إلى أن يضطلع هذه المرة بدور أقرب إلى اتخاذ القرارات للسببين اللذين أشار إليهما المتحدث باسم المجموعة باء. والتمس الوفد مزيدا من التوضيح.

٢٠٥- وساند وفد كندا اقتراح المجموعة باء والتمس من الأمانة توضيحا للمرفق الثاني في البرنامج المعتزم تنفيذه بشأن الغرض المنشود من الاجتماع الأول لهيئة التحكيم. ورأى الوفد أن إطلاع الهيئة على العملية بهدف استعراضها يختلف عن تمكين الهيئة من اختيار المؤسسات المالية التي ينبغي دعوتها لتقديم المناقصات، كما يبدو ظاهرا في البرنامج الوارد في وثيقة الويبو. والتمس الوفد توضيحا عن تسلُّم هيئة التحكيم معلومات بشأن المؤسسات التي أبدت اهتمامها بالمناقصة من عدم تسلمها إياها وعن موعد تسلمها بما يضمن لأعضاء الهيئة الوقت الكافي لاتخاذ القرار المناسب.

٢٠٦- وردا على الأسئلة التي طرحتها اللجنة، شرحت الأمانة الوضع قائلة إن هيئة التحكيم ستكون مخولة لدعوة من تشاء من الخبراء لاستشارتهم أثناء عقد اجتماعاتها. وأشارت إلى أن مدير المؤسسة العقارية للمنظمات الدولية سيكون حاضرا في كل الأحوال ليبدي رأيه السديد. واستطردت الأمانة قائلة إن موعد انعقاد الاجتماع الأول كان في ١٦ يناير/كانون الثاني لتمكين هيئة التحكيم من اختيار أول مجموعة من المؤسسات التي قد تبدي اهتمامها بإدارة المشروع من الخارج. وذكرت أنها قد تسلَّمت عددا من الردود يزيد على الإثني عشر من مختلف الجنسيات. وأعلنت أن هيئة التحكيم تعتزم النظر في تلك الردود لاختيار ما يستوفي منها المعايير التي تسمح لها بأداء دور الإدارة الخارجية للمشروع بفعالية، ليتيسَّر بعد ذلك إرسال الدعوة الرسمية للمناقصة إلى تلك الجهات.

٢٠٧- وأكدت الأمانة أيضا أن ما تقترحه هو تمكين هيئة التحكيم من اتخاذ قرارات نهائية بخصوص المناقصات واختيار الشركة الرابحة. وتحقيقا لذلك، أشارت الأمانة إلى أن هيئة التحكيم ستحصل على تقييم يعده فريق الإدارة الداخلية للمشروع في الأمانة بالإضافة إلى تقييم خارجي تتولى إعداده المؤسسة العقارية للمنظمات الدولية لاختيار المؤسسة الخارجية التي ستتولى إدارة المشروع. وفيما يتعلق بالمتعاقد العام، أشارت الأمانة إلى أن المؤسسة الخارجية التي ستتولى الإدارة هي التي ستعدُّ تقييما في ذلك الصدد، بالإضافة إلى تقييم مستقل تماما تعده الشركة التي سيقع عليها الاختيار لتتولى إدارة المشروع من الخارج، وأوضحت أن من شأن ذلك أن يضع بين يدي الهيئة عدة دراسات تقييمية تسمح لها بتكوين رأي موضوعي واتخاذ القرارات.

٢٠٨- وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وأعلن عن تمسكه بالقرار الذي اقترحه، وأشار إلى أن الوثائق التي تسلمها مؤخرا تتسم بطابع تقني جدا ورأى أن من المفيد الاطلاع على رأي لجنة التدقيق في هذه العملية برمتها قبل الشروع فيها نظرا إلى أن تلك اللجنة مكلفة بمراقبة عملية البناء الجديد.

٢٠٩- وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بالوثيقة غير الرسمية بعنوان "ميثاق لمشروع الويبو بشأن البناء الجديد" وأثنت على الأمانة جودة الوثيقة. وذكّرت اللجنة بأن الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٥ كانت قد طالبت في قرارها بإنشاء لجنة التدقيق، بأن تتولى تلك اللجنة ضمن وظائفها الإشراف على مشروع البناء الجديد، والتمست من الأمانة طرح هذه الوثيقة غير الرسمية على لجنة التدقيق لتسديَ رأيها فيها قبل الدعوة إلى عقد الاجتماع الأولَ لهيئة التحكيم المذكورة في المرفق السابع من الوثيقة غير الرسمية.

أعضاء لجنة التدقيق

٢١٠- تمَّ توزيع السيرة الذاتية لجميع المرشحين للعضوية في لجنة التدقيق. وأعرب الرئيس عن رغبته في إقفال باب قبول المرشحين للعضوية في لجنة التدقيق إن لم يعترض وفد على ذلك. ثم دعا الوفود إلى دراسة السِيَر الذاتية بعد الإشارة إلى عدم وجود أي اعتراض.

٢١١- وأشار الرئيس إلى أن ميثاق اللجنة للتدقيق ينص في إحدى فقراته على أن تتكون اللجنة من "سبعة أعضاء ترشحهم الدول الأعضاء وتنتخبهم لجنة البرنامج والميزانية." ثم افتتح باب النقاش للدول الأعضاء ومنسقي المجموعات والوفود الحاضرة بصفة مراقب لأغراض الترشيح.

٢١٢- وعبَّر وفد أوكرانيا عن رغبته في العمل بروح من التسوية واقترح اتخاذ قرار بشأن تكوين لجنة التدقيق بالاستناد إلى التفاهم التالي. وقال إن مجموعته الإقليمية قد رشحت اسما واحدا فقط للعضوية في لجنة التدقيق، وإن قرار الترشيح قد اتخذ في إطار مشاورات أجرتها المجموعة وإن منسق المجموعة سيعلن عن قرار ذلك الترشيح في الوقت المناسب.

٢١٣- واقترح وفد سويسرا مرشحين باسم المجموعة باء، هما السيد بيتر سيفنبرغن من هولندا، وهو عضو في مجلس المحكمة الهولندية لمراجعة الحسابات معيَّن من الملكة بمرسوم برلماني. وأضاف قائلا إن السيد سيفنبرغن له خبرة طويلة في العمل العمومي. وذكر المرشح الثاني قائلا إنه السيد جيفري دريدج من المملكة المتحدة، وهو محاسب ذو سنوات عديدة من الخبرة في القطاع الخاص ويترأس حاليا لجنة التدقيق في مكتب البراءات البريطاني. وختم كلمته قائلا إن هذين المرشحين هما مرشحا المجموعة فيما يتعلق بالمناصب السبعة.

٢١٤- ورشح وفد تايلند باسم مجموعة البلدان الآسيوية السيد خليل عيسى عثمان من الأردن.

٢١٥- وفي غياب منسق مجموعةِ البلدان الأفريقية، تحدث وفد المغرب بصفته المنسق السابق للمجموعة وقال إن المجموعة ترشّح السيد جونسن أكوتي من جمهورية توغو والسيد حكيم باباتوندي

أجيبولا أولاديلي من جمهورية نيجيريا. ولفت النظر إلى أن السيرتين الذاتيتين للمرشحَيْن تشهدان على كفاءتهما في المجال المعني واستيفائهما للشروط المفروضة.

٢١٦- ورشح وفد الصين السيد غونغ ياليين.

٢١٧- وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وأعلن أن المجموعة لا تنوي ترشيح أحد.

٢١٨- وتحدث وفد قيرغيزستان باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية ورشَّح السيد إيغور شيرباك من الاتحاد الروسي.

٢١٩- وتمَّ انتخاب أعضاء لجنة التدقيق على النحو التالي: السيد غونغ ياليين (الصين) والسيد خليل عيسى عثمان (الأردن) والسيد بيتر سيفنبرغن (هولندا) والسيد حكيم باباتوندي أجيبولا أولاديلي (نيجيريا) والسيد إيغور شيرباك (الاتحاد الروسي) والسيد جونسن أكوتي (توغو) والسيد جيفري دريدج (المملكة المتحدة).

٢٢٠- وإبان اعتماد القرار الوارد أعلاه، أوضحت الأمانة الوضع قائلة إن الأعضاء السبعة المنتخبين سيتولون بدورهم انتخاب العضوين المتبقيين لاكتمال عضوية لجنة التدقيق. وطلبت توزيع السيرتين الذاتيتين للمرشحَيْن للمنصبين الإضافيين على اللجنة لإطلاعها عليهما. ثم توجهت إلى الرئيس ودعته إلى طرح الترشيحين على الأعضاء الجدد في لجنة التدقيق.

٢٢١- والتمس وفد سويسرا توضيحا حول الآلية المعتزم اتباعها لعقد اجتماعات لجنة التدقيق وتحديد الشخص الذي سيكون مسؤولا عن مشروع جدول أعمال تلك اللجنة.

٢٢٢- واستفسر وفد المغرب عن انتهاء المهلة المتاحة لملء المقعدين من عدم انتهائها وقال إن ما فهمه هو أن أي ترشيح لن يقدَّم بعدئذ.

٢٢٣- ورأى المستشار القانوني أن لأعضاء لجنة التدقيق المنتخبين أن يقرروا إن كانوا يوافقون على الترشيحين الواردين حتى ذلك الحين أو يعتزمون النظر في ملفات إضافية.

٢٢٤- وردا على سؤال من الرئيس، صرحت الأمانة قائلة إن شعبة مراجعة الحسابات الداخلية والمراقبة ستقدم خدمات الدعم لعمل لجنة التدقيق، وإن الدعوات سترسِل إلى الأعضاء السبعة الجدد المنتخبين في اللجنة بالتالي لعقد اجتماع تمهيدي وتمكينهم "١" من البتِّ في الأخذ بقائمة من المرشحين ليختاروا عضوين إضافيين منها، "٢" أو من اختيار العضوين الإضافيين في لجنة التدقيق على أساس الترشيحين المتوفرين حاليا. وقالت الأمانة إنها ستبذل كل ما في وسعها لتنظيم الاجتماع التمهيدي في غضون أسبوعين، علما بأن ذلك رهن بإمكانية حضور الأعضاء السبعة الجدد المنتخبين في لجنة التدقيق، فإن كان الأمر كذلك فسيدعى الاجتماع التمهيدي إلى الانعقاد في الأسبوع الأخير من يناير/كانون الثاني.

٢٢٥- وردا على استفسار من وفد تايلند، صرحت الأمانة قائلة إن من المعتزم إلغاء اجتماع هيئة التحكيم الذي كان من المرتقب عقده في ١٦ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ وتنظيم اجتماع آخر بعد أن تعقد لجنة التدقيق اجتماعها الأول.

مسائل أخرى

٢٢٦- وفي إطار البند المتعلق بلجنة التدقيق، استفسر وفد المغرب عن طبيعة العلاقة والتفاعل بين لجنة التدقيق المنتخبة ومراجع الحسابات الخارجي.

٢٢٧- وأشارت الأمانة إلى أن ولاية لجنة التدقيق تشمل إشارة خاصة إلى أن بإمكان المراقِب ومراجعو الحسابات الخارجيين والداخليين وأي شخص آخر حضور اجتماعات لجنة التدقيق بناءً على الطلب، وإن اللجنة هي التي توافق على برامج التدقيق وتقرها لمراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين، وفقا للفقرة ٢(ب) "١" من ولايتها.

٢٢٨- وشكر وفد المغرب الأمانة على ما قدمته من توضيح والتمس توضيحا آخر للبيان الذي أدلى به مراجع الحسابات الخارجي في الجمعية العامة وكما وردت في الفقرة ٢٢٣ من التقرير العام، الذي جاء فيه أن بإمكان مراجع الحسابات الخارجي أن يجري مراجعات إضافية، سواء كانت مالية أو غيرها، كما هو الحال بالنسبة إلى مشروعات تكنولوجيا المعلومات والمباني، بناء على طلب الدول الأعضاء من غير أن يحمِّل المنظمة تكاليف تلك الأعمال التي اقترح تقديمها بالمجان.

٢٢٩- وأثار وفد سويسرا المسألة ذاتها التي طرحها وفد المغرب وقال إنه أجرى محادثات مقتضبة مع مراجع الحسابات الخارجي، وأكد أنه على استعداد لمحاورة لجنة التدقيق، معبرا عن الموقف نفسه الذي ساقه عند طرح برنامجه بشأن التدقيق للموافقة عليه، وذلك نظرا إلى صرامة التكليف المحدد له والموارد المحدودة المخففة لذلك الغرض. وشدَّد مرة أخرى على استعداده للتعاون مع لجنة التدقيق والتحاور معها بشكل بنَّاء.

٢٣٠- وردا على السؤال الذي طرحه وفد المغرب، لفتت الأمانة النظر إلى أن مراجعي الحسابات الخارجيين في سائر منظمات الأمم المتحدة يطالبون بتغطية أتعابهم عادة مقابل ما يؤدونه من عمل. وأشارت إلى أن المراجع الخارجي للحسابات في الويبو لا يطالب بتسديد أتعاب حتى لو طلبت منه الدول الأعضاء إجراء تدقيق محدد أو تقييم آخر خارج نطاق برنامج عمله العادي، كما حدث في الماضي.

اختتام الدورة

٢٣١- شكر الرئيس جميع الوفود على ما أبدته من تعاون وروح التسوية التي تحلوا بها واختتم الدورة.

[يلي ذلك المرفق الأول]